

أثر فاعلية لجان التدقيق في العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية

في البنوك التجارية الأردنية

**The Effect of Audit Committees Effectiveness in the Relationship  
between Internal Control System and Financial Reports Quality in  
Jordanian Commercial Banks**

إعداد الطالب

أحمد حمدان أبو محارب

الرقم الجامعي

( ١٧٢٠٥٠٤٠٤٤ )

إشراف الدكتور

سيف عبيد الشبيل

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

الفصل الصيفي

٢٠١٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴾

(فاطر: ٢٨)



## تفويض

أنا أحمد حمدان أبو محارب، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً

والإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الأشخاص، أو الهيئات أو المؤسسات المعنية بالبحوث

والدراسات العلمية عند طلبها حسب القوانين والتعليمات النافذة في جامعة آل البيت.

الاسم: أحمد حمدان أبو محارب

التاريخ : / /

التوقيع : .....

## إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالب : أحمد حمدان أبو محارب الرقم الجامعي : ١٧٢٠٥٠٤٠٤٤

التخصص : محاسبة الكلية : الاقتصاد والعلوم الإدارية

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت، وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها

السارية المفعول

المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

أثر فاعلية لجان التدقيق في العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية في

### البنوك التجارية الأردنية

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطروحات العلمية. كما أعلن بأن رسالتي غير منقولة أو مستنلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو بحوث وأية منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أية وسيلة إعلامية، وبناءً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأية صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب ..... التاريخ : / /

جامعة آل البيت  
عمادة الدراسات العليا

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها:

أثر فاعلية لجان التدقيق في العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية في البنوك

التجارية الأردنية

**The Effect of Audit Committees Effectiveness in the Relationship  
between Internal Control System and Financial Reports Quality in  
Jordanian Commercial Banks**

إعداد الطالب

أحمد حمدان أبو محارب

الرقم الجامعي

1720504044

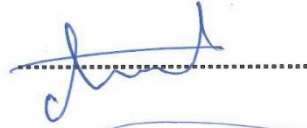
إشراف الدكتور

سيف عبيد الشبيل

وأجيزت بتاريخ: ٢٠١٩ / ٨ / ١١

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة



(مشرفاً ورئيساً)

1. الدكتور: سيف عبيد الشبيل



(عضواً داخلياً)

2. الدكتور: طارق عوده بني خالد



(عضواً خارجياً)

3. الدكتور: فارس سعود القاضي

## الإهداء

إلى القلوب المعطاة دون ملل.... وإلى العين الساهرة معي جنباً إلى

جنب

إلى المتحملين عناء السنين وثقل الأيام وتعبتها.... في سبيل دعمي

ومساعدتي

إلى والدي العزيزين أطل الله في عمركما .. إلى النورين المضيئين

إليكما أبي وأمي الغاليين.

إلى الذين أحملهم في قلبي، وأذكرهم كل حين في حياتي، وأتمنى لهم

دوام التقدم والتوفيق

إليكم أخوتي وجميع أفراد أسرتي

إلى كل الخيرين في هذا الكون، وكل الذين أحببتهم وأحبوني

والذين رافقوني في عملي وطريق حياتي

وكل من مد لي يد العون والمساعدة

أهديهم ثمرة جهدي المتواضع

الباحث

أحمد حمدان أبو محارب

## الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على النبي الأمي الأمين، اللهم علمنا ما ينفعنا، وأنفعنا بما علمتنا وزدنا علماً، أنك أنت العليم الحكيم. أبدأ شكري خالصاً لله عز وجل على نعمه وعظيم فضله علي وهدايته وتوفيقه ومساعدته لي في إنجاز هذه الدراسة.

كما أتقدم بالشكر والإمتنان والحب لأستاذي الدكتور سيف عبيد الشبيل، الذي غمرني بفيض علمه وكرمه وسعة صدره وتوجيهاته السديدة، حيث بذل معي جهداً كبيراً في إرشادي وتوجيهي في رحلتي العلمية، وفي إتمام هذه الدراسة. جعل الله عمله في ميزان حسناته، وجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر والعرفان للإساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرين **الدكتور فارس سعود القاضي والدكتور طارق عودة بني خالد** على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وإثرائها بالنصائح والتوجيهات التي تساهم في إخراجها بأفضل صورة، وأسأل الله أن يجعل عملهم هذا في ميزان حسناتهم.

كما وأتقدم بالشكر والعرفان إلى جامعة آل البيت وجميع أعضاء هيئة التدريس فيها التي نهلت من معين علمها بعد أن من الله علي بأن أكون أحد طلابها.

و أتقدم بالشكر والتقدير لجميع أساتذة قسم المحاسبة عرفاناً لهم بالجميل على ما قدموه لي من عون ومساعدة ودعم في مواصلة دراستي وفي إنجاز هذا العمل المتواضع.

أسأل الله العلي القدير أن يبارك هذا العمل ويجعله مقبولاً.

الباحث

أحمد حمدان أبو محارب

## قائمة المحتويات

ج	تفويض	.....
د	إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها	.....
هـ	قرار لجنة المناقشة	.....
و	الإهداء	.....
ز	الشكر والتقدير	.....
ح	قائمة المحتويات	.....
ي	قائمة الجداول	.....
ل	قائمة الأشكال	.....
ل	قائمة الملاحق	.....
ل	قائمة الاختصارات	.....
م	الملخص	.....
س	Abstract	.....
١	الفصل الأول الإطار العام للدراسة	.....
٢	١-١ مقدمة	.....
٣	١-٢ مشكلة الدراسة	.....
٥	١-٤ أهمية الدراسة	.....
٥	١-٥ فرضيات الدراسة	.....
٨	١-٦ أنموذج الدراسة :	.....
٩	١-٧ مصطلحات الدراسة	.....
١٠	الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة	.....
١١	٢-١ الإطار النظري	.....
٤٤	٢-٢ الدراسات السابقة	.....
٦٤	التعقيب على الدراسات السابقة	.....
٦٦	الفصل الثالث منهجية الدراسة	.....
٦٧	٣-١ تمهيد	.....
٦٧	٣-٢ مجتمع الدراسة	.....
٦٧	٣-٣ مصادر جمع البيانات	.....
٦٨	٤-٣ أداة الدراسة	.....
٦٨	٣-٥ اختبار صدق وثبات أداة الدراسة	.....



٧١	..... الفصل الرابع تحليل البيانات واختبار الفرضيات
٧٢	..... ٤-١ تمهيد
٧٢	..... ٤-٢ وصف خصائص مجتمع الدراسة
٧٤	..... ٤-٣ تحليل بيانات الدراسة
٨٦	..... ٤-٤ اختبار الارتباط الخطي المتعدد
٨٧	..... ٤-٥ اختبار فرضيات الدراسة
٩٦	..... الفصل الخامس النتائج والتوصيات
٩٧	..... ١-٥ النتائج
٩٩	..... ٢-٥ التوصيات
١٠٠	..... قائمة المصادر والمراجع
١١١	..... الملاحق

## قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول
(١-٣)	قيم معاملات الاتساق الداخلي لفقرات أداة الدراسة
(١-٤)	توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر
(٢-٤)	توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة
(٣-٤)	توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي
(٤-٤)	توزيع أفراد العينة حسب متغير المسمى الوظيفي
(٥-٤)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب والأهمية النسبية لفقرات بُعد البيئة الداخلية
(٦-٤)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب والأهمية النسبية لفقرات بُعد تقييم المخاطر
(٧-٤)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب والأهمية النسبية لفقرات بُعد أنشطة الرقابة]]
(٨-٤)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب والأهمية النسبية لفقرات بُعد نظام المعلومات والاتصالات
(٩-٤)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب والأهمية النسبية لفقرات بُعد المراقبة والضبط
(١٠-٤)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب والأهمية النسبية لأبعاد نظام الرقابة الداخلية
(١١-٤)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب والأهمية النسبية لفقرات مجال " فاعلية لجان التدقيق "
(١٢-٤)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب والأهمية النسبية لفقرات مجال " جودة التقارير المالية "

مصفوفة الارتباط للمتغيرات المستقلة	(١٣-٤)
نتائج اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة	(١٤-٤)
ملخص الانحدار للفرضية الرئيسية الأولى	(١٥-٤)
أسلوب تحليل التباين (ANOVA) لقياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع /الفرضية الرئيسية الأولى	(١٦-٤)
معاملات التأثير للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع	(١٧-٤)
نتائج اختبار الانحدار المتعدد الهرمي لأثر فاعلية لجان التدقيق في العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية في البنوك التجارية الأردنية	(١٨-٤)

## قائمة الاشكال

الرقم	الملحق
١	انموذج الدراسة
٢	عناصر البيئة الداخلية للرقابة

## قائمة الملاحق

الرقم	الملحق
١	أعضاء تحكيم أداة الدراسة (الإستبانة)
٢	الاستبانة

## قائمة الاختصارات

الرقم	المصطلح باللغة العربية	الأختصار
١	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين	AICPA
٢	معهد المدراء الماليين	FEI
٣	معهد المدققين الداخليين	IIA
٤	جمعية المحاسبين الأمريكيين	AAA
٥	ومعهد المحاسبين الإداريين	IMA

أثر فاعلية لجان التدقيق في العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية

في البنوك التجارية الأردنية

إعداد الطالب: احمد حمدان ابو محارب

اشراف: الدكتور سيف عبيد الشبيب

## الملخص

هدفت هذ الدراسة بشكل رئيسي إلى تحديد أثر فاعلية لجان التدقيق في العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية في البنوك التجارية الأردنية ، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير إستبانه ذات علاقة بموضوع الدراسة بناء على الدراسات السابقة ، تكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك التجارية الأردنية والبالغ عددها (١٣) بنك، أما وحدة المعاينة فقد تكونت من المدراء الماليين، مدراء الرقابة الداخلية، مدراء لجان التدقيق، مدراء التدقيق الداخلي، اعضاء لجان التدقيق، والمدققين الداخليين في هذه البنوك، حيث بلغت الاستبانة الموزعة على وحدة المعاينة ما مجموعه (٧٨) استبانة، وقد تم استعادة (٧٥) استبانة، كان منها (٧٢) صالحة للتحليل، ولاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام تحليل الإنحدار المتعدد و الهرمي.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أهمها: وجود اثر لفاعلية لجان التدقيق في العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية في البنوك التجارية الأردنية ، وفي ضوء النتائج قدمت الدراسة عددا من التوصيات كان أبرزها

: إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية التي تتناول أثر فاعلية لجان التدقيق في العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية في قطاعات اخرى مثل الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية، أو ادخال متغيرات معدلة أخرى لمعرفة اثرها على العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية .

الكلمات المفتاحية: فاعلية لجان التدقيق، نظام الرقابة الداخلية ، جودة التقارير المالية،

التجارية الأردنية.

البنوك

# **The Effect of Audit Committees Effectiveness in the Relationship between Internal Control System and Financial Reports Quality in Jordanian Commercial Banks**

**Prepared by: Ahmad H. Abu Mhareb**

**Supervisor: Seif O. Alshbeil**

## **Abstract**

This study aimed basically at determining the effect of audit committees' effectiveness in the relationship between internal control system and financial reports quality in the Jordanian commercial banks.

To achieve the objectives of the study a questionnaire was developed related to the subject of the study based on the previous studies. The Study population consisted of all the Jordanian commercial banks, which represent of (١٣) banks, while the sample unit consisted of financial managers, internal control managers, audit committees managers , internal auditing managers, audit committees members , internal auditors in the Jordanian commercial banks. The questionnaire have been distributed to sample unit, the number of the distributed questionnaire was (٧٨), a total of (٧٥) questionnaire was recovered, (٧٢) of which were valid for analysis. In order to test the study hypothesis the researcher used the multiple and hierarchical Linear Regression.

The result of this study showed a number of results, the most important are:

There is an effect of audit committees' effectiveness in the relationship between internal control system and financial reports quality in the Jordanian commercial banks. Based on the result of this study, it could be introduced a number of recommendations, the most important are: Conducting further studies on the effect of audit committees on the relationship between the internal control system and financial reports quality in other sectors, such as: Jordanian industrial shareholding companies, or introducing other modified variables to determine their effect on the relationship between the internal control system and financial reports quality.

**Keywords: Audit Committees Effectiveness, Internal Control System, Financial Reports Quality, Jordanian Commercial Banks.**



## الفصل الأول

### الإطار العام للدراسة

١-١ مقدمة

١-٢ مشكلة الدراسة

١-٣ أهداف الدراسة

١-٤ أهمية الدراسة

١-٥ فرضيات الدراسة

١-٦ أنموذج الدراسة

١-٧ مصطلحات الدراسة

## الفصل الأول

### الإطار العام للدراسة

#### ١-١ مقدمة

يعتبر نظام الرقابة الداخلية أحد الأنظمة الموجودة داخل الوحدة الاقتصادية والتي تؤثر وتتأثر بكفاءة أدائها، ونظراً لأهميتها يجب أن يحظى بالقدر الكافي من الاهتمام والعناية بما يتناسب مع الوظيفة الكبرى التي يقوم بها داخل المؤسسة فهي ذات صلة بالتخطيط والاداء، حيث أصبح نظام الرقابة الداخلية جزءاً لا يتجزأ من عمل أي شركة فهو نظام شامل ويضم تحت مظلته العديد من الأنظمة الرقابية الفرعية المهمة المتمثلة بالنظام الرقابي المحاسبي والمالي والاداري، وبناءً على ذلك أصبحت البنوك التجارية الاردنية ملزمة بالعمل به إذا كانت تسعى لجودة وشفافية في تقاريرها المالية، اصف الى ذلك بان عملية الرقابة الداخلية تشتمل على وظيفتين أساسيتين تتعلقان بأدلة الرقابة، الوظيفة الاولى فتتعلق بجمع الادلة، والثانية تتعلق بتصميم الادلة التي تم جمعها، والثالثة تتعلق بإعداد التقارير المالية، وتعد وظيفة إعداد التقرير أهم وظيفة من وظائف الرقابة وقد ركزت معايير الرقابة الدولية على أهمية جمع الأدلة الكافية والملائمة وذات المصدقية حتى يتمكن المدقق من تكوين رأي مناسب عن مدى عدالة البيانات المالية.

من جانب اخر تتأثر جودة التقارير المالية بفعالية النظام الرقابي ولكي تتمتع التقارير المالية بجودة عالية يتوجب توفر نظام رقابي قوي ليحقق أهداف البنوك التجارية، حيث أنه كلما كان النظام الرقابي الداخلي قوي وفعال كانت التقارير المالية أكثر دقة من قبل المستثمرين يؤدي ذلك إلى خفض المخاطر وزيادة في موثوقية القوائم المالية والاعتماد عليها.

تعتبر لجان التدقيق من المفاهيم الحديثة التي تحظى باهتمام العديد من الدول والشركات والبنوك التجارية، نظراً للدور المهم الذي تؤديه في مراقبة عمليات التقرير المالي والإفصاح، الأمر الذي دفع بعض الدول إلى إصدار التشريعات الملزمة لوجودها داخل شركات المساهمة العاملة به، وجاءت فكرة إنشاء وتكوين لجان التدقيق بغرض زيادة مصداقية وموثوقية القوائم المالية التي تعدها الإدارة للمساهمين والمستثمرين، وكذلك لمساندة الإدارة العليا للقيام بمهامها المنوط القيام بها بكفاءة وفعالية، وحماية حيادية المدقق الخارجي، فضلاً عن أهميتها في تحسين جودة أداء نظام الرقابة الداخلية، وما يتبعه من رفع كفاءة أداء عملية التدقيق.

## ١-٢ مشكلة الدراسة

يعتبر نظام الرقابة الداخلية من الأساليب المحاسبية الادارية المهمة في وقتنا الحاضر والتي لاقت اهتماماً واسعاً في البنوك التجارية الاردنية، وذلك لما لها من اثر كبير في حماية الاصول من سوء الاستخدام وضياعها وسرقتها وعدم وجود بيانات مالية مضللة في القوائم المالية، حيث إن ضعف نظام الرقابة الداخلية يؤثر سلباً على البنوك التجارية الاردنية.

نظراً لأن بعض البنوك التجارية تتعرض إلى مشاكل عديدة ينتج عنها الكثير من الدعاوي والتي ينظر فيها في المحاكم، والناجمة عن عدم الاهتمام بجودة التقارير المالية التي بدورها تؤثر بشكل سلبي على مصداقية ودقة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها تلك التقارير، بمعنى آخر عدم إمكانية التقارير المالية في نقل المعلومات المحاسبية الصحيحة عن عمليات الشركة إلى الأطراف ذات العلاقة، مما يتطلب ضرورة توفير أو ايجاد وسائل رقابية تحد من ظهور المشاكل بين البنوك التجارية وأصحاب المصالح.

حيث إن وجود نظم رقابية داخلية سليمة ينهي التضليل الذي يحتمل حصوله ويؤدي الى الاخلال بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي تنشأ عادة من نوعين من التصرفات هما الاخطاء غير المقصودة والاطفاء المقصودة "الغش" التي تنعكس على صحة المعلومات المحاسبية ومن ثم على قرارات مستخدميها، حيث يتحقق نجاح عمل البنوك التجارية من خلال مدى قدرة نظام الرقابة الداخلية على تحقيق أهدافها والتي تنعكس من خلال الاستخدام الفعال للوسائل التي تساهم في تحقيق هذه الاهداف، وذلك أدى الى ضرورة وضع شكل وهيكل يوضح أهمية فعالية لجان التدقيق، من خلال الاشراف الفعال على عمليات التدقيق والتقرير المالي، ذلك لأن مجلس الادارة الذي يحتوي على لجنة التدقيق، يمكن أن يؤدي واجباته بكفاءة وفعالية في ظل مسؤولياتهم في النواحي المالية، وذلك من خلال المحافظة على استقلالية وفاعلية المدقق الخارجي.

وجاءت الدراسة الحالية للتعرف على أثر نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة التقارير

المالية في البنوك التجارية الأردنية.

لذا فإن مشكلة الدراسة في الاجابة عن السؤال الرئيسي التالي : ماهو أثر فاعلية لجان التدقيق في العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية في البنوك التجارية الأردنية.

ومن خلال ما تم ذكره آنفاً يمكن طرح مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات التالية:

١. هل يوجد أثر لنظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية في البنوك التجارية الأردنية؟
٢. هل يوجد اثر لفاعلية لجان التدقيق في العلاقة بين نظام وجودة التقارير المالية في البنوك التجارية الأردنية؟
٣. ما أثر نظام الرقابة الداخلية بأبعاده على جودة التقارير المالية بأبعاده في البنوك التجارية الأردنية؟

### ٣-١ أهداف الدراسة

تسعى الدراسة لتحقيق الاهداف التالية:

١. التحقق من أثر نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية في البنوك التجارية الأردنية؟
٢. التحقق من أثر فاعلية لجان التدقيق في العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية في البنوك التجارية الأردنية؟
٣. التحقق من أثر نظام الرقابة الداخلية بأبعاده على جودة التقارير المالية بأبعاده في البنوك التجارية الأردنية؟

#### ١-٤ أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة من أهمية البنوك التجارية الاردنية نظراً للدور الكبير الذي تلعبه هذه البنوك التجارية الاردنية في عملية التطور الاقتصادي، حيث إنها تستحوذ على مدخرات و ثروات العديد من المستثمرين، ولما تقدمه من خدمات مصرفية مهمة ومتعددة، لذلك أصبح من الضروري أن يتم ضبط إدارات البنوك التجارية الأردنية وفقاً لإطار عام من الممارسات والإجراءات السليمة التي تناسب مسؤولياتها، ومن هنا تبرز أهمية دور فعالية لجان التدقيق المراجعة كجهة رقابية وإشرافية هدفها التأكد من أن جميع الضوابط وآليات المراجعة الداخلية والخارجية تتم على قدر كبير من الكفاءة والفاعلية، من أجل تعزيز الثقة في البيانات المالية التي تنشرها تلك المصارف.

كما تكمن أهمية الدراسة ايضاً في بيان الدور الذي يلعبه نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية وما ينتج عنه وما يعيق عمله، وإبراز مدى جودة التقارير المالية وما تتضمنه تلك التقارير من خصائص تؤهلها لتكون أكثر ملاءمة ومصداقية، حيث تقوم الأنظمة الرقابية بفحص البيانات والسجلات المحاسبية والتأكد من صحة ودقة البيانات المبوبة والتعبير عن الوضع المالي للبنك، والحكم عليه من خلال التحقق ثم إجراء التقرير عليها للحصول على تقارير مالية أكثر مصداقية.

وتبرز أهمية الدراسة أيضاً من أهمية أنظمة الرقابة الداخلية للبنوك التجارية الاردنية، من خلال حماية اصولها و ضمان سلامة المعلومات وموثوقية إعداد القوائم المالية فيها، حيث ان نظام الرقابة الداخلي يعد من أهم الدعائم الاساسية للبنوك التجارية الاردنية، وذلك من خلال تحديد أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية في البنوك التجارية الاردنية، مما قد يقلل من عمليات التلاعب في البيانات والمعلومات المالية التي تحتويها التقارير المالية الصادرة عنها

#### ١-٥ فرضيات الدراسة

تم صياغة فرضيات الدراسة على النحو الآتي:

- ١- الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند الدلالة ( $\alpha \geq 0.05$ ) لنظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية في البنوك التجارية الأردنية.

هذه الفرضية مقسمة إلى الفرضيات الفرعية التالية:

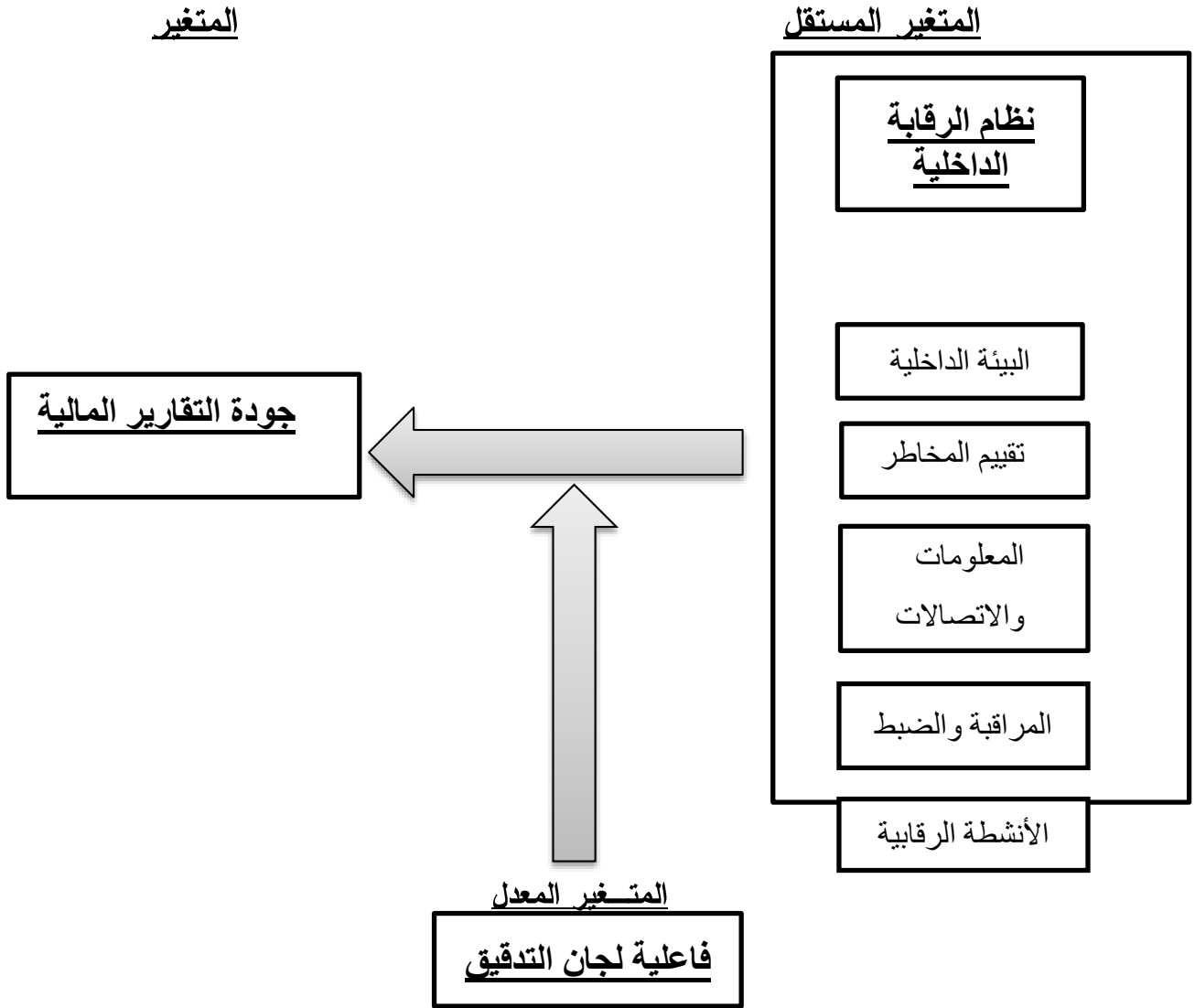
- **الفرضية الفرعية الأولى:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند الدلالة ( $\alpha \leq 0,05$ ) للبيئة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية.
  - **الفرضية الفرعية الثانية:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند الدلالة ( $\alpha \leq 0,05$ ) لتقييم المخاطر لها في تحسين جودة التقارير المالية.
  - **الفرضية الفرعية الثالثة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند الدلالة ( $\alpha \leq 0,05$ ) لأنشطة الرقابة في تحسين جودة التقارير المالية.
  - **الفرضية الفرعية الرابعة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند الدلالة ( $\alpha \leq 0,05$ ) لنظام المعلومات والاتصالات في تحسين جودة التقارير المالية.
  - **الفرضية الفرعية الخامسة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند الدلالة ( $\alpha \leq 0,05$ ) للمراقبة والضبط في تحسين جودة التقارير المالية.
- ٢- **الفرضية الرئيسية الثانية:** لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية لنظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية في ظل فاعلية لجان التدقيق في البنوك التجارية الأردنية.

هذه الفرضية مقسمة إلى الفرضيات الفرعية التالية:

- **الفرضية الفرعية الأولى:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند الدلالة ( $0,05 \geq \alpha$ ) للبيئة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية في ظل فاعلية لجان التدقيق في البنوك التجارية الأردنية.
- **الفرضية الفرعية الثانية:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند الدلالة ( $0,05 \geq \alpha$ ) لتقييم المخاطر لها في تحسين جودة التقارير المالية في ظل فاعلية لجان التدقيق في البنوك التجارية الأردنية.
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند الدلالة ( $0,05 \geq \alpha$ ) لأنشطة الرقابة في تحسين جودة التقارير المالية في ظل فاعلية لجان التدقيق في البنوك التجارية الأردنية.

- **الفرضية الفرعية الرابعة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند الدلالة ( $0,05 \geq \alpha$ ) نظام المعلومات والاتصالات في تحسين جودة التقارير المالية في تحسين جودة التقارير المالية في ظل فاعلية لجان التدقيق في البنوك التجارية الأردنية.
- **الفرضية الفرعية الخامسة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند الدلالة ( $0,05 \geq \alpha$ ) للرقابة والضبط في تحسين جودة التقارير المالية في تحسين جودة التقارير المالية في ظل فاعلية لجان التدقيق في البنوك التجارية الأردنية.

٦-١ نموذج الدراسة :



شكل رقم (١) نموذج الدراسة، من إعداد الباحث بالاعتماد على دراسة (المصاروة

٢٠١٨، ودراسة (عواد، ٢٠١٨)



## ٧-١ مصطلحات الدراسة

**نظام الرقابة الداخلية:** هو نظام اداري متكامل متخصص بضبط أنظمة الرقابة الداخلية في شتى المنظمات والبنوك، ويهدف الى تحقيق مصداقية البيانات المالية، وتحقيق كفاءة وفاعلية العمليات التشغيلية، وتشجيع الالتزام بالسياسات والقوانين والأنظمة قدتم تحقيقها (COSO، ٢٠١١).

**لجنة (COSO):** تكونت لجنة المنظمات الراعية (COSO) من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين (AICPA)، معهد المدراء الماليين (FEI)، معهد المدققين الداخليين (IIA)، جمعية المحاسبين الأمريكيين (AAA)، ومعهد المحاسبين الإداريين (IMA). وفي عام ١٩٩٢ أصدرت منظمة (COSO) إطار الرقابة الداخلية المتكاملة، والذي هدف إلى تقديم الإرشاد لتقييم وتعزيز النظم الرقابية، والذي شكل مرجعاً مقبولاً من قبل الشركات عند تصميم السياسات، والقوانين، واللوائح المستخدمة في ضبط أنشطة العمل وكذلك القبول من قبل التشريعات الحكومية منها قانون (SOX) لعام (٢٠٠٢) (Al- Bawab, ٢٠١٥).

**جودة التقارير المالية** وعرفها (النجار، ٢٠١٦) بأنها تلك التقارير المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية بكل شفافية وموضوعية بدون تحيز أو تلاعب من قبل الإدارة في المعلومات التي تتضمنها تلك التقارير لضمان تقديم معلومات موثوقة وملائمة لمستخدمي التقارير المالية عن المركز المالي والتدفقات النقدية للشركة.

## الفصل الثاني

### الإطار النظري والدراسات السابقة

#### ٢-١ الإطار النظري

٢-١-١ المبحث الأول : نظام الرقابة الداخلية

٢-١-٢ المبحث الثاني: جودة التقارير المالية

٢-١-٣ المبحث الثالث: لجان التدقيق

#### ٢-٢ الدراسات السابقة

## الفصل الثاني

### الإطار النظري والدراسات السابقة

#### ٢-١ الإطار النظري

##### تمهيد

تشهد المؤسسات والشركات منافسة حادة في ظل التطور المتسارع في العمليات الإنتاجية والانتقال الى مفاهيم حديثة في التصنيع والخدمات حيث أدى التقدم الاقتصادي والتكنولوجي الى ظهور المشروعات الكبيرة في كافة الصناعات واشتداد المنافسة وهذا بدوره عزز الإهتمام بالرقابة الداخلية باعتبارها نظاما يساعد إدارة الشركة بتحقيق الخطط والأهداف المرسومة لذا تعتبر الرقابة الداخلية من المحددات الرئيسية في توفير أفضل مكانة تنافسية للمؤسسة وأيضاً تعتبر الوسيلة المثلى في التمايز والاستمرارية في السوق لذلك يلعب نظام الرقابة الداخلي دوراً حيوياً بالنسبة لإدارة أي منشأة والجوهر الاساسي لسير أعمال الشركات وتحقيق مصالحها وأهدافها(النظمي والعزب، ٢٠١٢).

ويشير(الشرع ٢٠١٠) إلى الرقابة الداخلية بأنها كافة السياسات والإجراءات التي تتبناها الإدارة لمساعدتها في تحقيق الأهداف وكفاءة العمل والمتضمنه الالتزام بسياسة الإدارة وحماية الأصول ومحاولة منع واكتشاف الغش والخطأ، تساهم الرقابة الداخلية بإجراءاتها في الحد من سوء الإدارة وحدوث بعض التجاوزات سواء كانت إدارية أو مالية، والحد من التلاعب في المعلومات والبيانات المالية في تقاريرها السنوية لتحقيق مكسب معين. وإعطاء معلومات مضللة للمستثمرين وسوء استخدام الأصول وضياعها وهدرها والإحتيال وذلك من خلال التعبير عن معلومات مالية مضللة بالتقارير المالية لتضليل الملاك أو المساهمين أو المستثمرين أو أي جهات أخرى كالحكومة بهدف التهرب من الضرائب.

## ٢-١-١ المبحث الأول: نظام الرقابة الداخلية

### ٢-١-١-١ مقدمة

نشأ نظام الرقابة الداخلية منذ قديم الزمان وتطورت خلال تلك العصور بتطور الحضارات خلال الأزمنة ، وبرز نظام الرقابة الداخلية في عهد الدولة الإسلامية عندما أنشأ المسلمون ديوان الحسبة وكان بمثابة تنظيم النشاطات التجارية في الاسلام وعدم مخالفتها للشريعة الإسلامية، وعدم وجود الغش والغبن في المعاملات التجارية بين الناس.

يلعب نظام الرقابة الداخلية دوراً كبيراً في الوحدات الاقتصادية كافة، ومن ضمنها البنوك التجارية الأردنية، في تحقيق أهداف الوحدات الاقتصادية إذ أصبحت نظام الرقابة الداخلية مجموعة من المكونات المترابطة تضعها الإدارة العليا، وتعتمد جودة التقارير المالية في تحديد حجم الأدلة وكمية الاختبارات على قوة نظام الرقابة الداخلية كما جاء في تقرير لجنة COSO (اللجنة الراعية للمنظمات) لمكونات الرقابة الداخلية على أنها مقاييس يمكن على أساسها تقييم فعالية الرقابة الداخلية (٢٠١١، COSO).

ظهر أهمية نظام الرقابة الداخلية منذ عام ١٩٠٥ م حيث أصدر دكسي في كتاب تناول فيه أهمية الرقابة وأوضح بأن نظام الرقابة القوي والفعال يعوض عن تدقيق الحسابات التفصيلية وكلما اتسع مجال نشاط المنشأة وتشعبت أعمالها ازدادت الحاجة إلى وجود نظام سليم متكامل للرقابة الداخلية يساعد الإدارة في تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية ، وفي نفس الوقت يخفف من عبء ومهمة المدقق الخارجي عند قيامه لفحص نظام الرقابة الداخلي (٢٠١٣ . Hussein & Hanefah).

لقد ظهر نظام الرقابة الداخلية لكبر حجم المشروعات بظهور مبدأ تقسيم العمل والتخصص والشركات المساهمة وما نتج عن ذلك من كثرة العلاقات بين المشروعات المختلفة وتعدد أصحاب المشروع الواحد وتنوع ملاكه بانفصال الملكية عن الإدارة (شحاته، ٢٠١٧).

ترغب الشركات المساهمة العامة في تسيير أعمالها بشكل فعال ومنظم لتناسب متطلبات السوق ومنافسة الشركات الأخرى ويعتبر ذلك الهدف الرئيسي لملاك الشركات المساهمة والمستثمرين كي تبقى قيد الاستمرارية والمنافسة وتعظيم الأرباح لذا تتجه الأنظار على نظام الرقابة الداخلي الموجود حيث كلما كان قوي وفعال مما يؤثر بشكل إيجابي على المركز المالي للشركات ويعتبر واحداً من أفضل طرق تجنب القصور في مجال الأعمال وإعطاء قيمة للمنشأة والحفاظ عليها من المخاطر وبالعكس ذلك يؤثر سلباً، علماً أن تطور نظام الرقابة الداخلية تطوراً نسبياً نتيجة لكبر المشروعات الصناعية والتجارية والإقتصادية وزيادة الإهتمام بنظام الرقابة الداخلية لضمان تحقيق الكفاءة والفاعلية في استخدام موارد المشروع وأصوله فالرقابة الداخلية بمعناها الواسع هي الخطة التنظيمية وجميع الوسائل والإجراءات التي تتبع داخل المنشأة والتي من شأنها المحافظة على أصولها والحصول على بيانات مالية ذات مصداقية وتحقيق أكبر قدر من الكفاءة الإنتاجية في عملية المنشأة والتزام بتنفيذ السياسات الإدارية المرسومة (ذنيبات، ٢٠١٢).

تتقدم الإدارة العليا بالإعتماد على نظام الرقابة الداخلية في اتخاذ قراراتها ورسم سياساتها بالشكل السليم وإدارة أعمالها بشكل منظم وفاعل للحصول على معلومات وقوائم مالية ذات موثوقية من قبل الأطراف الداخلية والخارجية لذا فإنها بحاجة إلى رقابة داخلية من أجل فحص التصرفات المالية (الشيخ، ٢٠١٦).

لذا يعد نظام الرقابة الداخلي من أهم ركائز البنوك التجارية الأردنية لما له أهمية وتأثيره على جودة التقارير المالية فالأنظمة الرقابية تزود الشركة بقوة التوجيه والتكامل والتحفيز وبذلك ممكن القول بأن الشركات التي تتمتع بإدارة قوية لديها نظام رقابي قوي وفعال. سيتناول الباحث في هذا المبحث نظام الرقابة الداخلية باستفاضة وسيتم تعريفها ومقوماتها وعناصرها.

## ٢-١-١-٢ تعريف نظام الرقابة الداخلية

نظام الرقابة الداخلية هو الخطة التنظيمية وكل الطرق والمقاييس المعتمدة داخل المؤسسة من أجل حماية الأصول، وضمان دقة وصدق البيانات المحاسبية وتشجيع فعالية الاستغلال، والإبقاء على المحافظة على السير وفقا للسياسات المرسومة، وذلك من خلال مجموعة من الأنشطة تستخدم لتوجيه المستويات الإدارية نحو تنفيذ التعليمات الموضوعة، وقد ورد نظام الرقابة الداخلية في معيار التدقيق الدولي ISA (٣١٥) لسنة ٢٠١٣ بأنه العملية المصممة والمنفذة من قبل أولئك المكلفين بالرقابة والإدارة والموظفين الآخرين لتوفير تأكيد معقول بشأن تحقيق أهداف المنشأة فيما يتعلق بموثوقية تقديم التقارير المالية وفاعلية وكفاءة العمليات والامتثال للقوانين والأنظمة المطبقة (٢٠١٣, ISA ٣١٥).

كما وعرفها روز وآخرون Rose-Green, Ena and et al (٢٠١١) "بأنها مجموعة من الضمانات المتضمنة التعليمات المالية والقرارات الإدارية والطرق المحاسبية المستخدمة في توجيه الوحدات نحو تحقيقها" فهي هادفة إلى ضمان المحافظة على الموجودات الوحدات ونوعية المعلومات وحمايتها من جهة وتطبيق التعليمات الإدارية وتحسين الأداء من جهة أخرى.

إن نظام الرقابة الداخلية كمفهوم ظهر بعد إصدار قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة للولايات المتحدة الأمريكية عام (١٩٧٧)، حيث أشار القانون على ضرورة التزام الشركات بنظام رقابي فعال لتوفير ضمانات عن تنفيذ المعاملات وتسجيل البيانات بما يسمح بأعداد تقارير مالية وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، علماً أن (COSO) وهي لجنة خاصة برعاية المؤسسات وتتكون من جمعية المحاسبة الأمريكية، المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، معهد المدراء الماليين، ومعهد المدققين الداخليين، والرابطة الوطنية للمحاسبين، وهي مكرسة لتقديم الإرشادات للإدارة والوحدات التنفيذية والأخلاقيات التي ترافق العمل في المؤسسات والرقابة الداخلية للأنشطة والمشاريع الخاصة للإدارة المخاطر وحالات الفساد والاحتيال وإعداد التقارير المالية (Palanisamy, ٢٠١٥).

ويرى الباحث من خلال ما سبق ذكره أنه مهما اختلفت المفاهيم حول صياغة تعريف لنظام الرقابة الداخلية بحيث تكاد تتفق حول الأهداف التي يسعى النظام لتحقيقها، والتمثلة بحماية الموجودات والتأكد من الالتزام بالتشريعات والأنظمة والسياسات، وبذلك يمكن تعريف نظام الرقابة الداخلية على أنه نظام يشمل مجموع الإجراءات والخطط والسياسات، التي تتبناها الإدارة وتلتزم موظفيها باتباعها، بهدف تحقيق الأهداف الرئيسية للمنظمة، والحيلولة دون أعمال الاحتيال، واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لمعالجتها ومنع تكرارها.

### ٣-١-١-٢ أهمية نظام الرقابة الداخلية

تعتبر الرقابة من الوظائف الرئيسية للإدارة ومن خلالها يمكن تحقيق الأهداف والخطط الإقتصادية حيث لا تقل أهمية عن التخطيط وتساعد الرقابة الإدارة في التعامل مع المشكلات في حالات عدم التأكد، وقد زاد الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية نتيجة للعديد من العوامل التي تم تلخيصها بالنقاط التالية (٢٠١٣، abiola & oyewole) :

١. حاجة الإدارة إلى بيانات دورية دقيقة، على إدارة الوحدة الإقتصادية اتخاذ القرارات السليمة وفي الوقت المناسب، كبر حجم الوحدات الإقتصادية وتعدد أنشطتها.
٢. حاجة مؤسسات الدولة الى بيانات دقيقة تحتاجها الجهات الحكومية إلى بيانات وتقارير عن الوحدات الإقتصادية لاستخدامها لأغراض عدة كالتخطيط وحصر الضرائب الحكومية.
٣. الرقابة تشجع الإدارة على تحقيق الأهداف والسبب في ذلك أن الرقابة يبرز فيها الوقوف على تنفيذ الخطط وتقوم على كشف المشاكل والصعوبات المترتبة عليه، وتقوم الرقابة في الوقت المناسب إلى توجيه الإدارة إلى ضرورة اتخاذ القرارات المناسبة من أجل تفادي أي خطأ يقع عند تنفيذ الخطط.
٤. الرقابة تساهم في تغيير وتعديل الخطط والبرامج وذلك عن طريق النظر إلى ظروف التشغيل الفعلي أو النظر إلى العوامل التي تؤثر بشكل مهم في تطبيق الخطط، وتعديل الخطط تكون عن طريق تحديد الإجراءات اللازمة لوضع الأمور في طريقها الصحيح قبل أن تكبر دائرة الانحرافات بشكل يمكن بعده من تحقيق الخطط المرجوة.

٥. الرقابة فيها ضمان لحسن سير العمل حيث الرقابة تضمن لنا نتائج سليمة في العمل لانها تضع الاجهزة المسؤولة على مدى ما حققته الوحدات الاقتصادية أو القطاعات النوعية من أهداف اقتصادية وصناعية وذلك كله عن طريق الرقابة الداخلية أو الخارجية معا.
٦. الرقابة تحقق العدالة حيث العدالة المرجوة من الرقابة تكمن في معرفة المقصرين من العاملين وتشجيع للعمال الذين يبذلون الجهد لرفع مستوى الخطط التي وضعتها الادارة.
٧. تفويض الصلاحيات وتوزيع المسؤوليات لمديري الإدارات في الوحدة الاقتصادية ولغرض إخلاء الرقابة الداخلية الذي يعد أفضل وسيلة للقياس والاطمئنان والتأكد من حسن سير الاعمال في الوحدة الاقتصادية (Al-Hanini, Eman, ٢٠١٥).

#### ٤-١-١-٢ نطاق عمل نظام الرقابة الداخلية

يساهم نظام الرقابة الداخلية بإجراءاتها في الحد من سوء الإدارة وحدوث بعض التجاوزات سواء كانت إدارية أو مالية والحد من التلاعب في المعلومات والبيانات المالية في تقاريرها السنوية لتحقيق مكسب معين وإعطاء معلومات مضللة للمستثمرين وسوء استخدام الأصول وصياغتها وهدرها والاحتيايل وذلك من خلال التعبير عن معلومات مالية مضللة بالتقارير المالية لتضليل الملاك أو المساهمين او المستثمرين او أي جهات أخرى كالحكومة بهدف التهرب من الضرائب.

وفي ما يلي توضيح لأهم مهام أجهزة نظام الرقابة الداخلية (Bayyoud & Sayyad. ٢٠١٥) :

١. التدقيق والفحص الشامل لكافة أوجه نشاط المنشأة (المالية والإدارية والفنية) ودراسة التقارير الدورية لنشاط الدوائر الفرعية ومقارنتها مع الخطط المرسومة والتحقق من مستويات تنفيذ الأهداف المحددة وطلب الإيضاحات اللازمة بالإنحرافات وإعطاء الرأي بشأنها.



٢. تدقيق مستندات الصرف والقبض والقيود حسب البرنامج المعد للقسم وعدم قبول الصرف لأي مبلغ لا تتوفر فيه شروط الصرف المحددة بالقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة ومراعاة الالتزام بالإجراءات المعتمدة بالنظام المحاسبي الموحد والنظام المحاسبي اللامركزي.
٣. اختبار عمليات التسجيل والترحيل في السجلات المحاسبية الرئيسية والمساعدة والتحقق من صحة البيانات المحاسبية والمالية والإحصائية المستخرجة منها.
٤. المساهمة والإشراف على كافة عمليات الجرد للموجودات الثابتة والمخزونية والنقدية خلال السنة وفي نهاية السنة.
٥. متابعة إجراءات تصفية الأرصدة الموقوفة في السجلات.
٦. متابعة أعمال اللجان المشكلة في المنشأة والتحقق من أداء واجباتها بصورة سليمة ودون تأخير.
٧. تدقيق البيانات الختامية للمنشأة ومتابعة استكمال متطلبات إعدادها.
٨. متابعة إجراءات الدوائر والأقسام بصدد معالجة الملاحظات الواردة في تقارير ديوان الرقابة المالية.
٩. مراجعة وفحص إجراءات ومتطلبات أنظمة الرقابة الداخلية المعتمدة بصورة دورية وفي ضوء المستجدات بهدف تطوير هذه الأنظمة.
١٠. المساهمة في إعداد النظم والدراسات المطلوبة من قبل الإدارة والجهات الأخرى.
١١. إعداد تقارير دورية تتضمن نتائج أعمال قسم الرقابة الداخلية ترفع إلى الإدارة العليا مباشرة.
١٢. متابعة اللجان التحقيقية والدعوى والحث على إنجازها بأسرع وقت.
١٣. التنسيق والتعاون مع ديوان الرقابة المالية وهيئاته العاملة في الدوائر المعنية في مجال التدقيق والرقابة الداخلية.
١٤. استشارة هيئة الرقابة المالية عند وضع الخطط السنوية لتنفيذ هذا البرنامج، وتزويدها بنسخة من تلك الخطط السنوية على أقل تقدير.

١٥. تزويد هيئة ديوان الرقابة المالية بنسخ من التقارير الدورية المعدة من قبل قسم الرقابة الداخلية.

١٦. عقد اللقاءات والاجتماعات مع ممثلي ديوان الرقابة المالية بهدف الاستفادة من خبرات هيئات ديوان الرقابة المالية وتطوير مستوى أداء أقسام الرقابة الداخلية.

### ٥-١-١-٢-٥ مقاييس جودة الرقابة نظام الرقابة الداخلية

بعد صدور أول تعريف للرقابة الداخلية اهتم الأدب المحاسبي بعدة جوانب مرتبطة بالرقابة الداخلية، وتبلورت هذه الاهتمامات حيث أصدرت الهيئة واللجان المختصة مجموعة من المقاييس والقوانين لبيان الجوانب المختلفة للرقابة الداخلية، وتعد إدارة المنظمة هي المسؤولة بشكل مباشر عن إعداد تقرير عن مدى فعالية النظام الداخلية في البنوك التجارية أو تقديم هذا التقرير لمدقق الحسابات الخارجي، ولذلك من أجل أن يتحقق من مدى صدق ما ورد بتقرير الإدارة عن مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي بالشركة وبالتالي التصديق عليها، كما أنها مسؤولة عن تقديم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي وفق لمعايير فاعلية نظام الرقابة الداخلية الصادرة عن المنظمات المهنية، التي إذ التزمت بها إدارة الشركة فإن نظام الرقابة الداخلية للشركة سيكون نظاماً فعالاً، مما يجعل الإدارة من خلال هذا النظام الفعال قادرة على إعداد القوائم المالية عادلة يمكن الاعتماد عليها والثقة في ما يرد فيها، وتتضمن هذه المقاييس ما يلي (Costello, ٢٠١١):

١. مقياس فهم وإدراك الإدارة للهدف من هيكل الرقابة الداخلية.
٢. مقياس تكامل مكونات أو إجراء نظام الرقابة الداخلية.
٣. مقياس فعالية كل جزء من أجزاء هيكل الرقابة الداخلية.
٤. مقياس كفاءة إدارة التدقيق الداخلي.
٥. مدى استخدام المعلومات والاستفادة منها.

## ٦-١-١-٢ الأهداف التي يسعى نظام الرقابة الداخلية إلى تحقيقها (مطارنة، ٢٠١٩).

ويحدد (المطارنة، ٢٠١٩) تلك الاهداف بما يلي:

١. **نظام محاسبي سليم:** وهو وجود علاقة تكاملية بين النظام المحاسبي لدى المنشأة ونظام الرقابة الداخلية حيث يوفر النظام المحاسبي السليم الحماية اللازمة للأصول والسجلات من التلف والضياع.
٢. **الضبط الداخلي:** وهو نظام يهدف الى تدقيق العمليات المحاسبية والمالية لتحقيق اهداف الادارة وله اثر فعال في وجود نظام رقابة داخلية فعال، ويقوم الضبط بعدة اعمال تساعد على منع الاخطاء والغش واكتشافها، كفصل الادارات لمنع تعارضها وتحديد الاختصاصات على مستوى الافراد داخل الاقسام والادارة الفرعية.
٣. **كفاءة الموظفين:** حيث يعتمد نظام الرقابة الداخلية على كفاءة الموظفين ووضع الموظف المناسب في المكان المناسب، وذلك من خلال الاخذ بعين الاعتبار ذوي الكفاءة والخبرة في نجاح وسير نظام الرقابة الداخلية وتحقيق اهداف المؤسسة.
٤. **حماية الاصول:** توفير الحماية اللازمة للأصول والسجلات من التلف والضياع والاختلاس مما ينعكس على طبيعة المعلومات والتقارير ودرجة صحتها مع توفير سياسة سليمة للحماية المادية للأصول،
٥. **المتابعة والالتزام بنظام الرقابة الداخلية:** تتمثل بوضع اجراءات من قبل المنشأة لتبين مدى التزام الموظفين بمواصفات وتعليمات نظام الرقابة الداخلية، وهذا غالباً ما نجده في المنشآت كبيرة الحجم يكون لديها ادارة خاصة بمتابعة الالتزام بنظام الرقابة الداخلية.

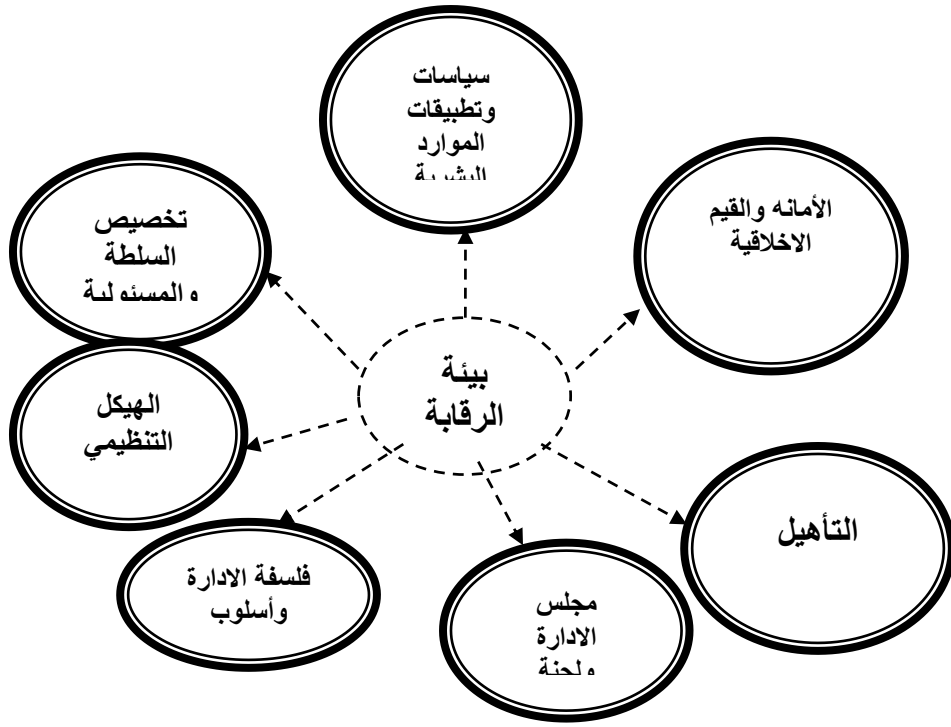
## ٧-١-١-٢ مكونات نظام الرقابة الداخلية

تقوم إدارة الشركة بتصميم نظام الرقابة لتحقيق أهدافها ويتكون من السياسات والإجراءات المصممة لإعطاء الإدارة تأكيد معقول وفي عام ١٩٩٢م عرفت بالإطار العام المتكامل لنظام الرقابة الداخلية حيث يتكون النظام الرقابي من خمس مكونات رئيسية مترابطة وفقاً لإطار COSO تقع مسؤولية تصميمها وتنفيذها على الإدارة بهدف تأكيد تحقق أهداف الرقابة وطبقاً لمعايير المراجعة رقم (٥٥) القسم (٣١٩) الصادر عن المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين من خمس مكونات هي (Badara,Saidin:٢٠١٣):

### ١. البيئة الداخلية Control Environment:

تمثل البيئة الداخلية العمود الفقري في النظام الرقابي تعتبر بمثابة المظلة للمكونات الأخرى، وبدون وجود بيئة داخلية فعالة لن ينتج عن النظام الرقابي فاعلية لا في التصميم ولا في التشغيل وتشمل بيئة الرقابة التصرفات واتجاهات وسياسات الإدارة في داخل المؤسسة التي تعكس الاتجاه العام للإدارة فإذا كانت الإدارة مهتمة بالرقابة الداخلية سيدرك باقي الموظفين في المؤسسة بأهميتها.

ويمكن تقسيم البيئة الداخلية للرقابة إلى سبعة عناصر:



الشكل رقم (١): عناصر البيئة الداخلية للرقابة من إعداد الباحث بالرجوع الى دراسة ( النجار، ٢٠١٦)، ودراسة (الوادية، ٢٠١٧).

## ٢. الأنشطة الرقابية Control Environment:

وتتمثل الأنشطة الرقابية في السياسات ، والإجراءات التي تعكس اتجاهات الإدارة العليا، وملاك المنشأة، وأن الأنشطة الرقابية تمثل جوهر الرقابة الفعالة في أداء المنشأة، فإذا كانت الإدارة العليا ترى أن الرقابة شيء مهم سيدرك باقي الأفراد ذلك، وسيستجيبون لذلك من خلال تنفيذ الضوابط الرقابية الموضوعية، وبالعكس إذا كانت الإدارة العليا لا تدعم الرقابة، فمن المؤكد أن الاهداف الرقابية للإدارة لن يتم تحقيقها، وبحسب إطار (COSO , ٢٠١١) فإن الأنشطة الرقابية يمثل جميع المكونات الأخرى للرقابة الداخلية إذ تشمل، النزاهة والقيم الاخلاقية، وفلسفة الادارة، وأسلوب التشغيل، والهيكل التنظيمي، وتحديد السلطات والمسؤوليات وممارسات الافراد.

### ٣. تقييم المخاطر risk assessment:

وتقوم الإدارة بتقييم المخاطر كجزء من تصميم نظام الرقابة الداخلية وتشغيله لتقليل لاختفاء والمخالفات، إن عملية تقييم المخاطر باعتبارها إحدى مكونات الرقابة الداخلية تلعب دوراً أساسياً في اختيار الأنشطة الرقابية لتقوم بها، فهي عملية تهدف إلى التعرف على المخاطر المرتبطة بتحقيق أهداف المنظمة وتحليلها وتحديد وسائل العلاج الملائمة لها (COSO, ٢٠١٣).

### ٤. المعلومات والاتصالات information and communication:

وأشار إطار الرقابة الداخلية في الفقرة (٣٢٥) منه، أنه ويفضل أن يقوم الموظفون باستلام رسالة واضحة من الإدارة العليا حول جدية التعامل مع مسؤوليات الرقابة الداخلية، وضرورة إدراك كل موظف بالموضوعات الرقابية ذات الصلة بعمله، وكيفية عملها، ودوره، ومسؤولياته، ضمن النظام كذلك يفضل يكون هناك اتصال فعال مع الأطراف الخارجية، مثل العملاء والموردين والسلطات التنظيمية (COSO, ٢٠١١).

### ٥. المراقبة والضبط Settings and monitoring:

هي التقدير المستمر والدوري لجودة أداء الرقابة الداخلية وتقوم به الإدارة لتحديد مدى تنفيذ الرقابة في ضوء التصميم الموضوع لها وتحديد امكانية تعديلها عند الحاجة بما يتلائم مع التغيير في الظروف المحيطة، وتعرف المراقبة والضبط هي عملية التقييم الدوري لمختلف مكونات نظام الرقابة الداخلية لتحديد ما اذا كانت تعمل كما هو مطلوب بالرقابة المستمرة للأنشطة والتقييمات الدورية المنفصلة وتحديد مدى الحاجة لإجراء التطوير والتحديث المطلوب لمسايرة الظروف الجديدة إذ أن اجراءات الرقابة عرضة للتقادم فقد تصبح مع مرور الزمن غير مناسبة ويصعب الالتزام بها وتعرف هي عملية لتقييم جودة أداء نظام الرقابة الداخلية على مر الزمن ويشمل المراقبة الدائمة المتمثلة بالأنشطة الاشرافية العادية والتقييمات المنصلة المتمثلة بالمراجعة الدورية وتتكون المراقبة والضبط من عدة مبادئ وفق لجنة رعاية المؤسسات (COSO) كالاتي : إجراء تقييمات مستمرة أو منفصلة لأداء نظام الرقابة الداخلية تقييم وإيصال أوجه القصور في أداء نظام الرقابة الداخلية (Tasios&Bekiaris. ٢٠١٢).

يرى الباحث من خلال ما سبق ذكره في هذا المبحث أن نظام الرقابة الداخلية ( COSO) هو بؤرة النظام الداخلي وعين الإدارة داخل المؤسسة ويهدف للعمل على تحسين النظام وأحكامه وتطويره ويعتبر المدقق مسؤولاً أمام إدارة المنشأة التي يعمل بها وقد يخضع لقرارات الإدارة لذا لا يتمتع بموضوعية وشفافية مطلقه لأنه يتأثر في بعض القرارات من الإدارة.

#### ٨-١-١-٢ محددات نظام الرقابة الداخلية

دائماً ما يوجد ما يعيق عمل الرقابة في الشركات سواء من القيود المفروضة من قبل الإدارة العليا أو التضليل من الموظفين وغيرهم العاملين في الشركات لذلك تلقي عملية الرقابة مجابهة في أغلب الأحيان ومن هنا نسعى إلى معرفة ما هذه الأسباب والعمل على وضع تصورات لعلاجها ومن أهم الأسباب التي ذكرها (xiao, ٢٠١١):

١. الإفراط في الرقابة: يجب على الإدارة شرح العملية الرقابية وتوضيح مهامها للمرؤوسين بشكل واضح وسلس وأنها بهدف تنظيم العمل لا من أجل منع الحريات أو ضغط على الموظفين وهنا يجب على الإدارة عدم الإفراط في الرقابة لتتعدى الأمور الشخصية للمرؤوسين.

٢. تجنب المحاسبة ونقص المرونة: عند وضع معايير واضحة ودقيقة وموثوقة فإنها تضع هاجسا لدى الموظفين بإمكانية اكتشاف الأخطاء وعواقب الأخطاء ومن الممكن أن يتم فصل الموظف مثلا أو خصم من الراتب وهكذا.

٣. مراقبة تعسفية: الموظف يتقبل الإجراءات الرقابية ولكن اذا تدخلت في الأمور الشخصية يرفضها الموظف لأنها تصبح تعسفية.

## ٢-١-٢ المبحث الثاني: جودة التقارير المالية

### ٢-١-٢-١ مقدمة

من المعلوم ان المحاسبة هي نشاط خدمي وأن المنتج النهائي لهذا النشاط هو مجموعة من التقارير المالية التي تعدها الإدارة لصالح أطراف متعددة داخل المنشأة وخارجها وبالتالي فإن أهداف المحاسبة تنطلق من تحديد الوظائف التي تؤديها هذه التقارير.

تعد التقارير المالية من أهم مصادر المعلومات التي يلجأ إليها جميع المستثمرين والدائنين من أجل بناء القرارات الاستشارية والإئتمانية وذلك لما تحتويه تلك التقارير من معلومات عن الوضع المالي للمنظمة وعن التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية مدى الاستفادة من تلك التقارير على مدى جودة تلك التقارير ومدى ملائمة المعلومات التي تحتوي عليها وموثوقيتها (النجار، ٢٠١٦).

في الآونة الأخيرة زاد الاهتمام بجودة التقارير المالية التي تدفق من قبل المدقق الخارجي خاصة بعد انهيار الشركات الكبرى بسبب التلاعب بحسابات الشركات وإلقاء اللوم على مكاتب التدقيق الأمريكية مما أدى الى نفور المستثمرين وبدءوا يشككون في نظم ادارة الشركات التي تعرضت للانهايار ومدى مسؤولية المدقق الخارجي (Hassan& Bello, ٢٠١٣).

بدأت العديد من المنظمات المهنية وجهات دولية أخرى تتجه لتوفير نظام جيد للحكومة داخل الشركة يوفر تأكيداً بشأن كفاءة إعداد التقارير المالية والمحافظة على مستويات مقبولة من المخاطر وتعتبر وسيلة لرقابة الإدارة وامكانية المحاسبة في حالة حدوث أي تلاعب في القوائم المالية وتقوم من خلال آلياتها ودعائمها بالاشراف على المدققين الداخليين والخارجيين الأمر الذي يدعم جودة التقارير المالية.



## ٢-١-٢-٢ مفهوم جودة التقارير المالية

عرفها (السامرائي، ٢٠١٦) هي "التقارير المالية الصادرة من الشركات المساهمة والتي تعبر عن صدق المعلومات الخاصة بكافة الأنشطة التي تقوم بها الشركات في البنود المعروضة في تلك التقارير وبعدها عن التحيز وغير مضللة لتكون أكثر فائدة لمتخذي القرارات الاستثمارية ومقياساً لطبيعة العمل النظم الذي تقوم به المنشأة وكفاءة ومهنية القائمين بإعداد تلك التقارير". ويقصد بجودة المعلومات الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المقيدة وعليه فإن تحديد هذه الخصائص يعتبر حلقة وصل ضرورية بين مرحلة الأهداف وبين المقومات الأخرى.

ويعرفها (المليجي، ٢٠١٤) بأنها مفهوم جودة المعلومات المحاسبية يعكس ما تتمتع به هذه المعلومات من خصائص "أساسية أو معززة" ومدى مصداقيتها وقدرتها على تحقيق احتياجات مستخدميها وأن تخلو هذه المعلومات من التحريف أو التضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير المحاسبية والقانونية والرقابية بحيث تعبر عن حقيقة الأداء الإقتصادي للشركة وتقلل من عدم التماثل بين المستخدمين وتحد من مشكلات الوكالة.

ويقصد بمفاهيم جودة المعلومات المحاسبية تلك الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة كما أن هذه الخصائص سوف تكون ذات فائدة كبيرة لكل من المسؤولين عن وضع المعايير المناسبة وكذلك المسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج من تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة (Hussainey, ٢٠١٤ & Chakroun).

وعرفها (٢٠١٢) Didar&Chalaki&Rianezhad تعني الجودة مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه منفعة للمستخدمين لتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التزييف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفتية بما يحقق الهدف من استخدامها.

ويرى الباحث استناداً للمفاهيم السابقة أن جودة التقارير المالية تعبر بصورة حقيقية وواقعية لواقع الشركة كونها خالية من الأخطاء والتحريف والتزوير والغش ومعدة دون تضخيم وبواقعية صادقة لبنود حسابات هذه القوائم وفق معايير عرض القوائم المالية إذ تعتبر جودة القوائم المالية الضوء الأخضر لمتخذي القرار لما لها من تأثير في تحديد نتائج الإجراءات أو القرارات المتخذة.

### ٢-١-٢-٣ أنواع جودة التقارير المالية

يمكن تقسيم القوائم المالية الى قسمين أحدهما يتعلق بنتيجة أعمال المنشآت لفترة زمنية معينة ويتم ذلك باستخدام قائمة الدخل والآخر يتعلق بالمركز المالي للمنشأة في لحظة زمنية معينة لبيان موجوداتها والتزاماتها تجاه الغير ويتم باستخدام قائمة المركز المالي أو ما يسمى بالميزانية العمومية وتشمل (Akeju& Babatunde, ٢٠١٧):

- **قائمة المركز المالي :** هي عبارة عن قائمة أو تقرير يبين المركز المالي للمنشأة من حيث موجوداتها والتزاماتها تجاه الغير كما يبين حقوق ملاكها في لحظة معينة وهي أحد متطلبات معيار العرض والافصاح الذي يحكم إعداد التقارير المالية.

وتتكون قائمة المركز المالي من ثلاث عناصر رئيسية:

١. **الأصول:** وهي حقوق وممتلكات المنشأة واي مورد تسيطر عليه المنشأة نتيجة لأحداث سابقة ومن المتوقع أن ينجم عنه منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة وتقسم الى "الأصول المتداولة القابلة للتحويل الى نقدية الاستخدام خلال فترة مالية واحدة و تتضمن (النقدية، المدنيين، الاستثمارات قصيرة الاجل، المخزون).

- **الأصول الثابتة :** وهي أصول تمتلكها المنشأة بغرض استخدامها في العمل والانتاج وليس بقصد إعادة بيعها وتتضمن (الأراضي، المباني، الاثاث، الآلات، السيارات، الاجهزة).

- **الأصول الغير ملموسة :** يتمثل في ما دفعته المنشأة أو التزمت بدفعه للحصول على منفعة ليس لها كيان مادي ملموس مثل " شهرة المحل، حقوق التأليف، براءة الاختراع، العلامة التجارية".

٢. **الخصوم "الالتزامات"** : هي عبارة عن التزامات تجاه الغير وتعهد حالي على المنشأة ناشئ عن أحداث سابقة ومن المتوقع أن يتطلب سدادها تدفقات خارجية من الموارد التي تملكها المنشأة والتي تنطوي على منافع اقتصادية وتنقسم الخصوم الى قسمين هما : خصوم متداولة "قصيرة الأجل" وهي الالتزامات التي يلزم سدادها خلال فترة مالية واحدة تمثل غالبا سنة مالية وتتضمن "الدائنون، اوراق الدفع، قروض قصيرة الأجل، مصاريف مستحقة، إيرادات محصلة مقدما"، وخصوم طويلة الأجل وهي التي يجب سدادها بعد مدة تزيد عن فترة مالية واحدة فهي الالتزامات التي لا يتطلب سدادها استخدام الأصول المتداولة ومن أهم العناصر التي تتضمنها "السندات، قروض طويلة الأجل".

٣. **حق الملكية** : هي عبارة عن استثمارات الملاك في المنشأة أي هي حق اصحاب المنشأة المتبقي في الاصول بعد طرح كافة الالتزامات وتتكون من رأس المال وأي ارباح متراكمة لدى المنشأة ويعبر عنها بصافي الاصول.

**وتتكون معادلة الميزانية كالتالي : (الأصول = الخصوم + حقوق الملكية)**

- **قائمة الدخل** : عبارة عن تقرير او قائمة تظهر نتيجة أعمال المنشأة خلال فترة زمنية معينة تهدف الى توفير معلومات مفيدة تساعد المستخدمين في التعرف على القدرة الربحية والكسبية للوحدة المحاسبية وتتميز بسهولة قراءتها واستيعابها من القارئ العادي لأنها تعد في صورة تقرير من جانب واحد يخلو من الرموز والمصطلحات المحاسبية كما أن قياس صافي الدخل في المنشآت التجارية لا يختلف عما هو في المنشآت الخدمية من حيث المفهوم لأنهما يستندان الى مبدأ المقابلة مقابل الايرادات بالمصروفات، وتتكون قائمة الدخل من (Liapis & Thalassinis, ٢٠١٣).

✓ **الإيرادات**: عبارة عن الاصول التي تحصل عليها المنشأة مقابل تقديم الخدمات أو السلع التي تمثل النشاط الرئيسي للمنشأة.

✓ **المصروفات**: الأصول المستخدمة مقابل تقديم السلع والخدمات مثل: "رواتب الموظفين، الإيجار، مصروف الكهرباء، الاستهلاك، المصروفات الادارية".

✓ **صافي الدخل أو صافي الخسارة** : تحقق المنشأة صافي الدخل " الربح" عندما تزيد الإيرادات عن المصروفات.

- قائمة التدفقات النقدية : توضيح مصادر واستخدامات النقدية خلال الفترة المالية وتوضح رصيد النقدية بداية الفترة ونهايتها وتصنف المعلومات الى:
  - ✓ التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية.
  - ✓ التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية.
  - ✓ التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية.
- قائمة الايضاحات والقوائم الاخرى والمواد التفسيرية : تشتمل جداول اضافية او معلومات مبنية او مشتقة من تلك القوائم السابقة وتقارير لا يتضمنها التقارير السابقة ومن الامثلة "المعلومات المالية للقطاعات الصناعية او الجغرافية او ايضاحات حول آثار تغير الاسعار" وايضا تقارير المديرين وتصريحات مجلس الادارة والتحليل والنقاش التي تطرحه الادارة او معلومات اضافية ملائمة لحاجات المستخدمين حول بنود الميزانية وقائمة الدخل وكذلك المخاطر وعدم التأكد التي تؤثر على المنشأة وأي موارد والتزامات غير معترف بها في الميزانية مثل احتياطات المعادن (Asegdew, ٢٠١٦).

#### ٤-٢-١-٢ أهمية جودة التقارير المالية

- تعد التقارير المالية بغرض توفير المعلومات المالية اللازمة لمستخدمي تلك التقارير، ومن بينهم إدارة الشركة والمساهمين وحملة السندات والمحللين الماليين، والموردين، والبنوك، والهيئات الرقابية، وجهات أخرى، حيث تكمن أهميتها في "تحسين توقيت المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات عند حاجتهم إليها".
- ويرى (Alanezi & Alrashaid. ٢٠١٢) بأن أهمية التقارير المالية تتمثل فيما يلي:
  - تقديم المعلومات اللازمة لاحتياجات المستفيدين الرئيسيين التي تساعد على تقويم قدرة المنشأة على توليد التدفقات النقدية التي تساعد على التنبؤ باستمرارها وتحقيقها لنتائج إيجابية.
  - القياس الدوري لدخل المنشأة.

- تقديم المعلومات تساعد على تقويم قدرة المنشأة على توليد التدفق النقدي حيث أن المنشأة مستمرة في نشاطها وتقسّم حياتها الى فترات دورية لإعداد القوائم المالية مستخدم في ذلك أساس الاستحقاق.
- تقديم معلومات عن مصادر الأموال المتاحة للمنشأة وكيفية استخدام هذه الأموال.
- تقديم معلومات عن التدفقات النقدية (كالقروض من وإلى المنشأة، استثمارات الملاك، التوزيعات).

## ٥-٢-١-٢ أهداف جودة التقارير المالية

تهدف القوائم المالية كما حددها (Asegdew, ٢٠١٦) :

١. توفير المعلومات اللازمة للمستخدمين الخارجين للتقارير المالية التي تفيدهم في اتخاذ قراراتهم .
  ٢. توفير المعلومات التي تفيد بإمكانية التنبؤ بالمستقبل بالتدفقات النقدية المستقبلية.
  ٣. توفير المعلومات التي تفيد المنشأة في تحديد درجة السيولة والمرونة، مصدر الأموال، الالتزامات تجاه الغير، تقييم كفاءة الإدارة.
- إن تقديم معلومات عن المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي وتكون مفيدة لقطاع متخذي القرارات، وقياس أداء الوحدة المحاسبية عن طريق قائمة الدخل حيث يتم تحديد قدرة الوحدة على تحقيق أرباح نتيجة استخدام مواردها.
- ويرى الباحث أن الهدف الرئيس للتقارير المالية هو توفير معلومات ملائمة ومفيدة ومناسبة لمستخدمي تلك التقارير بشكل سليم ومبسط بحيث لا تفقد مهنتها لإجراء التنبؤات والمقارنات والتقييم للتدفقات النقدية لتساعدهم في اتخاذ قراراتهم بالشكل الملائم والسليم وتقييمها وعلى مراجع الحسابات مسئولية فحص الدفاتر والسجلات المحاسبية بهدف زيادة درجة الثقة في المعلومات التي تتضمنها تلك التقارير.

وأضاف (شاهين، ٢٠١١) بعض الاعتبارات أخذها في الحسبان لتحقيق التقارير المالية أهدافها وهي "الظروف البيئية، تؤثر الاعتبارات الاقتصادية والسياسات والإجتماعية في أهداف التقارير فمثلاً في الدول ذات الإقتصاد الحر توجد أسواق مالية متطورة ونشطة للتبادل تساهم في تعزيز تلك الاهداف، وتلعب الأسواق دوراً رئيسياً في توجيه المدخرات نحو الاستثمار في الوحدات التي تستخدم الموارد بدرجة أكبر من الكفاءة والفاعلية وتوفير المعلومات يزيد من كفاءة الاسواق.

## ٦-٢-١-٢ خصائص جودة التقارير المالية

لقد سعى المحاسبين ومجالس المهن المنظمة الى العمل على تأصيل فكرة أن تحمل دوما المعلومات المحاسبية قيمة مضافة لمتخذي القرارات ومن أجل المحافظة على هذا التوجه تسارعت الهيئات المحاسبية الى وضع خصائص محددة يلزم أن تتصف بها المعلومات المحاسبية لكي تحافظ على امدادها للمستفيد بالمعلومات المفيدة، كلما كانت المعلومات المحاسبية قابلة للفهم والملائمة والموثوقية كلما تمتعت التقارير المالية بجودة عالية، ومن أهم تلك الخصائص ما يلي: (Asegdew, ٢٠١٦)

### - خاصية ملائمة المعلومات

يقصد بها وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المحاسبية والهدف من انتاجها أي قدرة الملكية للشركة من اتخاذ القرارات المتعلقة بالاحتفاظ بالعلاقة الحالية للشركة او تغييرها وان تكون المعلومات المحاسبية ذات صلة بالقرار المتخذ ويجب أن تكون مؤثرة في القرار قد تتوفر معلومات ولكنها غير مؤثرة في القرار هنا تعتبر غير ملائمة لمثل هذه القرارات وتساعد المعلومات الملائمة متخذي القرارات على عمل تنبؤات مستقبلية وتحديد الوضع بناء على المعلومات المتعلقة بالماضي والحاضر وأن تعبر المعلومات بصدق عن الاحداث والظواهر التي وقعت (اللايد والشوبكي، ٢٠١٣).

وذكر (النجار، ٢٠١٦) بأن الملائمة تتكون من ثلاث عناصر ألا وهي: " أن يكون لها تغذية عكسية بمعنى أن تمكن متخذي القرار من تقييم صحة ودقة قراراتهم السابقة، وتوفر المعلومات بالوقت المناسب حيث متخذ القرار لا يملك وقت لا نهائي في اتخاذ قراراته ويجب توفر المعلومات وقت الحاجة بسرعة، وأن يكون للمعلومات قيمة تنبؤيه بحيث المستخدمين يستطيعون عمل تنبؤات مستقبلية مبنية على المعلومات المتاحة.

## - خاصية الثقة "التمثيل الصادق"

يفترض أن تتصف المعلومات المحاسبية المنتجة بدرجة عالية من الثقة ويتفق جل علماء المحاسبة أنه يقتضي للرقى بدرجة الثقة بالمعلومة أن تكون خالية من الأخطاء المتعمدة وأن لا تكون منحازة ولا تتأثر بسلوك وطباع منتجها.

كما وتشير هذه الخاصية الى درجة اعتماد متخذ القرار على المعلومات المتوفرة في التقارير المحاسبية فهي تشير الى درجة ثقة واطمئنان متخذ القرار بصحة المعلومات الواردة في التقارير المحاسبية وتزداد درجة الثقة والاطمئنان بالمعلومات المحاسبية إذا كانت قابلة للتحقيق وخالية من التحيز والأخطاء فمن البديهي أن تكون المعلومات المدققة من قبل طرف خارجي أكثر مصداقية من المعلومات غير المدققة من طرف داخلي وتحقق هذه الخاصية عند خلو المعلومات من الأخطاء المقصودة والغير مقصودة، وتتكون هذه الخاصية من ثلاث مقومات: " الصدق في التعبير عن الظواهر، إمكانية التثبيت من المعلومات، حياد المعلومات" (Tasios& Bekiaris, ٢٠١٢).

## - خاصية القابلية للفهم

أن يتم فهم المعلومات المحاسبية من قبل مستخدمي التقارير المالية بشكل سلس وواضح ومفهوم وأن تخلص المعلومات الواردة في التقارير المحاسبية من التعقيد وأن تتلاءم مع مستوى الفهم المحاسبي لمستخدمي التقارير المالية وهناك اطراف عديدة تستخدم التقارير المالية ولكن هذا لا يعني ان يتم بتبسيط المعلومات المحاسبية لدرجة تفقدها مصداقيتها والمهنية المعد لها، أنه من المفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة بالاعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية كما لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية.

هذه القوائم وحدود تلك القدرات وذلك حتى يتسنى تحقيق الاتصال الذي يكفل ابلاغ البيانات التي تشملها تلك القوائم (Liu, Ying, ٢٠١٤).

## - خاصية القابلية للمقارنة

أن تكون المعلومات قابلة للمقارنة وما يتطلبه ذلك من ثبات في تطبيق الطرق والاساليب المحاسبية وعادة تتم هذه المقارنات بين نتائج الفترات لتقيس الوحدة الحسابية او المقارنة بين نتائج الوحدات المحاسبية المختلفة، لكي تكون المعلومات مفيدة لمتخذ القرار يجب ان تسمح بإجراء المقارنات في نفس القطاع او الصناعة حيث يسمح ذلك بالوقوف على الوضع الحقيقي للشركة مقارنة مع القطاع الذي تعمل فيه وتحديد الفجوة بين أداء الشركة والقطاع الذي تعمل فيه بحيث يتم تحديد أسباب تفوق أداء القطاع في حالة التراجع وتحديد أسباب التفوق في حالة أداء الشركة أعلى من أداء القطاع (Fathi, ٢٠١٣).

ويرى الباحث أن المستثمرين يعتمدون بشكل أساسي في قراراتهم الاستثمارية على التقارير المالية المنشورة وبناء عليها يتم أخذ قراراتهم بالشكل الذي يناسبهم سواء الاستمرار في نفس الشركة او الذهاب الى فرص استثمارية جديدة وهذا بدوره يعتمد على مدى عدالة القوائم ومصداقيتها للواقع وجودتها حيث يساهم نظام الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي والضبط الداخلي داخل المنشأة من المساهمة في مراقبة الحسابات والقوائم المالية من خلال الرقابة المحاسبية وهذه الاجراءات تقلل من الاخطاء سواء المقصودة أو غير المقصودة مما يعطي جودة ومصداقية اكبر للقوائم المالية مما يزيد من ثقة المستثمرين وقراراتهم الاستثماري.

## ٢-١-٢-٧ مستخدمي التقارير المالية

أصبح وجهة نظر مستخدمي التقارير المالية هي وجهة النظر السائدة حالياً في تحديد أهداف المحاسبة لأن الهدف الرئيسي من التقارير المالية يعتمد على المعلومات التي يحتاجها مستخدمي التقارير

وأشار (Agyei-Mensah, ٢٠١٣) أن مستخدمي التقارير المالية الى ثلاث فئات هي :

- **مستخدمي داخل المنشأة:** استخدامات تتعلق بإدارة المنشأة وتدخّل في نطاق ما يعرف بالمحاسبة الادارية وهي استخدامات محدودة ومعروفة وادارة المنشأة لها السلطة الحصول على ما يلزمها من المعلومات في الوقت والقدر والتفصيل اللازم.



- **مستخدمي خارج المنشأة لهم السلطة في طلبها :** تكون لهم احتياجات متخصصة من المعلومات في نفس الوقت لديهم القدرة على الحصول على هذه المعلومات من أمثلتها (الضرائب، البنوك التي تقدم قروضا أو تسهيلات ائتمانية السلطات المشرفة على سوق تداول الاوراق النقابات الجهات الحكومية المنظمة للسوق).
- **مستخدمين خارج المنشأة ليس لديهم سلطة في طلبها :** تلك المجموعة التي لا تتوفر لديهم السلطة لكي تملئ احتياجاتها من المعلومات على الادارة وتعتبر التقارير التي تصدرها الادارة هي المصدر الاساسي للمعلومات التي يحتاجونها عن المنشأة.

## ٨-٢-١-٢ أثر فاعلية لجان التدقيق في العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية

تعتبر البيانات المحاسبية هي نتائج اعمال المنشأة تنشر على شكل قوائم مالية لذلك تعتبر تلك المعلومات هي المصدر الرئيسي للمستثمرين الخارجين في اتخاذ القرارات الاستثمارية والمفاضلة في الاستثمار بين الشركات وان الضعف في تلك البيانات والقوائم يزيد من مخاوف المستثمرين وبالتالي يصعب اختيار الاستثمار في الشركة .

يعد نظام الرقابة خط الدفاع الرئيسي للوقاية من اعداد التقارير الاحتمالية وان المستثمرين بحاجة لمعرفة نتائج اجراء تقييم لمدى قوة هذا النظام وعلى الادارة ان تعترف بمسئوليتها في المحافظة على تطبيق نظام الرقابة الداخلية على اعداد التقارير المالية وانه من الضروري وجود مقاييس يمكن على اساسها تقييم فاعلية الرقابة الداخلية كذلك توفير تأكيدات مسؤولة بالموافقة على العمليات المالية المعمول بواسطة ادارة المنشأة ومع هذا فان تقرير المدقق الخارجي يجب ان يتضمن نقاط الضعف الهامة في نظام الرقابة الداخلية وعليه الحصول على فهم كاف لهيكل الرقابة الداخلية الذي يتضمن الرقابة والمدقق والنظام المحاسبي واجراءات الرقابة لتخطيط عملية التدقيق.

(Pepper&Spedding, ٢٠١٠)

تلعب اجراءات الرقابة الداخلية المطبقة في الشركات المساهمة دوراً هاماً في الحد من الاخطاء المقصودة وغير المقصودة وبتفاوت قوة نظام الرقابة الداخلية من شركة لأخرى ويعتمد ذلك على كبر حجم نشاطها وكفاءة الموظفين ومؤهلاتهم وتكمن أهمية الرقابة كما ذكرنا سابقا ليس فقط اكتشاف الاخطاء والاختلاسات بل تلعب دوراً رئيسياً في تعزيز مصداقية وجودة التقارير المالية وجودة التقارير المالية تؤثر في قرارات المستثمرين لذلك وجود نظام رقابي قوي وفعال يقلل من اختبارات المدققين وتقليل الخوف لدى المستثمرين لأن المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية تستخدم من قبل جهات عديدة "الحكومة الضرائب المستثمرين.. الخ، لذلك يستدعي أن يتوفر فيها الجودة لضمان صحة القرارات المبنية على تلك المعلومات.

لذلك جاءت الدراسة الحالية لقياس أثر نظام الرقابة الداخلية بمكوناتها (البيئة الرقابية، الأنشطة الرقابية، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصال، والمراقبة والضبط الداخلي) على جودة التقارير المالية (ملائمة الملومات، التمثيل الصادق، القابلية للفهم، والقابلية للمقارنة).

### ٣-١-٢ المبحث الثالث: لجان التدقيق

#### ٣-١-٣-١ مقدمة

يتزايد الاهتمام العالمي بدور لجان التدقيق بصفتها آلية رقابية من آليات حوكمة الشركات تهدف الى تعزيز فاعلية نظم الرقابة الداخلية، وفاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي، إن تشكيل لجان التدقيق وقيامها بمسؤولياتها الاشرافية والرقابية يساعد بشكل فاعل على تلافي أوجه القصور التي تعاني منها منظمات الاعمال المختلفة، فضلا عن دورها في ترشيد الحكم المهني للمدققين الخارجيين والخاص بقبول العميل الجديد او الاستمرار مع العميل الحالي، ويُعد هذا الحكم من أهم واطهر الاحكام المهنية التي تواجه المدقق الخارجي، إذ يترتب على الخطأ في اصدار هذا الحكم احتمال تعرض المدقق الخارجي للمسائلة القانونية والدخول في قضايا ومنازعات نتيجة لقبوله عميل كان يجب رفضه، أو قد يترتب على اصدار هذا الحكم احتمال فقدان مكتب التدقيق لأرباح ناتجة عن رفض عميل كان يجب قبوله ومهنيا يوجد خطر مترتب على الحكم المتعلق بقبول أو رفض العميل ويطلق على هذا الخطر بخطر الارتباط وهو الخطر الكلي المرتبط بمهمة التكليف وقبل الشروع في عملية قبول العميل، لذا كان لازماً على المدقق الخارجي تقدير المستوى المقبول من خطر الارتباط.

( Adel, & Maissa, ٢٠١٣)

ويعد التلاعب والغش في التقارير المالية من أهم الأسباب التي أدت إلى نشوء لجان التدقيق في الشركات، وكانت الانهيارات والاختناقات المالية في كبرى الشركات العالمية خلال الثلاثة عقود الماضية الدافع الأكبر أمام الهيئات المهنية والمنظمات والمشرعين للمطالبة والتوصية بتشكيل لجان التدقيق من أعضاء مجلس الإدارة على أن تحدد لها المهام والواجبات وكيفية تشكيلها، من أجل مساعدة المجلس في القيام بمسؤولياته الإشرافية والرقابية، إذ تتولى لجنة التدقيق الإشراف على إعداد التقارير المالية، وتعمل كحلقة وصل بين مجلس الإدارة وكل من المدقق الخارجي والداخلي بما يضمن لها الاستقلالية في أداء عملهم وتحسين أداء أعمالها، وينظر للجان التدقيق أحد العناصر المهمة في الحوكمة المؤسسية في الشركات وجدت لتلافي أوجه القصور التي تعاني منها شركات الأعمال المختلفة (Iyer & Jeremy, ٢٠١٣).

إذ زاد الإهتمام في السنوات الأخيرة بدور لجان التدقيق بصفتها الية للحوكمة المؤسسية، تهدف إلى زيادة مساءلة مجلس الإدارة واستقلاليته بعد حالات التعثر بفاعلية وظيفة التدقيق والفشل المالي والإداري لكثير من الشركات الأجنبية والمحلية ومن بين أهم الأهداف التي أدت إلى زيادة تأسيس لجان التدقيق هي تطوير توصيات تساعد على تحسين التقارير المالية من خلال تقوية وتعزيز دور لجان التدقيق، وتوفير عدة خصائص لزيادة فاعليتها، والمتمثلة في حجم اللجنة والخبرة والمعرفة المالية التي يمتلكها أعضاء اللجنة، ودرجة إستقلاليتهم وتكرار إجتماعات اللجنة.

(Nelson & Devi, ٢٠١١)

## ٢-١-٣-٢ مفهوم لجان التدقيق

تعتبر لجان التدقيق من المفاهيم الحديثة التي تحظى باهتمام العديد من الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والمملكة المتحدة، وأستراليا وغيرها من الدول، وقد أوصت العديد من المنظمات المهنية في هذا المجال بضرورة العمل على إنشاء لجان تدقيق في الشركات، لما يمكن أن تؤديه من دور مهم في مراقبة عمليات التقرير المالي والإفصاح، الأمر الذي أدى ببعض الدول إلى إصدار التشريعات الملزمة لوجودها داخل شركات المساهمة العاملة بها.

لقد طرحت فكرة إنشاء وتكوين لجان المراجعة بغرض زيادة مصداقية وموثوقية القوائم المالية التي تعدها الإدارة للمساهمين والمستثمرين، وكذلك لمساندة الإدارة العليا للقيام بمهامها المنوط القيام بها بكفاءة وفعالية، وحماية حيادية المدقق الخارجي، فضلاً عن تحسين جودة أداء نظام الرقابة الداخلية، وما يتبعه من رفع كفاءة أداء عملية التدقيق.

ويعرفها (Andrew & Goddard (٢٠٠٠) لجنة منبثقة من مجلس إدارة الشركة من الأعضاء غير التنفيذيين، تتكون من عدد من الأعضاء يكون لدى أحدهم على الأقل خبرة عمل سابقة في مجال المحاسبة أو الأمور المالية أو أن يكون حامل لمؤهل علمي أو شهادة مهنية في المحاسبة أو المالية أو المجالات الأخرى ذات العلاقة، تجتمع اللجنة دورياً على أن لا يقل عدد إجتماعاتها عن أربعة إجتماعات في السنة وتُدون محاضرة هذه الإجتماعات بشكل أصولي، تتولى اللجنة مهمة الإشراف والرقابة على أعمال المحاسبة والرقابة والتدقيق في الشركة، ومناقشة الأمور المتعلقة بترشيح مدقق الحسابات الخارجي والتأكد من إستيفائه للشروط الواردة في التشريعات النافذة وعدم وجود ما يؤثر على إستقلاليته.

وحدد (Arens, al..et (٢٠١٠:٨٤) لجنة التدقيق بأنها عدد مختار من الأشخاص من بين أعضاء مجلس إدارة الشركة تكون مسؤولة عن المحافظة على استقلالية المدقق عن الإدارة وقد تتكون من ثلاثة وأ خمسة أو سبعة أعضاء من مجلس الإدارة من غير المديرين.

وعرفها الذنبيات (٢٠١٠: ١٨١) بأنها اللجنة التي تتكون عادة من المديرين غير التنفيذيين في الشركة، وأن الهدف الاساس من تشكيلها هو زيادة فاعلية وظيفية التدقيق وزيادة مسانلة الادارة. ومن خلال ما سبق ذكره يلاحظ الباحث أنه يتم اختيار لجان التدقيق من قبل مجلس الإدارة ومهمتها مساعدة مجلس الإدارة في أداء مهامه الرقابية، وان لجنة التدقيق تتألف من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ممن يتوفر فيهم الخبرة المالية والمحاسبية، يكون الحد الأدنى لعدد أعضاء لجنة التدقيق ثلاثة أعضاء، وان مسؤولية لجنة التدقيق تتعلق بتدقيق عمليات التدقيق الداخلي والخارجي وفحص أنظمة الرقابة الداخلية ومراجعة تدقيق إعداد التقارير المالية وكذلك مراجعة الالتزام بقواعد حوكمة الشركات.

### ٣-١-٢ أهمية لجان التدقيق

إن أهمية لجان دقيق تتجلى من خلال المنافع المتوقعة منها والتي يمكن أن تقدمها إلى جميع الأطراف ذات العلاقة مثل مجلس الإدارة والمدقق الخارجي والداخلي والمساهمين وأصحاب المصالح ويمكن توضيح المنافع التي تقدمها لجان التدقيق للأطراف السابقة على النحو التالي: (Zaman, & Sarens, ٢٠١٣)

- **أهميتها بالنسبة لمجلس الإدارة:** إذ أن إنشاء لجنة التدقيق سوف يؤدي إلى مساعدة أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين على تنفيذ مهامهم ومسئولياتهم، وخاصة فيما يتعلق بنواحي المحاسبة والتدقيق من خلال تحسين الاتصال بين مجلس الإدارة والمدقق الخارجي، وذلك من خلال الاجتماع بالمدقق الخارجي أثناء عملية التدقيق وفي نهايتها وتوصيل نتيجة هذه الاجتماعات إلى مجلس الإدارة والمساعدة في حل المشكلات التي قد يواجهها المدقق مع إدارة الشركة فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية.
- **أهميتها بالنسبة للمدقق الخارجي:** إذ إن الدور الذي تلعبه لجان التدقيق في تدعيم استقلالية المدقق الخارجي بالشكل الذي يؤدي إلى قيامه بمهامه دون ضغط أو تدخل من الإدارة، وعليه هناك بعض المعايير التي اهتمت بطبيعة العلاقة بينهما من حيث دور لجان التدقيق في تعيين المدقق الخارجي وتحديد أتعابه وحل المشكلات التي قد تنشأ بين الإدارة والمدقق الخارجي وكذلك زيادة التفاعل بين كل من المدقق الخارجي والداخلي.
- **أهميتها بالنسبة للتدقيق الداخلي:** تقوم لجان التدقيق باختيار رئيس قسم التدقيق الداخلي وتوفير الموارد اللازمة لهذا القسم والاجتماع المستمر بهم لحل المشكلات التي قد تنشأ بينهم وبين الإدارة، مما يؤدي إلى زيادة استقلالية وتفعيل دور قسم التدقيق الداخلي.
- **أهميتها بالنسبة للمستثمرين والأطراف الخارجية:** إذ إن إنشاء لجان التدقيق داخل الشركات يؤدي إلى زيادة الاعتمادية والشفافية في المعلومات والتقارير المحاسبية التي تصدرها الشركات، مما يؤدي بدوره إلى زيادة ثقة المستثمرين والأطراف الخارجية في تلك التقارير.

#### ٤-٣-١-٢ أهداف لجان التدقيق

الهدف الأساسي من تشكيل لجان التدقيق هو ضمان خلو البيانات المالية من الأخطاء والغش والسعي إلى اكتشاف تلاعب وغش الإدارة، حيث تتمثل أهداف لجان التدقيق تتمثل في الآتي:

(Thiruvadi & Huang, ٢٠١١)

- دعم مصداقية القوائم المالية السنوية التي يتم تدقيقها لضمان أمان الإفصاح والشمولية لهذه القوائم.
- توفير قناة اتصال بينها وبين المدققين الداخليين والخارجيين وبينهم وبين مجلس الإدارة، مما يضمن تناسق المعلومات داخل المجلس.
- تنسيق العمل بين المدققين الداخليين والخارجيين.
- مساندة المديرين على القيام بمسؤولياتهم على أكمل وجه.
- التحقق من كفاءة نظم إدارة المخاطر وكفاءة وفاعلية العمليات التشغيلية.
- التحقق من أن العمليات المالية وتصرفات الأشخاص تتوافق مع الأنظمة والقوانين المعمول بها.
- العمل على حل القضايا والإشكاليات التي تعود لأسباب مختلفة من خلال استخدام اللجنة كأداة تحقيق داخلية مستقلة تناقش أية حالة تدمر أو شكوى تؤثر في أعمال الشركة.
- الاهتمام بسمعة الشركة والحفاظ عليها عن طريق توثيق العلاقات، مع جميع الأطراف ذات المصلحة فيها.

#### ٥-٣-١-٢ أهم الآثار الإيجابية للجان التدقيق (Hussein,at.al , ٢٠١٣):

١. تساهم لجنة التدقيق في تدعيم جودة أداء التدقيق من خلال تدعيم استقلالية المدقق الخارجي، والعمل على تنفيذ اقتراحاته.
٢. يؤدي وجود لجنة التدقيق إلى تدعيم مركز الشركة الاقتصادي من خلال تزويد أعضاء مجلس الإدارة.
٣. المعلومات المالية الكافية والملاءمة لتحسين قرارات المجلس في إدارة شؤون الشركة.
٤. ومن ناحية أخرى فإن وجود لجنة التدقيق في الشركة من شأنه أن يعمل أيضا على زيادة فعالية الرقابة الداخلية في الشركة.

٥. يؤدي وجود لجان التدقيق إلى زيادة ثقة أصحاب المصلحة في الشركات بآليات تعيين وعزل والتجديد للمدقق الخارجي.

٦. تساهم لجان التدقيق في زيادة اطمئنان أصحاب المصلحة في الشركات إلى خلو القوائم المالية من الغش.

### ٦-٣-١-٢ معايير فاعلية اداء لجنة التدقيق

لكي تنجح لجان التدقيق في تحقيق الأهداف المتوقعة من تشكيلها، فلا بد من توافر بعض المعايير الأساسية ، لأنه في حالة افتقار لجان التدقيق لها فسيكون أداء هذه اللجان غير فعال، وقد تحددت هذه المعايير من خلال القواعد التي حددتها المنظمات والهيئات المهنية، والتي اعتمدها الجهات الحكومية في تشريعاتها المنظمة لعمل هذه اللجان، وأن هذه المعايير قد تختلف باختلاف طبيعة الشركات وحجمها.

ولكن بشكل عام يمكن تحديد أهم المعايير الأساسية لتحقيق الفاعلية في عمل لجان التدقيق بما

يأتي (Eskandari, ٢٠١٤) :

- **استقلالية أعضاء لجنة التدقيق:** لضمان استقلالية لجنة التدقيق فقد نصت الجمعية القانونية للمحاسبين القانونيين على وجوب تنظيم لجان التدقيق لتكون لجنة دائمية تابعة لمجلس الادارة تتألف بشكل أساسي من أعضاء غير تنفيذيين.
- **الخبرة والمعرفة لدى أعضاء لجنة التدقيق:** إن الخبرة والمعرفة العلمية تدعم خاصيتي الاستقلالية والموضوعية لأعضاء لجنة التدقيق، حيث أن امتلاك أعضاء لجنة التدقيق مهارات الخبرة والمعرفة، وتنوع هذه المهارات لديهم، يساهم في زيادة فاعلية لجان التدقيق.
- **تشكيلة أعضاء لجنة التدقيق:** لحجم مجلس الادارة يختلف عدد أعضاء لجنة التدقيق من شركة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى، وفقا لتحقيق مزيج من وحجم الشركة وطبيعة نشاطها.
- **التحديد الواضح لحقوق وواجبات لجنة التدقيق:** يجب أن يتم تحديد حقوق وواجبات لجنة التدقيق بصورة واضحة وتفصيلية لكي يمكن لها أن تقوم بأعمالها بفعالية.
- **اجتماع لجنة التدقيق:** إن عدد المرات التي تجتمع فيها لجنة التدقيق خلال العام يعد من الأمور التي تؤثر في فاعلية اللجنة ومقدرتها على القيام بالتدقيق، إذ يعد ذلك مقياسا بمهامها وممارسة دورها بشكل ايجابياً مهماً، ويكون اجتماعات لجان التدقيق ذو أثر مهم على اداء الرقابة الداخلية وتقييم الانشطة المختلفة للشركة.

### ٧-٣-١-٢ مهام لجنة التدقيق تجاه نظام الرقابة الداخلية

توجد مجموعة من المهام التي يتوجب على لجان التدقيق القيام بها اهمها:

(Alvin&Elder, Mark ٢٠١٠)

- تقييم فاعلية التدقيق الداخلي وجودتها كجزء من نظام الرقابة الداخلية.
- فحص لائحة التدقيق الداخلي والموافقة عليها.
- فحص استراتيجية التدقيق الداخلي وخطته السنوي والموافقة عليها.
- التنسيق بين عمل المدققين الداخليين والقانونيين، مما يؤدي الى تحسين الاتصال بينهم، وزيادة جودة عملية التدقيق الداخلي.
- فحص نتائج التدقيق الداخلي وخاصة تلك التي لها تأثير مهم في الشركة مثل التصرفات غير القانونية، ونقاط الضعف في الرقابة الداخلية والالتزام بالقوانين التي تطبق على الشركة.
- فحص المستوى المهني للمدققين الداخليين، ومدى كفاءتهم في تنفيذ مسؤولياتهم.

### ٨-٣-١-٢ دور لجان التدقيق في تحسين نظام الرقابة الداخلية

دفعت الفضائح المالية العالمية المجتمعات المالية الى البحث عن دور حيوي لمجالس الادارات ولجان التدقيق والادارة العليا والمدققين الداخليين والخارجيين لتنفيذ دورهم بشكل أكبر، حيث أن نتائج أعمال الشركات التي تؤثر نتائجها فقط على مالبيين المستثمرين والمتعاملين في الاسواق المالية ودائنيها والمقترضين منها وإنما تعدت تأثيراتها سواء كانت إيجابية أو سلبية لتشمل جميع الفئات ذات العلاقة بها او المصلحة فيها، كالجهاز الحكومية وفئات المجتمع بشكل عام (Zulkifflee& Mazlina, ٢٠١٢).

من هنا جاء الاهتمام بلجان التدقيق من حيث تطور خدماتها، والتركيز على القيام بأنشطتها، كونها وسيلة رئيسية تلجأ اليها الإدارة العليا في الشركات لممارسة وظائفها الرقابية والاشرفية على مختلف الأنشطة والعمليات المالية والمحاسبية وإنما ايضا الادارية بهدف التأكد من أن جميع الضوابط ونظم الرقابة الداخلية تم وضعها بما يتناسب مع تحقق الاهداف الموضوعية كذلك الرقابة على التدقيق الداخلي والتأكد من نزاهته وموضوعيته (Pickett, K. ٢٠١٠).



### ٢-١-٣-٩ فاعلية لجان التدقيق وأثرها في تحسين جودة التقارير المالية

التقارير المالية التي تتسم بالجودة هي نتيجة طبيعية لعمل يتسم بالجودة من جميع الأطراف المعنية منها الإدارة والمدققين والمنظمات المهنية، فلا يمكن أن تتحقق الجودة من خلال التقارير المالية وحدها، بل يجب أن تتضمن ما يقوم به لجان التدقيق من أعمال لإضفاء المصداقية على التقارير المالية، ففي النهاية تعمل كل من الإدارة التنفيذية والمدقق الخارجي ولجان التدقيق على مقابلة توقعات مستخدمي التقارير المالية، حيث يعد ذلك هو الهدف من الجودة في مجال التقرير المالي.

حيث تكمن فاعلية لجان التدقيق في أنها بفضل موقعها تتابع إعداد القوائم المالية، وتمثل حلقة وصل بين الإدارة والمدقق الداخلي والمدقق الخارجي، وبفضل موقعها أيضا تستطيع أن تزيد من درجة مصداقية القوائم المالية من حيث تقليل الأخطاء والغش وترفع درجة جودة التقارير المالية وتعصد وتساند المدقق الخارجي في الإدلاء برأيه المستقل، فلا يصدر المدقق الخارجي رأيا نظيفا إلا إذا كان واثقا من مصداقية وجودة القوائم المالية للمنشأة، ويعد تقرير المدقق الخارجي أساسا لمصداقية القوائم المالية، حيث يعتمد مستخدمي القوائم المالية على تقرير المدقق الخارجي في تقييم أداء المنشأة خلال الفترة الماضية، وفي اتخاذ قراراتهم الاستثمارية المستقبلية اعتمادا على ما يحتويه من معلومات (ناصيف، ٢٠١٧).

### ٢-١-٣-١٠ أهمية البنوك التجارية الأردنية

تمثل البنوك التجارية ركيزة من ركائز النظام المصرفي وهي في الدرجة الثانية بعد البنوك المركزية، وهي من أقدم البنوك من حيث النشأة، حيث أن البنوك لم تنشأ في صورتها الراهنة كما لم تظهر دفعة واحدة وإنما مرت بمراحل تطور طويل قام على أنقاض مجموعة من النظم البدائية السابقة التي كانت تتولى عمليات الائتمان في صورته الأولى، وهي كبار التجار والمرابين والصياغ ولقد تمكنت البنوك الحديثة في القضاء عليها والحلول محله،

وإن أصل كلمة مصرف في اللغة العربية مأخوذة من كلمة الصرف بمعنى بيع النقد بالنقد أو مبادلة النقد بالنقد، أما كلمة بنك فقد اشتقت من المقاعد التي كان يجلس عليها الصرافون في أسواق البندقية وأمستردام أما الأصل اللغوي لها فهو الكلمة الإيطالية (بانكو) والتي تعني مصطبة، ويقصد بها في البدء المصطبة التي كان يجلس عليها الصيارفة لتحويل العملة، ثم تطور الأمر فيما بعد لكي يقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها عد و تبادل العملات ،بعدها أصبحت تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود، واستمدت البنوك التجارية تسميتها من عملية قيامها بتقديم القروض القصيرة الأجل للتجار، هي القروض التي تقل فترة سدادها عن السنة الواحدة حتى تمكنهم من تسديد قيمة مشترياتهم والاستمرار في تنفيذ أعمالهم التجارية (Oluwafemi& Simeon, ٢٠١٣).

كما و تعد البنوك التجارية معاملاً اقتصادياً فعالاً ومحركاً هاماً للتنمية الاقتصادية في أي بلد، فلم تعد ذلك الوسيط الذي يقوم بنقل الأموال من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز، بل ابتعدت عن ذلك المفهوم التقليدي بتقديمها خدمات حديثة ظهرت مع التطور في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واتبعت البنوك التجارية هذا النهج حفاظاً على مركزها التنافسي في بيئة ميزها تحول مؤسسات غير مصرفية إلى ممارسة النشاط المصرفي الذي كان حكرًا على البنوك مما يهدد حصتها السوقية، هذه البيئة عرفت في الآونة الأخيرة تطورات سريعة ارتبطت بتكنولوجيا الالكترونيات والحاسب، فكان لها دوراً في ظهور شبكة الاتصالات العالمية انترنت التي تعمم استخدامها في جميع الأوساط، وتم تفاعلها مع كافة القطاعات والمؤسسات(العلي، ٢٠١٠)

إن البنوك التجارية الأردنية تلعب دور رئيسي وفعال في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي برامج التصحيح الاقتصادي، وكذلك تساهم في التقليل من حدة عدم التوازن التنموي بين المحافظات المختلفة في الأردن عن طريق افتتاح فروع لها في كل المناطق وخاصة المناطق النائية منها، وساهمت البنوك التجارية الأردنية أيضاً في إستقطاب رأس المال العربي والأجنبي للإستثمار في الأردن، حيث بلغت مساهمة رأس المال غير الأردني ما نسبة (٥٨%) من مجموع رؤوس أموال البنوك المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية في نهاية شهر تمو(٢٠٠٨)،

هذا بالإضافة إلى أنها تلعب دور مهم في تنمية الإقتصاد الأردني من خلال ما يلي منح التسهيلات المصرفية لمختلف النشاطات الإقتصادية واستقطاب الودائع من كافة الأفراد والشركات التجارية، وتعتبر البنوك التجارية من أهم وأقدم المؤسسات المالية الوسيطة التي تتمثل وظيفتها الرئيسية في قبول الودائع الجارية والأجلة وودائع التوفير للأفراد، ومنشآت الأعمال، والحكومة ثم إعادة استخدامها لحسابها الخاص في منح الائتمان والعمليات المالية الأخرى للوحدات الاقتصادية غير المصرفية (Luy, ٢٠١٠).

يقدم هذا النوع من البنوك خدمات فحص الحساب يجعل الأعمال التجارية، والقروض الشخصية والرهن العقاري، ويقدم المنتجات المالية الأساسية مثل شهادات الإيداع وحسابات التوفير للأفراد والشركات الصغيرة، والبنك التجاري هو المكان الذي يقوم فيه معظم الناس بعملهم المصرفي (خالد أمين، ٢٠١٤).

تحقق البنوك التجارية المال عن طريق تقديم القروض وكسب إيرادات الفوائد من تلك القروض وتختلف أنواع القروض التي يمكن للبنك التجاري إصدارها وقد تشمل قروض الرهن العقاري وقروض السيارات وقروض الأعمال والقروض الشخصية، قد يتخصص البنك التجاري في نوع واحد أو عدة أنواع من القروض.

وتوفر ودائع العملاء مثل الحسابات الجارية وحسابات التوفير وحسابات سوق المال والأقراص المدمجة للبنوك رأس المال للحصول على قروض، يقوم العملاء الذين يقومون بإيداع الأموال في هذه الحسابات بإقراض الأموال بشكل فعال إلى البنك ويتم دفع الفائدة لهم، ومع ذلك فإن سعر الفائدة المدفوع من قبل البنك على الأموال التي يقرضونها أقل من سعر الفائدة على الأموال التي يقرضونها.

إن أهمية البنوك التجارية هي إمداد الإقتصاد القومي بالأموال اللازمة لتنميته وتقدمه وأي خلل في البنوك التجارية يحدث خللاً في الإقتصاد القومي ورفاهية الناس، وبالطبع تزداد أهمية دور البنوك بشكل كبير كلما تطور الإقتصاد في بلد ما (العلي، ٢٠١٠).

كما تقوم المصارف التجارية بتمويل عمليات إقامة المشاريع الاستثمارية المجدية وتوفير القروض اللازمة لتمويل نفقات القطاع الصناعي بوجه عام، حيث يشمل ذلك بداية تمويل الاستثمار في الموجودات الثابتة للمصانع العاملة من بناء وآلات ووسائل نقل وخلافه، إضافة لتمويل شراء المواد الخام وتمويل رأس المال العامل اللازم لعمليات التشغيل.

## ٢-٢ الدراسات السابقة

سيتضمن هذا المبحث استعراضاً لأهم الدراسات العربية والأجنبية التي تم الاطلاع عليها في نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية في البنوك التجارية الأردنية "والتعقيب عليها. أولاً : الدراسات التي تتعلق بنظام الرقابة الداخلية. ثانياً: الدراسات التي تتعلق بجودة التقارير المالية. ثالثاً: الدراسات التي تتعلق بفاعلية لجان التدقيق.

### ٢-٢-١ الدراسات التي تتعلق بنظام الرقابة الداخلية.

دراسة خلف، علي فالح خلف (٢٠١٨) دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من التهرب الضريبي (دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للضرائب، هدفت هذه الدراسة الى بيان دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من التهرب الضريبي من خلال عينة البحث الهيئة العامة للضرائب وقد تم اعداد استمارة استبيان بالاستفادة من الدراسات السابقة في هذا المجال تم توزيعها على عينة بحث شملت (٥٠) حيث كان معظم افراد العينة هم من ممثلي السلطة المالية من مدراء اقسام ومخمين ومدققين والاختصاصات الاخرى من رئيس مبرمجين أقدم ورئيس ملاحظين للتعرف على آرائهم من خلال الاجابة على اسئلة الاستبيان، ومن أبرز النتائج التي توصلت اليها الدراسة ما يلي : ان أنشطة التدقيق الداخلي في تطوير أنظمة الرقابة الداخلية وانه يوجد نظام معتمد للرقابة داخلية يحدد صلاحيات واختصاصات الهيئة العامة للضرائب والدوائر والفروع التابعة لها، توجد قوانين وتعليمات تنفيذية كاملة وواضحة للرقابة الداخلية وان هنالك نظاماً سليماً مطبقاً في الدوائر الضريبية وهذا بدوره يساعد على الحد من التهرب الضريبي، واوصت الدراسة بما يلي ضرورة اقتناع الادارة الضريبية ان بناء نظم رقابة داخلية فعال في الهيئة العامة للضرائب والفروع التابعة لما يحدد ويمنع من ظاهرة التهرب الضريبي.

**دراسة الشيخ (٢٠١٦) بعنوان: "دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية" بقطاع الشركات الصناعية،** هدفت الدراسة الى التعرف على العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية والرقابة الداخلية في مجموعة شركات معاوية البربر (مصنع الثريا لصناعة الصابون) اما عينة الدراسة فمن الموظفين الذين يتولون مناصب قيادية و اشرافية ذات مهم تتعلق بالرقابة الداخلية وتم توزيع استبانة عدد (٦٠) وتم استرداد (٥٥) ولتحقيق اهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بلاضافة الى استخدام برنامج الرزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS لاختبار الفرضيات وكذلك اتباع المنهج التاريخي، وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج من اهمها: وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق الرقابة الداخلية وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية وكلما زاد الاعتماد على الرقابة الداخلية زادت جودة المعلومات المحاسبية والادارة تمتلك مؤهلات علمية وخبرات مناسبة تجعلها ذات كفاءة عالية للقيام بالرقابة واوصت الدراسة بزيادة الاهتمام بالرقابة الداخلية عن طريق الدورات التدريبية والندوات المتخصصة في عمل الرقابة الداخلية والتأهيل المهني لموظفي الرقابة الداخلية وتحسين خبرتهم العملية.

**دراسة السامرائي (٢٠١٦) بعنوان: " اثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية "دراسة تحليلية على شركات صناعة الادوية الاردنية المدرجة في بورصة عمان،** هدفت الدراسة الى التعرف على اثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية وتكون مجتمع الدراسة من شركات صناعة الادوية المدرجة في بورصة عمان لعام (٢٠١٦) والبالغ عددها (٦) شركات، اما عينة الدراسة شملت المدراء الماليين والمحاسبين واعضاء لجان التدقيق الداخلي ورؤساء لجان التدقيق الداخليين العاملين في شركات صناعة الادوية المدرجة في بورصة عمان والبالغ عددهم (٦١) مفردة ولتحقيق اهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بلاضافة الى استخدام كل من تحليل الانحدار البسيط المتعدد وتحليل المسار لاختبار الفرضيات، وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج من اهمها: ان البيئة الرقابية ومستوى المعلومات والاتصالات ومستوى المراقبة والضبط ومستوى تقييم المخاطر

ونتائج المتوسطات والانحرافات المعيارية في شركات الادوية من وجهة نظر العينة كانت مرتفعة، واوصت الدراسة: تفعيل دور لجان التدقيق الداخلية وتقييم جودة التقارير المالية قبل رفعها للإدارة وتركيز التقارير الخاصة بنقاط الضعف التي تواجه العاملين في نظام الرقابة الداخلية كذلك وضع برامج رقابية جيدة وفعالة ورفع مستوى الرواتب والحوافز بالإضافة إلى تقييم المخاطر التي تواجه الشركة باستمرار.

**دراسة الوادية (٢٠١٦) بعنوان: "دور الرقابة الداخلية على المخزون السلعي في المحافظة على المال العام"** دراسة ميدانية تطبيقية على وزارة الصحة الفلسطينية، هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الرقابة الداخلية على المخزون السلعي في المحافظة على رأس المال العام وتكون مجتمع الدراسة من موظفي وزارة الصحة الفلسطينية، وتم استخدام المنهج التطبيقي بالإضافة إلى استخدام المنهج التطبيقي بالإضافة إلى استخدام كل من تحليل الانحدار البسيط المتعدد وتحليل المسار لاختبار الفرضيات، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: توجد رقابة داخلية فاعلة على المخزون السلعي ويتم تطبيق دورة مستنديه متكاملة للرقابة للمخزون السلعي ويتم المحافظة على المال العام من خلال تطبيق اجراءات رقابية على المخزون السلعي، واوصت الدراسة: بضرورة اعطاء اهتمام اكبر بتطبيق الدورة المستنديه في الرقابة على المخزون والاستعانة بشكل فعال بوحدة الرقابة الداخلية عند دراسة الاحتياجات السنوية والاهتمام بشكل اكثر من قبل الادارة العليا وتعزيز نظام الحوافز المادية والمعنوية للعاملين في مجال الرقابة وتطوير مهارات العاملين أيضاً محاولة تعزيز الرقابة الالكترونية من خلال استخدام الادوات الحديثة كالباركود.

**دراسة بلال (٢٠١٥) بعنوان: " تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية"**، هدفت الدراسة الى معرفة دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وبومرداس اما عينة الدراسة اقتصرت على المراجعين الداخليين ورؤساء الاقسام بلغ عددهم (٣٥) مفردة ولتحقيق اهداف الدراسة تم استخدام برنامج SPSS لاختبار الفرضيات، وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج من اهمها : يساعد نظام الرقابة الداخلي المؤسسة على تحقيق اهدافها لضمان التزام الموظفين بسياسات الادارة العليا تعمل استقلالية المراجع الداخلي على تحسين نظام الرقابة الداخلية ولخبرة وكفاءة المراجع الداخلي اهمية في تحسين نظام الرقابة الداخلية رفع التقارير الداخلية من المراجع الداخلي له اهمية في تحسين نظام الرقابة الداخلية ومتابعتها من الادارة العليا من حيث تصويب وتصحيح للمسار الصحيح بالاضافة لما سبق وجد قيود وصعوبات تحد من ممارسة المراجع الداخلي لعلمه وتؤثر على تحسين نظام الرقابة الداخلية، واوصت الدراسة : بمنح الصلاحيات الكاملة للمراجع الداخلي ليمارس نشاطه بشكل حر وتدريب الكادر والموظفين وتأهيلهم بشكل مناسب للعمل بالتدقيق الداخلي توفير الاستقلالية للمراجع الداخلي من خلال ربطه بشكل مباشر مع الادارة العليا ضرورة العمل بتوصيات المراجع الداخلي وتصحيح المسار تقديم الحوافز للمدققين الداخليين.

**دراسة عياش (٢٠١٤) بعنوان: " دور الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الاداء المالي "** دراسة ميدانية على الشركات الاتصالات اليمينية، هدفت الدراسة التعرف على عناصر هيكل الرقابة الداخلية وتقويمه في شركات الاتصالات اليمينية ومعرفة مدى وجود علاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وكفاءة الاداء المالي في شركات الاتصالات اليمينية وتكون مجتمع الدراسة من شركة الاتصالات اليمينية في صنعاء خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١٠ ميلادي اما عينة الدراسة تم توزيع (٩٢) استبيان ولتحقيق اهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي بلاضافة الى استخدام برنامج SPSS لاختبار الفرضيات وتحليل بيانات الاستبيان، وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج من اهمها : ان معظم شركات الاتصالات الموجودة باليمن تتمتع بنظام رقابي فعال وكفوء وجود علاقة ذات دلالة احصائيات بين نظام الرقابة الداخلي

وكفاءة الاداء المالي للشركات نظام الرقابة الداخلية الكفاء يساعد بدرجة قوية على تحسين الخصائص النوعية للمعلومات التي تساعد على اتخاذ القرارات عدم وجود لجنة مراجعة في شركات الاتصالات يعود ذلك لعدم الزامية قانون الشركات، واوصت الدراسة: الالتزام بالسياسات والاجراءات التنظيمية والعمل على تحديثها لضمان كفاءة نظام الرقابة الداخلية تفعيل دور المراجعة الداخلية تشكيل لجنة مراجعة في كل شركة.

**دراسة العجمي (٢٠١٣) بعنوان: " تقييم نظم الرقابة الداخلية وأثرها في جودة معلومات التقارير المحاسبية " دراسة ميدانية في البنوك التجارية في الكويت،** هدفت الدراسة بيان أثر نظام الرقابة الداخلي على جودة معلومات التقارير المحاسبية من خلال التعرف نظم الرقابة (رقابة الإيرادات رقابة التكاليف والاجور ورقابة امتلاك الموجودات الثابتة ورقابة الاقتراض) على جودة معلومات التقارير المحاسبية وتكون مجتمع الدراسة العاملين في وحدات الرقابة والتدقيق الداخلي في البنوك التجارية في الكويت اما عينة الدراسة كان عددهم (٦٠) ولتحقيق اهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وتم استخدام برنامج SPSS لتحليل البيانات واختبار الفرضيات، وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج من أهمها: كان اثر نظام الرقابة على جودة التقارير المحاسبية متوسط فاعلية انظمة الإيرادات والاجور جاءت مرتفعة اما فاعلية انظمة تكاليف المبيعات وامتلاك الاصول الثابتة والاستثمار والاقتراض كانت متوسطة، واوصت الدراسة : الاهتمام والتأكد على دور نظم الرقابة الداخلية بأبعادها العمل على مواكبة التطورات في مجال نظام الرقابة الاهتمام بتدريب الموظفين في مختلف الاقسام التأكيد على ارفاق إيضاحات حول السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة بالقوائم المالية .



**دراسة (Bayyoud & Sayyad, ٢٠١٥) بعنوان: "اثر الرقابة الداخلية وادارة المخاطر على البنوك العاملة في فلسطين"**، هدفت الدراسة لمعرفة أثر الرقابة الداخلية وادارة المخاطر على البنوك العاملة في فلسطين من خلال التعرف على القواعد والاصطلاحات المصرفية الجديدة في تحديد المخاطر ومن ثم تقييمها التي تواجه تلك البنوك والتخفيف من تلك المخاطر، وتكون مجتمع الدراسة من جميع مدراء البنوك العاملة في فلسطين اما عينة الدراسة تمثلت بـ (١٠) مدراء ولتحقيق اهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وتم استخدام برنامج SPSS لتحليل البيانات واختبار الفرضيات، وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج من أهمها: القطاع المصرفي في فلسطين تحسن بعد تنفيذ الاصلاحات والقوانين الجديدة المرتبطة باستراتيجيات مراقبة وادارة المخاطر الداخلية وتبين أنه لا تزال البنوك تعاني من بعض القضايا كتقلبات الاسعار لعدم وجود عملة وطنية ومن القضايا المثارة عدم استقلال الرقابة الداخلية وتبين انه في حالات الفساد والاحتيال والاطفاء قد انخفضت وان المخاطر لتلك البنوك مسيطر عليها بسبب اتباع بعض البنوك لسياسات معينة، وأن أنظمة الرقابة الداخلية وادارة المخاطر لها تأثير ايجابي من حيث الكمية وكذلك الأداء النوعي لها والممارسات المعمول بها في تلك البنوك متفقة مع المعايير الدولية من حيث درجة الالتزام، واوصت الدراسة: بضرورة اصلاح نظام رقابي داخلي بحيث يصبح بشكل فعال أكثر في تصحيح الأخطاء والانحرافات والعمل على تدريب الموظفين باستمرار وتطويرهم.

**دراسة جمعه (٢٠١٦) بعنوان: "تقوم نظام الرقابة الداخلية على وفق المعلومات المحاسبية المضللة"**، هدفت هذه الدراسة الى بيان العلاقة بين النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية، فضلا عن بيان مفهوم المعلومات المحاسبية المضللة وتحديد الممارسات المحاسبية المضللة، وكذلك اكتشاف حالات التضليل في المعلومات المحاسبية وربط ذلك مع نتائج عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية، وتوصلت الدراسة من خلال نتائج الانحدار الخطي البسيط الى أن اغلب الحسابات يوجد لديها تأثير في ظهور المعلومات المحاسبية المضللة (المبيعات، إجمالي الموجودات، رأس المال العامل، المدينون، المخزون، اجمالي الديون)

فضلاً عن وجود علاقة فيما بين النظام المحاسبي وبين نظام الرقابة الداخلية من خلال عمل الرقابة المحاسبية الداخلية المتمثلة بضمان دقة المعلومات المحاسبية وحماية الموجودات من الاختلاس من جهة أخرى، واوصى البحث بضرورة قيام المنظمات المهنية المشرفة على مهنة المحاسبة والرقابة على ضرورة تفعيل عمل التقنيات الحديثة في الكشف عن معلومات المحاسبية المضللة فضلاً عن الحد من ممارسات التضليل من خلال تقويم الاداء المستمر لنشاطات الرقابة الداخلية.

**دراسة (Ayagre & Nartey, ٢٠١٤) بعنوان: " تقييم نظم الرقابة الداخلية التي تتبعها البنوك التجارية والانشطة الرقابية المستخدمة وفقاً لإطار لجنة رعاية المؤسسات (COSO)،** تهدف الدراسة إلى تقييم نظم الرقابة الداخلية التي تتبعها البنوك التجارية والأنشطة الرقابية المستخدمة وفقاً لإطار لجنة رعاية المؤسسات (COSO)، حيث تكون مجتمع الدراسة من المدراء الرئيسيين ومدراء التدقيق في البنوك الغانية، واشملت عينة الدراسة على (٣٠) من المدراء ومديري التدقيق من مجموع (٥٠)، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال استبانة وزعت على عينة الدراسة، لتحقيق أهداف البحث. وتم استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS) لغرض تحليل البيانات، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج كان ابرزها: وجود ضوابط قوية في بيئة الرقابة والانشطة الرقابية في البنوك التجارية، واوصت الدراسة بضرورة العمل على تقييم نظم الرقابة الداخلية التي تتبعها البنوك التجارية والانشطة الرقابية المستخدمة وفقاً لإطار لجنة رعاية المؤسسات (COSO).

## ٢-٢-٢ الدراسات التي تتعلق بجودة التقارير المالية

دراسة الشطناوي.(٢٠١٨). بعنوان: أثر الإفصاح عن المعلومات غير المالية على جودة التقارير المالية على جودة التقارير المالية والقيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية " دراسة تطبيقية"، هدفت هذه الدراسة لاختبار أثر درجة الإفصاح عن المعلومات غير المالية وفقاً لتعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك على جودة التقارير المالية والقيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية، ولتحقيق ذلك الهدف اعتمدت الدراسة على تحليل التقارير المالية للبنوك التجارية الأردنية والبالغ عددها(١٣) بنك تجاري المقيدة ببورصة عمان، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي Multiple والانحدار الخطي المتعدد (One Sample t-Test)، وتم استخدام اختبار العينة الواحدة لاختبار الفرضيات، وأظهرت نتائج الدراسة: أن البنوك التجارية تفصح عن المعلومات (Linear Regression) غير المالية وفقاً لتعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك، كما أوضحت النتائج إلى وجود تأثير إيجابي لدرجة الإفصاح غير المالي على جودة التقارير المالية، كما دلت النتائج على أنه لا يوجد أثر لدرجة الإفصاح غير المالي على القيمة السوقية للبنوك التجارية، أما فيما يتعلق بمتغيرات الرقابة توصلت النتائج إلى أن حجم البنك كان له تأثير إيجابياً على كلاً من جودة التقارير المالية والقيمة السوقية للبنوك، بينما كان هناك أثراً للرافعة المالية على جودة التقارير المالية وعدم وجود لها تأثير معنوي على القيمة السوقية للبنوك، أما فيما يتعلق بحجم منشأة المحاسبة والمراجعة فلا يوجد له تأثير معنوي على كلاً من جودة التقارير المالية والقيمة السوقية للبنوك.

دراسة أبو بكر، وخضر، وعزت.(٢٠١٧) بعنوان: "أثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على جودة المعلومات المحاسبية دراسة ميدانية"، هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على دراسة واختبار أثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على جودة المعلومات المحاسبية المتمثلة بمجموعة من الخصائص الأساسية والثانوية والصادرة عن المشروع المشترك بين FASB & IASB وذلك في عام ٢٠١٠ للوصول إلى مدى تحقق هذه الخصائص في التقارير المرحلية التي تعد وفقاً لقطاعات الشركة وذلك لإعطاء ثقة أكثر بالمعلومات التي تعد بواسطة التقارير المالية،

وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أبرزها: وجود تأثير ذات دلالة احصائية للإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على جودة المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال بيان أثر هذه الإفصاحات على كل من الخصائص الأساسية والثانوية للمعلومات المحاسبية، وتوصلت الدراسة الى بعض التوصيات أهمها: "ضرورة اتباع الشركات الإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقاً للمعايير المحاسبية لضمان جمع المعلومات المحاسبية في التقارير المالية المرحلية المنشورة.

**دراسة نشوان، (٢٠١٧) بعنوان: "الاتجاه نحو التدقيق المشترك كمدخل لتحسين جودة التقارير المالية\_ دراسة تطبيقية"**، هدفت هذه الدراسة التعرف الى الاتجاه نحو تطبيق التدقيق المشترك كمدخل لتحسين جودة التقارير المالية بكافة خصائصها (الملاءمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة، الثبات)، وكذلك حصر الصعوبات التي يواجهها مدققي الحسابات بقطاع غزة في تطبيق التدقيق المشترك، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم استخدام مقياس لمعرفة الاتجاه نحو تطبيق التدقيق المشترك وتم توزيعه على عينة الدراسة المكونة من (١١٩) فرداً واسترد منه (٩٩) صالح للتحليل اي بنسبة (٨٣,٢%)، منها (٦٩) مدقق حسابات، و(٣٠) ما بين مدير مالي ومحاسب، كما استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وبعد تحليل النتائج توصلت الدراسة الى: وجود اتجاه ايجابي لدى كافة افراد العينة نحو تطبيق التدقيق المشترك لتحسين جودة التقارير المالية بخصائصها المختلفة (الملاءمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة، الثبات)، وكذلك وجود صعوبات مختلفة تواجه التدقيق المشترك عند تطبيقه، وفي ظل النتائج اوصت الدراسة بضرورة حث كافة طوائف المجتمع المالي على تعزيز الاتجاه نحو التدقيق المشترك، نظراً لما يحققه ذلك من آثار ايجابية متعددة وبخاصة تحسين مستوى جودة التقارير المالية، وكذلك العمل على ايجاد السبل والطرق الملائمة للتغلب على الصعوبات المختلفة التي تواجه تطبيق التدقيق المشترك، وبما يساهم في زيادة اكتمال محتوى المعلومات الواردة في التقارير المالية.

دراسة النجار (٢٠١٦) بعنوان: "العلاقة بين جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار" دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في البورصة الفلسطينية، هدفت الدراسة الى التعرف على العلاقة بين جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار وتكون مجتمع الدراسة من الشركات الغير مالية التي يتم تداول اسمها في بورصة فلسطين خلال الفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٥ ميلادي والبلغ عددها (٣٣) شركة حتى تاريخ ٢٠١٥/١٢/٣١ وتم استبعاد شركتين لعدم توفر فيهما الشروط، اما عينة الدراسة شملت (٣١) شركة موزعة على ثلاث قطاعات (الصناعة الخدمات الاستثمار) ولتحقيق اهداف الدراسة تم استخدام المنهج الكمي بالاضافة الى استخدام برنامج الرزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS لاختبار الفرضيات، وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج من اهمها: إن التقارير المالية للشركات المدرجة ببورصة فلسطين تتمتع بجودة عالية بالإضافة الى انخفاض مستوى كفاءة الاستثمار للشركات الغير مالية المدرجة في بورصة فلسطين خلال عامي ٢٠١٤ - ٢٠١٥م، وعدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين متوسط جودة التقارير المالية ومتوسط كفاءة الاستثمار، واوصت الدراسة بضرورة الاهتمام والعمل على زيادة كفاءة الاستثمار للشركات من خلال تخفيض الاعتماد على الديون في حالات التمويل وتخفيض تكاليف الانتاج وتحسين نوعية الانتاج وكذلك تخفيض المصاريف الادارية وأيضا العمل على زيادة جودة التقارير المالية من خلال تخفيض سياسة البيع الأجل وزيادة القدرة على تحصيل الديون واتباع المزيد من سياسات التحفظ المحاسبي.

دراسة عبد المالك (٢٠١٥) بعنوان: "القياس والإفصاح المحاسبي عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي" دراسة حالة مجمع صيدال - وحدة الحراش، هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الإصلاح المحاسبي في الجزائر وتباين طرق القياس ومتطلبات الإفصاح المحاسبي لعناصر القوائم المالية في ظل تبني النظام المحاسبي المالي، وذلك من خلال إبراز أهمية عمليتي القياس والإفصاح وتبيان مدى إسهامهما في إعطاء صورة واضحة حول أداء ووضعية المؤسسة من خلال تقديم معلومات مالية ذات مصداقية ومعبرة عن واقع المؤسسة. لتحقيق هذه الأهداف، وتم إستعمال المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري والذي يتناسب مع طبيعة الدراسة، كما تم إستعمال منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المتعلقة بالقياس والإفصاح، ومن بينها أن النظام المحاسبي المالي جاء بعدة بدائل لقياس عناصر القوائم المالية وبمتطلبات للإفصاح والتي من شأنها إعطاء معلومات مالية ذات مصداقية، ولكن من خلال واقع الممارسة المحاسبية نلاحظ عدم وجود بيئة إقتصادية لتطبيق كل هذه البدائل والمتطلبات وهو ما يجعل القوائم المالية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية تتميز بالقصور في مصداقية المعلومات المالية.

دراسة (Jagongo & Kariuki, ٢٠١٣) بعنوان: " تحديد نوع المعلومات الواردة في التقارير المالية والتي تعتبر مفيدة ومهمة للمستثمرين المؤسسين في كينيا"، هدفت الدراسة الى تحديد نوع المعلومات الواردة في التقارير المالية والتي تعتبر مفيدة ومهمة للمستثمرين المؤسسين في كينيا، لتحديد المؤسسات الإستثمارية التي تساعد المستثمرين في بناء تصوراتهم على المعلومات الواردة في تلك التقارير ومدى فائدتها في حال اتخاذ القرارات الإستثمارية والتعرف على التحديات التي قد تواجه المستثمرين. وتم تصميم الدراسة على المسح الوصفي وتكون مجتمع الدراسة من جميع المستثمرين المؤسسين المشاركين في (ان اس اي) واعتمد الباحث على (٢) من المشاركين من كل (٢٤) مؤسسة (ان اس اي). وسيتم اختبار حجم العينة الكلي من (٤٨) من المشاركين للفئة المستخدمة، وتم جمع البيانات باستخدام استبيانات شبه منظمة ومن ثم تحليلها باستخدام الاحصاء الوصفي.

وتوصل الباحث لعدة نتائج ومنها: ان المعلومات الواردة في التقارير المالية والتي تشكل اهمية لدى المستثمرين المؤسسين في كينيا هي اجمالي الموجودات والمطلوبات غير المتداولة والارباح المحتجزة والتدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية وارباح السهم الواحد. كما ينظر الى التقارير المالية للمؤسسات الاستثمارية من حيث اكتمالها وقابليتها للمقارنة والاتساق بأنها جيدة بينما من حيث الفهم والعرض الصادق والحياد والقدرة على التنبؤ والتوقيت المناسب أنها لا تعتبر عادلة. وتبين ان التحدي الاكبر الذي يواجه مستخدمي التقارير المالية في كينيا هي الطبيعة التقنية للعرض.

**دراسة (Al-Maryani, ٢٠١٤) بعنوان: "اختبار الافصاح والشفافية ضمن المبادئ الدولية لحوكمة الشركات في الشركات العراقية،** بالاضافة الى تأثير نوع وحجم الشركات على توافر هذه المعلومات، وتوصلت الدراسة الى أنه متطلبات الافصاح والشفافية في التقارير المالية منخفضة، وأيضاً كان هنالك تأثير كبير لنوع الشركة على الافصاح والشفافية، في حين أظهرت ان حجم الشركة لا يؤثر على الافصاح والشفافية.

**دراسة عبد العزيز (٢٠١٤) بعنوان: " دور استقلال المراجع الخارجي في جودة التقارير المالية"** دراسة تطبيقية على ديوان المراجع القومي السوداني، هدفت الدراسة التعرف على العوامل المؤثرة على استقلال المراجع الخارجي والوسائل والاساليب التي تدعم استقلاله ومعرفة العلاقة بين استقلال المراجع الخارجي وجودة التقارير المالية وتكون مجتمع الدراسة من ديوان المراجع القومي السوداني اما عينة الدراسة اقتصرت على المراجعين ولتحقيق اهداف الدراسة تم استخدام المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي للجانب التطبيقي بالاضافة الى استخدام SPSS لاختبار الفرضيات،

وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج من اهمها : انهيار بعض المؤسسات الكبرى بسبب عدم استقلال المراجع الخارجي وتدخل الادارة في عمله مما يؤثر سلباً على جودة التقارير المالية باستخدام المراجعات الحثثة كالتحليلية أو الالكترونية والتزام المراجع بمعايير المراجعة ومعايير إعداد القوائم المالية تزيد من موثوقية ومصداقية التقارير المالية، وأوصت الدراسة: بسن تشريعات خاصة بمهنة المراجعة من قبل الدولة تأهيل المراجع مهنيا واكاديميا اعطاء المراجع السلطة والحماية القانونية والزام المراجع بمعايير المهنة.

**دراسة (Mary, al. Et, ٢٠١٤) بعنوان: "مدى ملاءمة تقديرات قيمة صافي الدخل في ضوء التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية"،** هدفت الدراسة الى التعرف على مدى ملاءمة تقديرات قيمة صافي الدخل في ضوء التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية، وأثر ذلك على قرارات المستثمرين. واعتمدت في ذلك على دراسة تطبيقية لعينة من (١٢٠١) شركة مالية وغير مالية في (١٥) دولة أوروبية، وقد أشارت الدراسة إلى أن تحديد صافي الدخل في ضوء المعيار المحاسبي الدولي (٣٩) IAS الأدوات المالية: الاعتراف والقياس يعد أكثر ملاءمة عن المعايير المحلية. وقد توصلت الدراسة إلى أن الاختلافات في المعايير المحلية بين البلدان المختلفة واختلاف خصائص الشركات تؤثر في طريقة تقييم المستثمرين لصافي الدخل المحدد طبقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

**دراسة قديح (٢٠١٣) بعنوان: "أثر خصائص لجنة التدقيق على جودة التقارير المالية"** دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في بورصة فلسطين، هدفت الدراسة الى التعرف على مدى تأثير خصائص لجان التدقيق (عدد اعضائها استقلالية اعضائها الخبرة المالية للاعضاء عدد مرات اجتماع اعضائها نسبة الاسهم التي يمتلكها اعضاء اللجنة) على جودة التقارير المالية في المصارف الفلسطينية ومدى تأثير تلك الخصائص من خلال حصول المصارف على تقرير نظيف يعكس تقارير المالية وتكون مجتمع الدراسة من المصارف المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة ٢٠٠٦م حتى عام ٢٠١١ م



وكان عددها (٧) مصارف اما عينة الدراسة شملت مجتمع الدراسة ككل - جميع المصارف - وكانت عدد المشاهدات (٤٢) مشاهدة ولتحقيق اهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بالاضافة الى استخدام نموذج الانحدار لاختبار الفرضيات، وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج من اهمها: التزام جميع المصارف بتعليمات سلطة النقد، وأن هناك علاقة عكسية بين حجم لجنة التدقيق وجودة التقارير المالية وتبين وجود علاقة عكسية بين استقلالية اعضاء لجنة التدقيق وجودة التقارير المالية لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية للمؤهل لعضوية لجنة التدقيق على جودة التقارير المالية وكذلك لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لعدد اجتماعات لجنة التدقيق على جودة التقارير المالية، واوصت الدراسة : بضرورة توجيه سلطة النقد نحو تحديد شروط الاستقلالية الواجب توفرها في عضو لجنة التدقيق كما نصت عليه اللجان الدولية ضرورة مراعاة وجود خبرة مالية ومحاسبية في اعضاء لجان التدقيق الحجم الامثل لعضوية لجان التدقيق بثلاث اشخاص ضرورة دليل الحاكمة المؤسسية الذي الزم كافة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بتشكيل لجان تدقيق وضرورة الزام المصارف الفلسطينية بعمل ميثاق للجان التدقيق.

**دراسة (Gras- Gil, ٢٠١٢) بعنوان: " اثر التدقيق الداخلي على جودة التقارير المالية في البنوك الاسبانية"**، هدف الدراسة لمعرفة اثر التدقيق الداخلي على جودة التقارير المالية في البنوك الاسبانية ومعرفة هل التدقيق الداخلي يحقق الجودة في التقارير المالية وتكوم مجتمع الدراسة البنوك العاملة في اسبانيا اما عينة الدراسة مدراء التدقيق الداخلي في البنوك الاسبانية ولتحقيق اهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وتم استخدام برنامج SPSS لتحليل البيانات واختبار الفرضيات، وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج من اهمها : اهمية التدقيق الداخلي لضمان جودة التقارير المالية اذا حصل تعاون بين المدققين الداخليين والخارجيين في عملية التدقيق السنوية فان تقارير البنوك ذات جودة عالية، واوصت الدراسة : بضرورة اشراك التدقيق الداخلي في مراجعة القوائم المالية لتحسين جودة القوائم المالية.

### ٣-٢-٢ الدراسات التي تتعلق بفاعلية لجان التدقيق .

دراسة الشرع.(٢٠١٧). دور لجان التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وأثرها على جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة العراقية (دراسة تطبيقية على عينة من شركات التأمين المدرجة في سوق العراقية للأوراق المالية)، هدفت هذه الدراسة الى التعرف على دور لجان التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وأثرها على جودة التقارير المالية المنشورة لشركات التأمين العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، لتحقيق أهداف هذه الدراسة تم تصميم استبانة تم استرداد (١٠٠) استبانة وتمت المعالجة الاحصائية المناسبة في التحليل باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج نذكر من اهمها: إن إعداد تقارير تخص لجان التدقيق وبصفة دورية مرفقة مع التقارير المالية الدورية وبكل صدق وأمانة يمثل دعماً للجان التدقيق لغرض الارتقاء بمستوى جودة التقارير المالية وزيادة ثقة من يستخدم هذه التقارير، وان وجود لجان التدقيق بشركات التأمين العراقية يزيد من ثقة ومصداقية وشفافية معلومات التقارير المالية وبالتالي يؤدي الى زيادة مستوى جودتها، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات من أهمها ضرورة اتباع لجان التدقيق اجراءات ملاءمة لتقييم أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات عينة الدراسة وأن تغيير اعضاء لجان دورياً من فترة الاخرى ضمان حيادهم واستقلاليتهم، وأن يتضمن التقرير السنوي للشركات بياناً عن مسؤوليات لجان التدقيق وعدد مرات اجتماعاتها فضلاً عن تقويم إنجازاتها.

### دراسة نصيف (٢٠١٧) بعنوان: "أهمية لجان التدقيق ودورها في تحسين نظام الرقابة

الداخلية"، تعد لجنة التدقيق من اللجان المهمة بسبب الدور الذي تؤديه في الاشراف والرقابة على عملية اعداد القوائم المالية وتقويم نظم الرقابة الداخلية وتدعيم استقلالية المدقق الداخلي، الامر الذي يزيد من جودة ونزاهة القوائم المالية والتي سينعكس على كفاءة مجلس الادارة في تدعيم مركز الشركة من خلال زيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية، وقد جاء هذا البحث للوقوف على هذا الدور الذي تلعبه لجنة التدقيق في تحسين التدقيق الداخلي في الشركات العراقية، ولتحقيق هذا الهدف اتبع المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة البحث، حيث تم تصميم استبانة كأداة لجمع البيانات من مجتمع البحث المكون من مدققي الحسابات الداخليين والأكاديميين،

وتوصل البحث إلى عدة نتائج أهمها، وجود دور للجنة التدقيق في تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي في الشركات، مع التأكيد من ضرورة التزام أقسام التدقيق الداخلي بالقوانين وتطبيق المهام والمسؤوليات المحددة حسب اللوائح والتعليمات، بالإضافة إلى وجود دور للجنة التدقيق في تحسين خطة عمل التدقيق الداخلي في الشركات، وخرج بتوصيات منها، على لجان التدقيق الإفصاح بتقاريرها عن أنشطتها التي يمكن أن تسهم في تحسين نظام الرقابة الداخلية وفعاليتها، وضرورة تشكيل لجان التدقيق من أعضاء ذوي خبرة مالية ومحاسبية، وقيام المنظمات والهيئات المهنية بتنمية الوعي لدى إدارات الشركات والمساهمين والمستثمرين بإبراز دور لجان التدقيق وإصدار إرشادات وقواعد السلوك المهني التي تعمل على تطوير لجان التدقيق في الشركات العراقية.

**دراسة جرمان.(٢٠١٧) بعنوان: "دور لجان المراجعة في تحسين جودة المعلومات المالية"**، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور لجان المراجعة في تحسين جودة المعلومات المالية من وجهة نظر الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين والمدققين. وكان من أهم نتائج هذه الدراسة أنه توجد علاقة ايجابية بين كل من استقلالية اللجنة والتأهيل العلمي والخبرة المالية لها وبين جودة المعلومات المالية، كما أكدت على أهمية تشكيل لجان المراجعة في تعزيز موثوقية أصحاب المصالح على القوائم المالية. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة توجيه نظر الباحثين المهتمين بأدبيات المحاسبة والمراجعة لدور لجان المراجعة في تحسين جودة المعلومات المالية، والعمل على إنشاء لجان المراجعة في الشركات والمؤسسات الجزائرية، بالإضافة إلى ضرورة قيام المنظمات والجهات المهنية في الجزائر بإصدار معيار للمراجعة يوضح دور هذه لجان.

دراسة ناصر. (٢٠١٦) بعنوان: "الحوكمة المصرفية وأثرها على جودة التقارير المالية دراسة ميدانية على عينة من المصارف التجارية بولاية الخرطوم، هدفت الدراسة الي معرفة أثر تطبيق الحوكمة المصرفية في زيادة درجة الافصاح والشفافية في التقارير المالية والتعرف على أثر تطبيق الحوكمة المصرفية في زيادة ملائمة التقارير المالية، إستخدمت الدراسة المنهج التاريخي والاستباطي والاستقرائي والوصفي التحليلي، إعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتكون مجتمع الدراسة من العاملين بالمصارف التجارية (٨) رئاسة بنك و(٨) فرع رئيسي بولاية الخرطوم حيث تم إستهداف مدير عام، نائب مدير عام، مساعد مدير عام، مدير فرع، نائب مدير فرع أو مراقب، مراجع داخلي، محاسب تم إختيار عينة قصدية مكونة من (٧٠) موظف بنسبة ١٥ % من مجموع مجتمع الدراسة البالغ (٢٨١) موظف، وتم تحليل البيانات بإستخدام برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، توصلت الدراسة الي عدة نتائج منها: أدى تطبيق الحوكمة المصرفية إلى تحسين قدرة التقارير المالية في توفير معلومات محاسبية مناسبة لمتخذي القرارات، وأدى تطبيق الحوكمة المصرفية إلى تحسين قدرة التقارير المالية في توفير معلومات محاسبية لمستخدمي التقارير المالية بالمصارف، كما أدى تطبيق الحوكمة المصرفية إلى زيادة مصداقية معلومات التقارير المالية بالمصارف، وأوصت الدراسة بضرورة الاستفادة من تطبيق الحوكمة المصرفية في زيادة درجة شفافية تقرير المراجع الخارجي في عرض التقارير المالية بالمصارف، وضرورة تطبيق الحوكمة المصرفية في زيادة درجة تماثل المعلومات المحاسبية ومراعاة الدقة في القياس المحاسبي لمعلومات التقارير المالية بالمصارف.

دراسة قديح.(٢٠١٣) بعنوان: "أثر خصائص لجان التدقيق على جودة التقارير المالية"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر خصائص لجان التدقيق على جودة التقارير المالية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين، ولتحقيق هذا الهدف اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يتلائم مع مثل هذه الدراسات، حيث رتبت بيانات سبعة مصارف التي تمثل مجتمع الدراسة خلال الفترة من عام ٢٠٠٦ وحتى عام ٢٠١١ باستخدام نموذج الانحدار اللوجستي للبيانات المقطعية (Logistic Panel Regression) عبر الزمن، كما تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تلائم مثل هذه العلاقات بين المتغيرات (E-Views). المستقلة والمتغير التابع من خلال الاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي وكان من أهم نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية بين كلا من (حجم لجنة التدقيق واستقلالية أعضاء لجنة التدقيق) وجودة التقارير المالية، بالإضافة إلى وجود علاقة طردية بين نسبة أسهم المصرف التي يمتلكها أعضاء لجنة التدقيق وجودة التقارير المالية، كذلك عدم وجود أثر لكل من خاصيتي (المؤهل المحاسبي أو المالي الذي يحمله عضو لجنة التدقيق وعدد اجتماعات لجنة التدقيق سنوياً) على جودة التقارير المالية، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة توجيه اهتمام سلطة النقد الفلسطينية نحو تحديد واضح لشروط الاستقلالية الواجب توافرها في عضو لجنة التدقيق كالتالي نصت عليها توصيات اللجان الدولية التي دعمت تشكيل لجان التدقيق، بالإضافة إلى ضرورة تفعيل دليل الحاكمية المؤسسية الذي كان قد ألزم كافة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بتشكيل لجان تدقيق، وفرض عقوبات على الشركات التي لم تلتزم، والتأكيد على ضرورة أن تفرض القوانين الفلسطينية على المصارف الفلسطينية الإفصاح ضمن تقريرها السنوي عن مهام وانجازات لجان التدقيق، وكذلك خصائص أعضاء هذه اللجان المشكلة من حيث عدد أعضائها، استقلاليتهم، مؤهلاتهم، عدد اجتماعاتهم السنوية ونسبة الأسهم التي يمتلكونها.

**دراسة (Zaman & Sarens, ٢٠١٣) بعنوان: "التفاعل غير الرسمي بين لجان التدقيق ووظائف التدقيق الداخلي"**، هدفت الدراسة إلى تعرف التفاعل غير الرسمي بين لجان التدقيق ووظائف التدقيق الداخلي، وقد تم توزيع (٦٧٢) استبانة على مديري التدقيق في الشركات البريطانية المسجلة في السوق المالي البريطاني، وتم استرجاع (٢٢٠) استبانة وتبين أن إجمالي عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (١٨٧) استبانة بنسبة بلغت (% ٢٧,٨) من عدد الاستبانات الموزعة، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لأغراض تحقيق أهداف الدراسة، وبعد إجراء التحليل الاحصائي اللازم توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها وجود تفاعل غير رسمي بين لجان التدقيق ووظائف التدقيق الداخلي في الشركات محل الدراسة، إضافة إلى أن التفاعلات غير الرسمي بين لجان التدقيق ترتبط بشكل إيجابي ودال مع استقلالية لجنة التدقيق وخبرة ومعرفة لجنة التدقيق وجودة التدقيق الداخلي.

**دراسة (Iyer, et. al, ٢٠١٣) بعنوان: "اختبار خصائص ومؤهلات لجان التدقيق كخبراء ماليين"**، هدفت الدراسة إلى اختبار خصائص ومؤهلات لجان التدقيق كخبراء ماليين، تكونت عينة الدراسة من (١٦٧) عضو لجنة تدقيق من العاملين في الشركات العامة الأمريكية، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لأغراض تحقيق أهداف الدراسة، وبعد إجراء التحليل الاحصائي اللازم توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها أن المؤهلات العلمية والخبرة يعدان قيمة ايجابية لمجلس الإدارة عند اختيار اعضاء لجان التدقيق وفقاً للخبراء الماليين.

**دراسة (Adel & Maissa, ٢٠١٣) بعنوان: "أثر خصائص لجنة التدقيق على التفاعل بين لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي في تونس"**، هدفت الدراسة إلى بيان التفاعل بين لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي وكذلك بيان أثر خصائص لجنة التدقيق على هذا التفاعل في تونس، وتكونت عينة الدراسة من (٥٠) مدقق داخلي يعملون في الشركات التونسية، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال توزيع استبانة اعدت خصيصاً لتحقيق أهداف الدراسة، وبعد إجراء عمليات التحليل الاحصائي اللازمة توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها أن خبرة لجان التدقيق

وعدد مرات اجتماع لجان التدقيق تؤثر بشكل إيجابي على تفاعل لجنة التدقيق مع التدقيق الداخلي، وأن حجم لجنة التدقيق تؤثر بشكل سلبي على هذا التفاعل، بالإضافة إلى أن استقلالية لجنة التدقيق ليس له أثر على العلاقة مع لجنة التدقيق لمراجعة الحسابات الداخلية أو حسابات التدقيق الداخلي.

#### دراسة (Carcia, et.al, ٢٠١٢) بعنوان : "تحليل العلاقة بين خصائص لجان التدقيق

ووظيفة لجنة التدقيق وإدارة الأرباح"، هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين خصائص لجان التدقيق ووظيفة لجنة التدقيق وإدارة الأرباح. وتكون مجتمع الدراسة من (١٢٧) شركة، أما عينة الدراسة فقد شملت البيانات المالية لـ (١٠٨) شركة إسبانية مسجلة في سوق مدريد للاوراق المالية، وكانت الفترة الزمنية المشمولة بالدراسة من عام (٢٠٠٣) ولغاية عام (٢٠٠٦)، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف، الدراسة وبعد إجراء عمليات التحليل الإحصائي اللازمة توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين حجم وعدد اجتماعات لجان التدقيق والتلاعب بالأرباح، كما أن هناك علاقة سلبية بين وجود وظيفة المراجعة الداخلية وإدارة الأرباح.

#### دراسة (Nelson&Dervi, ٢٠١١) بعنوان: "معرفة طبيعة العلاقة بين خبرة لجان

التدقيق وجودة الأرباح من خلال جودة التقارير المالية"، هدفت الدراسة إلى معرفة طبيعة العلاقة بين خبرة لجان التدقيق وجودة الأرباح من خلال جودة التقارير المالية، تكونت عينة الدراسة من البيانات المالية لـ (٣٠٠) شركة في العام ٢٠٠٨ والتي تعتبر الأكبر من حيث رأس المال، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهدافها. وبعد إجراء التحليلات الإحصائية اللازمة توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها أن وجود خبراء غير محاسبين وخبراء محاسبين مهم للحد من ممارسة إدارة الأرباح، كما أن حجم الشركة والرافعة المالية لهما دلالة معنوية في الحد من إدارة الأرباح.

## التعقيب على الدراسات السابقة

جاءت الدراسة الحالية لتبين أثر فاعلية لجان التدقيق في العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية في البنوك التجارية الأردنية، واختلفت الدراسة الحالية عن مثيلاتها من الدراسات السابقة من حيث بيئة الدراسة والقطاع الذي ستطبق عليه الدراسة، حيث تم تطبيق الدراسة على قطاع يراه الباحث مهما للمجتمع وهو قطاع البنوك التجارية الأردنية، بينما تم التركيز في الدراسات السابقة على منظمات أمريكية وأوروبية وإفريقية وبعض المنظمات العربية في البنوك والمصارف فمنها مثلا تم تطبيق دراسته على البنوك الإسبانية في دراسة (Gras- Gil، ٢٠١٢)، وأخرى على شركات التأمين المدرجة في سوق العراقية للاوراق المالية كما هو في دراسة الشرع (٢٠١٧)، وأخرى طبقت على المصارف المدرجة في بورصة فلسطين في دراسة قديح (٢٠١٣)، كما وأن الهدف الذي تسعى له الدراسة هو معرفة اثر نظام الرقابة الداخلية بأبعاده (البيئة الداخلية، تقييم المخاطر، أنشطة التحكم، نظام المعلومات) على جودة التقارير المالية الملائمة.

بينما تنوعت أهداف الدراسات السابقة للرقابة الداخلية فمثلاً منهم بين دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في دراسة الشيخ (٢٠١٦)، وأخرى اوضحت دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من التهرب الضريبي ف دراسة خلف، علي فالح خلف (٢٠١٨)، كما وجاءت دراسة عياش (٢٠١٤) لبيان دور الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الاداء المالي، اما من حيث المنهج فوجدنا انا الدراسة الحالية اتفقت مع الكثير من الدراسات السابقة في منهجها فمعظم الدراسات السابقة اتبعت المنهج الوصفي التحليلي، وأن الدراسة الحالية اختلفت عن الدراسات السابقة لاختلاف المتغيرات والزوايا التي تم تناولها في الدراسة، ولإختلاف الأهداف التي سعت اليها الدراسة في بيان أثر فاعلية لجان التدقيق في العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية، والتي انصبت على استقرار الميدان عبر البنوك التجارية الأردنية، وهي من الدراسات القليلة التي تناقش هذا الموضوع وخصوصا في بيئة البنوك التجارية الأردنية.



## رابعاً: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

إن أهم ما يميز الدراسة الحالية عن غيرها أنها أعطت دوراً لجودة التقارير المالية وفاعلية لجان التدقيق حيث اشتملت على ثلاثة متغيرات رئيسية الا وهي (نظام الرقابة الداخلية، جودة التقارير المالية، لجان التدقيق)، كما وان الدراسة الحالية تم تطبيقها على البنوك التجارية الاردن.

واستفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة بالرجوع الى الادب النظري لكل منها والنظر فيما احتوت من مادة ادبية قيمة يدور حديثها حول متغيرات الدراسة الحالية (نظام الرقابة الداخلية، جودة التقارير المالية، لجان التدقيق)، ومحاولة اكتشاف كل ما هو جديد حول موضوع الدراسة الحالية وافادته في المادة الادبية تبعاً لسنوات النشر، وايضاً لقاء الضوء على الدراسات السابقة التي طرحت في كل دراسة سابقة والاستفادة منها أيضاً في مبحث الدراسات السابقة وفقاً لكل متغير.

ونظراً لتنوع الدراسات السابقة التي تحدثت عن موضوع دراستي الحالية الا ان هذه الدراسة حاولت التميز والتفرد من حيث بيان العلاقة بين جودة التقارير المالية ولجان التدقيق وربطها بنظام الرقابة الداخلية، لتكون مرجعاً أدبياً للمبشرين كمثيلاتها من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع نظام الرقابة الداخلية.

## الفصل الثالث

### منهجية الدراسة

٣-١ تمهيد

٣-٢ مجتمع الدراسة

٣-٣ مصادر جمع البيانات

٣-٤ أداة الدراسة

٣-٥ اختبار صدق وثبات أداة الدراسة

٣-٦ المعالجات الإحصائية

## الفصل الثالث

### منهجية الدراسة

#### ٣-١ تمهيد

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات التطبيقية في حل المشكلات الميدانية وتطوير أساليب العمل وإنتاجيته في المجالات المحاسبية، وتتبنى الدراسة المنهج لوصفي التحليلي التي تهدف إلى وصف الظواهر أو الأحداث وجمع المعلومات عنها كما توجد عليه في الواقع، وتهتم أيضاً بتقرير ما يجب أن تكون عليه الظواهر أو الأحداث التي تتناولها الدراسة، ويكون ذلك باقتراح الخطوات والأساليب التي يمكن أن تتبع للوصول إلى الصورة التي ينبغي أن تكون عليها.

#### ٣-٢ مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك التجارية الأردنية والبالغ عددها (١٣) بنك، وذلك حسب موقع سوق عمان المالي ([www.ase.com.jo/ar](http://www.ase.com.jo/ar)) وذلك في نهاية عام ٢٠١٨، وتكونت وحدة المعاينة من مجتمع الموظفين الذين يشغلون منصب مدير مالي، ومدير تدقيق داخلي، و مدير لجنة التدقيق، ومدير الرقابة الداخلية، و مدققين داخليين، وعضو لجنة التدقيق في البنوك المذكورة، إذ تم توزيع الاستبانة على الموظفين المذكورين في تلك البنوك، حيث تم توزيع (٧٨) استبانة، وقد تم استعادة (٧٥) استبانة، كان منها (٧٢) صالحة للتحليل الإحصائي.

#### ٣-٣ مصادر جمع البيانات

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يشير هذه المنهج إلى محاولة الوصول إلى المعرفة الدقيقة لعناصر ظاهرة معينة من خلال جمع البيانات اللازمة من مجموعة من المبحوثين المرتبطين بالظاهرة بمحل البحث، وأسلوب الدراسة الميدانية، واعتمدت الدراسة لجميع البيانات اللازمة على مصدرين هما:

## أولاً: المصادر الثانوية

حيث اتجه الباحث في معالجة الإطار النظري للدراسة إلى مصادر البيانات الثانوية، والتي تتمثل في المراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الانترنت المختلفة.

## ثانياً: المصادر الأولية

لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث، فقد لجأ الباحث إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسة للدراسة، والتي تم تطويرها خصيصاً لهذا الغرض وتوزيعها على مجتمع الدراسة.

## ٣-٤ أداة الدراسة

الاستبانة أداة الدراسة والخطوة الأساسية الأولى لجمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، وهي تسبق عملية التحليل الاحصائي، وتتكون من مجموعة من الأسئلة التي توضح متغيرات الدراسة. وقد تم تطوير الاستبانة بناء على دراسات سابقة في هذا الموضوع ، وقد تكونت الاستبانة من قسمين، تضمن القسم الأول البيانات الشخصية، فيما تضمن القسم الثاني الأسئلة حول متغيرات الدراسة.

## ٣-٥ اختبار صدق وثبات أداة الدراسة

### أولاً: الصدق الظاهري

تم التأكد من صدق أداة الدراسة (الاستبانة) من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين ذوي الخبرة والاختصاص في المجال الأكاديمي في جامعة آل البيت والجامعات الأردنية الأخرى كما هو مبين في الملحق رقم (١)، وتم الأخذ بملاحظاتهم واقتراحاتهم حول الاستبانة من حيث مدى كفاية أداة الدراسة وضوحها وارتباطها وتماسكها ومدى تطابق الأسئلة للمتغيرات المنشودة. وقد تم اعتبار عملية تدقيق واستعراض الاستبانة من قبل المحكمين

والأخذ بملاحظاتهم، وإجراء التعديلات المشار إليها من قبلهم، بمثابة اختبار للصدق الظاهري للأداة، ومن هنا اعتبر الباحث أن أداة الدراسة صالحة لقياس ما صممت له، وقد خرجت الاستبانة بصورتها النهائية، كما هو موضح في الملحق رقم (٢).

#### ثانياً: اختبار ثبات أداة الدراسة

لقد قام الباحث باختبار مدى ثبات الأداة المستخدمة في قياس المتغيرات التي تشتمل عليها باستخدام اختبار كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha Coefficient)، حيث تكون نتيجة المقياس مقبولة احصائياً إذا كانت قيمة كرونباخ ألفا أكبر من (٠,٧٠) (Sekaran, ٢٠١٦)، وكلما اقتربت القيمة من ١٠٠% دل هذا على درجات ثبات أعلى لأداة الدراسة، والنظر إلى البيانات الواردة في الجدول رقم (٣-١).

وقد جرى قياس معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha Coefficient)، لمتغيرات الدراسة ولأبعادهما ولأداة الدراسة ككل، لمعرفة مدى الاتساق في الإجابات؛ وذلك على النحو الآتي:

#### جدول (٣-١)

قيم معاملات الاتساق الداخلي لفقرات أداة الدراسة

المجال	البعد	قيمة ألفا
نظام الرقابة الداخلية	البيئة الداخلية	٠,٩٣١
	تقييم المخاطر	٠,٩٣٤
	الأنشطة الرقابية	٠,٩١٥
	نظام المعلومات والاتصالات	٠,٩٠٩
	المراقبة والضبط	٠,٩١٩
نظام الرقابة الداخلية ككل		٠,٩١٦
جودة التقارير المالية		٠,٨٥٩
فاعلية لجان التدقيق		٠,٨٣٩
الأداة ككل		٠,٨٨١

نلاحظ أن قيم معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا لفقرات أداة الدراسة تراوحت ما بين (٠,٨٣٩-٠,٩٣٤)، كما كانت قيمته لجميع (٠,٨٨١)، وبالتالي تكون جميع القيم أكبر من (٠,٧٠) وهذا مؤشر على الاتساق بين فقرات أداة الدراسة، وموثوقية أداة الدراسة وإمكانية الاعتماد عليها لإجراء التحليل الإحصائي.

### ٣-٦ المعالجات الإحصائية

قام الباحث باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

لقد تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في التحليلات الإحصائية المختلفة الآتية:

١. الإحصاء الوصفي: لقد تم استخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديم وصف شامل لدرجة موافقة أفراد عينة الدراسة على الفقرات المختلفة.

٢. معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا (Crobach Alpha Coefficient)، لقياس ثبات أداة الدراسة وهي الاستبانة.

٣. اختبار مشكلة الارتباط الخطي المتعدد.

٤. تحليل الانحدار الخطي المتعدد والهرمي.

٥. الأهمية النسبية تم تحديدها طبقاً للصيغة التالية ووفقاً للمقياس الخماسي لبدائل الإجابة لكل فقرة

$$\text{طول الفترة} = (\text{الحد الأعلى للبدائل} - \text{الحد الأدنى للبدائل}) / \text{عدد المستويات} = 3 / (1-5) = 1,33$$

حيث عدد المستويات هي : منخفض، متوسط، ومرتفع، وبذلك يكون (Sekaran, 2016):

- المستوى المنخفض إذا بلغ الوسط الحسابي من ١ إلى أقل من ٢,٣٣.
- المستوى المتوسط إذا بلغ الوسط الحسابي من ٢,٣٣ إلى أقل من ٣,٦٦.
- المستوى المرتفع إذا بلغ الوسط الحسابي من ٣,٦٦ لغاية ٥,٠٠.

## الفصل الرابع

### تحليل البيانات واختبار الفرضيات

٤-١ تهديد

٤-٢ وصف خصائص عينة الدراسة

٤-٣ تحليل بيانات الدراسة

٤-٤ اختبار الارتباط الخطي المتعدد

٤-٥ اختبار فرضيات الدراسة

## الفصل الرابع

### تحليل البيانات واختبار الفرضيات

#### ٤-١ تمهيد

يعرض هذا الفصل وصفاً وتحليلاً لبيانات الدراسة، حيث يقدم وصفاً لخصائص مجتمع الدراسة، ووصفاً لمتغيراتها، والأهمية النسبية لفقرات الدراسة، ثم تحليلاً للإجابة عن أسئلة الدراسة، واختبار الفرضيات والتعليق عليها.

#### ٤-٢ وصف خصائص مجتمع الدراسة

يتضمن هذا الجزء وصفاً للخصائص التعريفية، والديمغرافية لأفراد مجتمع الدراسة وهي: (العمر، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي)، ولأجل وصف خصائص مجتمع الدراسة، فقد تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الديموغرافية لأفراد مجتمع الدراسة وذلك على النحو التالي:

أولاً: العمر

#### الجدول رقم (٤-١)

توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
العمر	أقل من ٣٠ سنة	١٨	٢٥,٠
	من ٣١ الى ٣٥ سنة	١٣	١٨,١
	من ٣٦ الى ٤٥ سنة	٣٤	٤٧,٢
	أكبر من ٤٦ سنة	٧	٩,٧
المجموع		٧٢	١٠٠,٠

يظهر من الجدول رقم (٤-١) أن أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد عينة تبعاً لمتغير العمر (٤٧,٢%) للفئة العمرية (من ٣٦ الى ٤٥ سنة)، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (٩,٧%) للفئة العمرية (أكبر من ٤٦ سنة)، ويعود السبب في ذلك إلى أن سن التقاعد في غالبية البنوك التجارية (٥٥) سنة.



## ثانياً: سنوات الخبرة

### الجدول رقم (٢-٤)

#### توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
سنوات الخبرة	٥ سنوات فأقل	١٥	٢٠,٨
	من ٦ سنوات الى ١٠ سنوات	١٣	١٨,١
	من ١١ سنة الى ١٦ سنة	٢٠	٢٧,٨
	أكثر من ١٦ سنة	٢٤	٣٣,٣
	المجموع	٧٢	١٠٠,٠

يتضح من الجدول رقم (٢-٤) أن أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد عينة تبعاً لمتغير سنوات الخبرة (٣٣,٣%) لفترة الخبرة (لاكثر من ١٦ سنة)، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (١٨,١%) لفترة الخبرة (٦ - ١٠)، وتتناسب هذه النتيجة مع ما ورد من نتائج حول متغير العمر، ويدل هذه النتيجة على أن أفراد عينة الدراسة لديهم خبرة كافية للإجابة عن فقرات أداة الدراسة، كما تشير هذه النتيجة إلى ميل البنوك التجارية لاستقطاب موظفين ذو خبرة للعمل في مجال المحاسب نظراً لأهمية وحساسية الوصف الوظيفي لهذه المهنة، وهذا يدل على أن أفراد عينة الدراسة على معرفة وخبرة فيما يتعلق بالتقارير المالية.

## ثالثاً: المؤهل العلمي

### الجدول رقم (٣-٤)

#### توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	دبلوم	٨	١١,١
	بكالوريوس	٥٠	٦٩,٤
	ماجستير	١٢	١٦,٧
	دكتوراه	٢	٢,٨
	المجموع	٧٢	١٠٠,٠

يلاحظ من الجدول رقم (٤-٣) أن أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي بلغت (٦٩,٤%) للمؤهل العلمي (بكالوريوس)، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (٢,٨%) للمؤهل العلمي (دكتوراه)، ويعود السبب في ارتفاع النسبة المئوية لدرجة البكالوريوس إلى أن معظم الوظائف المالية والمحاسبية بحاجة إلى مؤهل علمي بكالوريوس كحد أدنى ويعزو سبب تدني النسبة المئوية لدرجة الدكتوراه إلى أن أصحاب هذه الشهادات لا تستهويهم ولا تجذبهم هذه الوظائف إلا القليل منهم؛ إذ أن معظم الحاصلين على شهادة دكتوراه يفضلون العمل في المجال الأكاديمي.

#### رابعاً: المسمى الوظيفي

##### الجدول رقم (٤-٤)

توزيع أفراد العينة حسب متغير المسمى الوظيفي

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
المسمى الوظيفي	مدير مالي	٩	١٢,٥
	مدير تدقيق داخلي	١١	١٥,٣
	مدير لجنة التدقيق	٣	٤,٢
	مدير الرقابة الداخلية	١١	١٥,٣
	مدققين داخليين	٣٠	٤١,٦
	عضو لجنة التدقيق	٨	١١,١
	المجموع	٧٢	١٠٠

يلاحظ من الجدول رقم (٤-٤) إن أكثر المستجيبين هم مدققون داخليون، حيث كانت نسبتهم (٤١,٦%).

#### ٤-٣ تحليل بيانات الدراسة

تم الاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية في وصف متغيرات الدراسة، وقد كانت النتائج على النحو الآتي:

أولاً: وصف المتغيرات المستقلة: أداة قياس نظام الرقابة الداخلية  
١- البعد الأول: البيئة الداخلية.

الجدول رقم (٤-٥)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب والأهمية النسبية لفقرات بُعد البيئة الداخلية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
١	يوجد ضمن الهيكل التنظيمي في البنوك التجارية دائرة خاصة بإدارة المخاطر.	٣,٤٣	٠,٨٨	١	متوسطة
٢	تقوم إدارة البنوك التجارية بمراجعة التقنيات المستخدمة في تحديد المخاطر والفرص.	٣,٣٩	٠,٨٩	٢	متوسطة
٣	تقوم إدارة البنوك التجارية بالتأكد من مدى امتلاك الموظفين الكفاءة والخبرة والمهارة والتدريب لأداء وظائفهم.	٣,٣٣	٠,٧٤	٣	متوسطة
٤	تقوم إدارة البنوك التجارية بالتأكد من واقعية أهداف الأداء وقابليتها للتحقق.	٣,٣١	١,٠٢	٤	متوسطة
٥	تقوم إدارة البنوك التجارية باطلاع كافة الموظفين على أدوارهم في إطار عمليات الرقابة الداخلية بطريقة واضحة ومكتوبة.	٣,٢٩	٠,٨٨	٥	متوسطة
٦	تقوم إدارة البنوك التجارية بالتأكد من وجود سياسات فاعلة للتوظيف في البنك.	٣,٢٦	٠,٧٦	٦	متوسطة
٧	تقوم إدارة البنوك التجارية بمراقبة المعاملات والأنشطة والفعاليات المرتبطة بالأحداث ومقارنتها بمعايير محددة مسبقاً.	٣,٢١	٠,٧٩	٧	متوسطة
٨	تقوم إدارة البنوك التجارية بالتأكد من مدى التزام الموظفين بالنزاهة والقيم الاخلاقية في اجراءات التعامل الداخلية والخارجية.	٣,١٨	٠,٩٩	٨	متوسطة
٩	تقوم إدارة البنوك التجارية بالتأكد من مدى وجود قواعد إرشادية والامتثال للقوانين والأنظمة.	٣,١٠	٠,٩٧	٩	متوسطة
	<b>بُعد البيئة الداخلية ككل</b>	٣,٢٨	٠,٧٧		متوسطة

نلاحظ من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لاتجاهات أفراد العينة نحو البيئة الداخلية من حيث الأهمية النسبية متوسط، حيث بلغ المتوسط الحسابي للبعد ككل (٣,٢٨) وبانحراف معياري (٠,٧٧)، وقد حلت الفقرة (يوجد ضمن الهيكل التنظيمي في البنوك التجارية دائرة خاصة بإدارة المخاطر) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣,٤٣) وبأهمية نسبية متوسطة، في حين حلت الفقرة (تقوم ادارة البنوك التجارية بالتأكد من مدى وجود قواعد إرشادية والامثال للقوانين والأنظمة) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٣,١٠) وبأهمية نسبية متوسطة.

٢- البعد الثاني: تقييم المخاطر.

#### الجدول رقم (٤-٦)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتب والأهمية النسبية ل فقرات بُعد تقييم المخاطر

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
١	تقوم إدارة البنوك التجارية بتحديد أهداف كل مستوى إداري والمخاطر المرتبطة به.	٤,٠٧	١,١٢	١	مرتفعة
٢	تتوفر في البنوك التجارية خطة طوارئ مرنة يمكنها التعامل مع كافة المخاطر التي تم تحديدها.	٣,٩٢	١,١٦	٣	مرتفعة
٣	تقوم إدارة البنوك التجارية بمراجعة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها كل مستوى إداري بشكل دوري.	٤,٠٦	١,٠٩	٢	مرتفعة
٤	تقوم إدارة البنوك التجارية بتحديد المخاطر التي يمكن السيطرة عليها والتي لا يمكن السيطرة عليها.	٣,٧٢	٠,٩٨	٦	مرتفعة
٥	يساعد الهيكل التنظيمي إدارة البنوك التجارية على تحديد مستوى المخاطر المقبولة بشكل واضح.	٣,٤٣	٠,٩٩	٨	متوسطة
٦	تقوم إدارة البنوك التجارية بتقييم المخاطر انطلاقاً من خطوط العمل الدنيا صعوداً الى الأنشطة العامة.	٣,٦٧	١,٢٩	٧	مرتفعة
٧	تقوم إدارة البنوك التجارية بتحديد المخاطر الرئيسية لكل هدف رئيسي في جميع المستويات في البنك.	٣,٧٩	٠,٩٨	٤	مرتفعة
٨	تقوم إدارة البنوك التجارية بمراعاة مبدأ التكلفة والمنفعة لدى تقييم المخاطر في البنك	٣,٧٥	١,٠١	٥	مرتفعة
	<b>بُعد تقييم المخاطر ككل</b>	٣,٨٠	١,٠٠		مرتفعة

نلاحظ من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لاتجاهات أفراد العينة نحو تقييم المخاطر من حيث الأهمية النسبية مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للبُعد ككل (٣,٨٠) وبانحراف معياري (١,٠٠)، وقد حلت الفقرة (تقوم إدارة البنوك التجارية بتحديد أهداف كل مستوى إداري والمخاطر المرتبطة به) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤,٠٧) وبأهمية نسبية مرتفعة، في حين حلت الفقرة (يساعد الهيكل التنظيمي إدارة البنوك التجارية على تحديد مستوى المخاطر المقبولة بشكل واضح) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٣,٤٣) وبأهمية نسبية متوسطة.

### ٣- البُعد الثالث: أنشطة الرقابة.

#### الجدول رقم (٤-٧)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتب والأهمية النسبية لفقرات بُعد أنشطة الرقابة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
١	تتأكد إدارة البنوك التجارية من تطبيق السياسات والاجراءات التي تضمن الفصل بين المهام المتعارضة في البنك بحيث تحسن من اداء الرقابة.	٣,٦٧	٠,٩٨	٣	مرتفعة
٢	يتوفر في البنوك التجارية الضوابط المادية التي تمنع الوصول غير المسموح به الى الموجودات والسجلات.	٣,٦٥	١,٠١	٤	متوسطة
٣	تساهم السياسات والاجراءات في ضمان مراجعة الاداء الفعلي ومقارنته مع الاداء المخطط.	٣,٥٠	٠,٩٩	٦	متوسطة
٤	تستخدم التقارير الادارية المكتوبة في الشركة كأداة رقابية.	٣,٤٤	٠,٨٩	٧	متوسطة
٥	تساهم عملية توزيع الصلاحيات على المستويات الادارية المختلفة بالبنوك التجارية في تحسين ادارات الرقابة الداخلية.	٣,٦٠	١,٠٢	٥	متوسطة
٦	تقوم إدارة البنوك التجارية بالفحص الدوري لوظائف الأنشطة الرقابية عند الحاجة لمقابلة احتياجات التغيير.	٣,٧٦	٠,٨٩	٢	مرتفعة
٧	تساهم اجراءات حل المشاكل المفاجئة سواء ما يتعلق بالإبلاغ أو سرعة التدخل في تحسين اجراءات الرقابة الداخلية.	٣,٧٩	٠,٩٨	١	مرتفعة
	بُعد أنشطة الرقابة ككل	٣,٦٣	١,٠٦		متوسطة

نلاحظ من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لاتجاهات أفراد العينة نحو أنشطة الرقابة من حيث الأهمية النسبية متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للبعد ككل (٣,٦٣) وبانحراف معياري (١,٠٦)، وقد حلت الفقرة (تساهم اجراءات حل المشاكل المفاجئة سواء ما يتعلق بالإبلاغ أو سرعة التدخل في تحسين اجراءات الرقابة الداخلية) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣,٧٩) وبأهمية نسبية مرتفعة، في حين حلت الفقرة (تستخدم التقارير الادارية المكتوبة في الشركة كأداة رقابية) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٣,٤٤) وبأهمية نسبية متوسطة.

#### ٤- البُعد الرابع: نظام المعلومات والاتصالات.

الجدول رقم (٤-٨)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب والأهمية النسبية لفقرات بُعد نظام المعلومات والاتصالات

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
١	تقوم إدارة البنوك التجارية بالتأكد من وجود خطة طوارئ لضمان سير العمل وتقليل احتمالات تعطل الأنظمة الإلكترونية.	٣,٩٠	١,١٠	١	مرتفعة
٢	تقوم إدارة البنوك التجارية بالتأكد من توفر وعي كافٍ لدى مستخدمي أنظمة المعلومات الإلكترونية.	٣,٨٢	١,٠٨	٢	مرتفعة
٣	يوجد في البنوك التجارية نظام أمن لعدم اختراق الأنظمة المحوسبة.	٣,٧٦	١,١٩	٣	مرتفعة
٤	تقوم إدارة البنوك التجارية بالتأكد من وضوح الصلاحيات والمسؤوليات من خلال نظام اتصال فعال.	٣,٦٣	٠,٩٩	٤	متوسطة
٥	تقوم إدارة البنوك التجارية بالتأكد من توفر قنوات اتصال تمكن الموظفين من توصيل المعلومات الخاصة بأية مخالفات واختراقات تحدث في البنك.	٣,٥٣	٠,٧٥	٦	متوسطة
٦	يوجد في البنوك التجارية خطة استراتيجية لتطوير أنظمة المعلومات.	٣,٥٧	٠,٧٩	٥	متوسطة
٧	يوجد في البنوك التجارية آليات لمعالجة ومتابعة الاتصالات الواردة من أطراف خارجية.	٣,٣٦	٠,٨٨	٧	متوسطة
٨	يتم استخدام أرقاماً سرية للدخول إلى برامج العمل المحوسبة في البنوك التجارية.	٣,٢٥	٠,٩٦	٨	متوسطة
	<b>بُعد نظام المعلومات والاتصالات ككل</b>	٣,٦٠	٠,٩٨		متوسطة

نلاحظ من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لاتجاهات أفراد العينة نحو نظام المعلومات والاتصالات من حيث الأهمية النسبية متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للبُعد ككل (٣,٦٠) وبانحراف معياري (٠,٩٨)، وقد حلت الفقرة (تقوم إدارة البنوك التجارية بالتأكد من وجود خطة طوارئ لضمان سير العمل وتقليل احتمالات تعطل الأنظمة الالكترونية) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣,٩٠) وبأهمية نسبية مرتفعة، في حين حلت الفقرة (يتم استخدام أرقاماً سرية للدخول إلى برامج العمل المحوسبة في البنوك التجارية) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٣,٢٥) وبأهمية نسبية متوسطة.

#### ٥- البُعد الخامس: المراقبة والضبط.

الجدول رقم (٩-٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب والأهمية النسبية لفقرات بُعد المراقبة والضبط

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
١	يتم التعامل مع نشاطات الرقابة الداخلية كجزء من الواجبات اليومية.	٣,٣٢	٠,٩٨	١	متوسطة
٢	تساهم استقلالية المدقق الداخلي في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية.	٣,٠٦	٠,٩٩	٣	متوسطة
٣	تؤخذ نتائج تقارير الرقابة والاداء بعين الاعتبار عند اجراء التنقلات بين العاملين.	٣,٠٤	٠,٨٢	٤	متوسطة
٤	يتمتع العاملين في مجال الرقابة بكامل الصلاحية للوصول الى كافة السجلات والوثائق.	٢,٩٤	٠,٩٨	٦	متوسطة
٥	يتمتع العاملين في قسم الرقابة بالتأهيل العلمي والخبرة الطويلة.	٣,١١	٠,٩٨	٢	متوسطة
٦	بتمتع العاملين في قسم الرقابة والتدقيق بالاستقلالية.	٣,٠١	٠,٩٨	٥	متوسطة
٧	تستخدم نتائج تقارير الرقابة والاداء في معالجة القصور وتطوير العمل.	٢,٨٢	١,٠٢	٧	متوسطة
	<b>بُعد المراقبة والضبط ككل</b>	٣,٠٤	١,٠١		متوسطة



نلاحظ من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لاتجاهات أفراد العينة نحو المراقبة والضبط من حيث الأهمية النسبية متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للبعد ككل (٣,٠٤) وبانحراف معياري (١,١١)، وقد حلت الفقرة (يتم التعامل مع نشاطات الرقابة الداخلية كجزء من الواجبات اليومية) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣,٣٢) وبأهمية نسبية مرتفعة، في حين حلت الفقرة (تستخدم نتائج تقارير الرقابة والاداء في معالجة القصور وتطوير العمل) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٢,٨٢) وبأهمية نسبية متوسطة.

ولمقارنة أبعاد نظام الرقابة الداخلية فقد تم إعداد الجدول الآتي:

الجدول (٤-١٠)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب والأهمية النسبية لأبعاد نظام الرقابة الداخلية

الرقم	البُعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
١	البيئة الداخلية	٣,٢٨	٠,٧٧	٦	متوسطة
٢	تقييم المخاطر	٣,٨٠	١,٠٠	١	مرتفعة
٣	أنشطة الرقابة	٣,٦٣	١,٠٦	٢	متوسطة
٤	نظام المعلومات والاتصالات	٣,٦٠	٠,٩٨	٣	متوسطة
٥	المراقبة والضبط	٣,٠٤	١,٠١	٧	متوسطة
	نظام الرقابة الداخلية ككل	٣,٤٧	٠,٩٥		متوسطة

نلاحظ من الجدول رقم أن المتوسط العام لأبعاد نظام الرقابة الداخلية من حيث الأهمية النسبية مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (٣,٤٧) وانحراف معياري بلغ (٠,٩٥)، واحتل المرتبة الأولى بُعد "تقييم المخاطر" بمتوسط حسابي (٣,٨٠) وانحراف معياري (١,٠٠)، واحتل المرتبة الثانية بُعد "أنشطة الرقابة" بمتوسط حسابي (٣,٦٣) وانحراف معياري (١,٠٦)، وجاء بالمرتبة الثالثة بُعد "نظام المعلومات والاتصالات" بمتوسط حسابي (٣,٦٠) وانحراف معياري (٠,٩٨)، وبالمرتبة الرابعة جاء بُعد "البيئة الداخلية" بمتوسط حسابي (٣,٢٨) وانحراف معياري (٠,٧٧)، واحتل المرتبة الخامسة والأخيرة جاء بُعد "المراقبة والضبط" بمتوسط حسابي (٣,٠٤) وانحراف معياري (١,٠١).

## ثانياً: وصف المتغير المعدل : فاعلية لجان التدقيق

الجدول رقم (٤-١١)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتب والأهمية النسبية لفقرات مجال " فاعلية لجان التدقيق "

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
١	تقوم لجان التدقيق بتلقي وفحص الرد على رسالة مدقق الحسابات بشأن أوجه الضعف في الرقابة الداخلية.	٣,١٧	١,٠١	٧	متوسطة
٢	تقيم لجان التدقيق الاجراءات اللازمة لتحديد مخاطر الاحتيال وتقييمها.	٣,٤٠	٠,٩٢	٣	متوسطة
٣	تقوم لجان التدقيق بالإشراف على أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة على الادارة عند إعداد التقارير المالية.	٣,٥١	٠,٩٦	١	متوسطة
٤	تعمل لجان التدقيق على التأكد من كفاية الافصاح في التقارير المالية.	٣,٣٢	٠,٨٩	٤	متوسطة
٥	تضع لجان التدقيق الاقتراحات والحلول البديلة من اجل زيادة فعالية الرقابة الداخلية.	٣,٣١	٠,٩٣	٥	متوسطة
٦	تشرف لجان التدقيق على سياسات وبرامج الشركة لضمان التزامها بالسلوك والدستور الاخلاقي.	٣,٠١	٠,٧٩	٨	متوسطة
٧	تساعد لجان التدقيق في تحقق اهداف الرقابة الداخلية عن طريق تحليل المؤشرات المالية وغير المالية.	٢,٧٩	١,٠٢	١٠	متوسطة
٨	تزود لجان التدقيق اعضاء مجلس الادارة بتقارير دورية عن نتائج التحقق من تنفيذ السياسات الادارية بهدف تحسين قرارات المجلس في ادارة البنوك التجارية.	٣,٤٩	٠,٩٩	٢	متوسطة
٩	تقوم لجان التدقيق فحص مدى ملائمة الانظمة والتحقق من انها توفر الضمانات الكفيلة بمنع حدوث الاخطاء والمخالفات.	٣,٠٠	٠,٨٩	٩	متوسطة
١٠	تقوم لجان التدقيق بفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلي ومناقشته مع مجلس الادارة والمدقق الداخلي.	٣,١٨	٠,٧٨	٦	متوسطة
	<b>مجال " فاعلية لجان التدقيق " ككل</b>	٣,٢٢	٠,٨٤		متوسطة

نلاحظ من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لاتجاهات أفراد العينة نحو فاعلية لجان التدقيق من حيث الأهمية النسبية متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (٣,٢٢) وبانحراف معياري (٠,٨٤)، وقد حلت الفقرة (تقوم لجان التدقيق بالإشراف على أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة على الإدارة عند إعداد التقارير المالية) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣,٥١) وبأهمية نسبية متوسطة، في حين حلت الفقرة (تساعد لجان التدقيق في تحقيق أهداف الرقابة الداخلية عن طريق تحليل المؤشرات المالية وغير المالية) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٢,٧٩) وبأهمية نسبية متوسطة.

### ثالثاً: وصف المتغير التابع : جودة التقارير المالية

#### الجدول رقم (٤-١٢)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب والأهمية النسبية ل فقرات مجال " جودة التقارير المالية "

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
١	المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية المعدة وفق التدقيق المشترك يتم اعدادها وفق اساس او معيار معين.	٢,٩٧	٠,٩٨	١١	متوسطة
٢	تساهم التقارير المالية في البنوك التجارية على بناء التوقعات والتنبؤات.	٣,١٨	٠,٩٦	٨	متوسطة
٣	تتوافق التقارير المالية في البنوك التجارية مع متطلبات عمله لاحتوائها على معلومات مالية وغير مالية.	٣,٢٢	٠,٩٦	٦	متوسطة
٤	توفر أنظمة الرقابة الداخلية ثبات (الاتساق) لطرق واساليب الافصاح دون تشوية بنتائج الاعمال والمركز المالي.	٣,٠٨	١,٠٢	١٠	متوسطة
٥	توفر التقارير المالية في البنوك التجارية تغذية عكسية عن نتائج نشاطاتها وأعمالها.	٣,٢٥	١,٠٢	٥	متوسطة
٦	توفر التقارير المالية في البنوك التجارية معلومات دقيقة بالوقت المناسب.	٣,١٥	١,٠٠	٩	متوسطة
٧	تتميز التقارير المالية في البنوك التجارية بالدقة والخلو من الاخطاء.	٢,٨٥	٠,٩٩	١٣	متوسطة
٨	تتميز التقارير المالية بالوضوح والشفافية واكتمال المعلومات.	٣,٤٠	٠,٨٩	٢	متوسطة
٩	تتساعد انظمة الرقابة الداخلية في تطابق أو تماثل للوحدات النقدية المستخدمة في اية مجموعة متناسقة من القوائم المالية لفترة زمنية معينة مع الوحدات النقدية المستخدمة في القوائم المالية التي تعد في فترة زمنية أخرى.	٣,٤٤	٠,٩٦	١	متوسطة

متوسطة	٤	٠,٨٨	٣,٣٢	أنظمة الرقابة الداخلية قادرة على توفير معلومات محاسبية قادرة على تحديد اتجاهات الاداء، والمراكز المالية والتغيرات في المركز المالي للمنشأة بالنسبة للمنشآت الاخرى المماثلة.	١٠
متوسطة	٧	٠,٨٥	٣,٢١	توفر أنظمة الرقابة الداخلية معلومات وبيانات محاسبية تتسم بالموضوعية وعدم التحيز.	١١
متوسطة	٣	٠,٧٩	٣,٣٦	تساعد أنظمة الرقابة الداخلية على توفير معلومات محاسبية يمكن التحقق من صحتها.	١٢
متوسطة	١٢	٠,٩٦	٢,٩٠	تساعد أنظمة الرقابة الداخلية في تطبيق اجراءات رقابية تضمن صحة البيانات وبالتالي سلامة المعلومات المستخدمة.	١٣
متوسطة		٠,٨١	٣,١٨	<b>مجال " جودة التقارير المالية " ككل</b>	

نلاحظ من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لاتجاهات أفراد العينة نحو جودة التقارير المالية من حيث الأهمية النسبية متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (٣,١٨) وبانحراف معياري (٠,٨١)، وقد حلت الفقرة (تتساعد أنظمة الرقابة الداخلية في تطابق أو تماثل للوحدات النقدية المستخدمة في اية مجموعة متناسقة من القوائم المالية لفترة زمنية معينة مع الوحدات النقدية المستخدمة في القوائم المالية التي تعد في فترة زمنية أخرى) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣,٤٤) وبأهمية نسبية متوسطة، في حين حلت الفقرة (تتميز التقارير المالية في البنوك التجارية بالدقة والخلو من الاخطاء) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٢,٨٥) وبأهمية نسبية متوسطة.

#### ٤-٤ اختبار الارتباط الخطي المتعدد

لاختبار مدى ملاءمة نموذج الدراسة لتحليل الانحدار الخطي، تم اختبار وجود ظاهرة الارتباط الهطي المتعدد، حيث تشير هذه الظاهرة إلى وجود ارتباط حطي شبه تام بين متغيرين أو أكثر، يعمل على تضخيم قيمة معامل التحديد  $R^2$  ويجعله أكبر من قيمته الفعلية، ولهذا تم احتساب قيمة معامل بين المتغيرات المستقلة، حسب نموذج الدراسة، وقد كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (٤-١٣)

مصفوفة الارتباط للمتغيرات المستقلة

المراقبة والضبط	نظام المعلومات والاتصالات	أنشطة التحكم	تقييم المخاطر	البيئة الداخلية	البُعد
				١,٠٠	البيئة الداخلية
			١,٠٠	**٠,٥١	تقييم المخاطر
		١,٠٠	**٠,٧٨	**٠,٥٢	أنشطة الرقابة
	١,٠٠	**٠,٧٦	**٠,٧٦	**٠,٥٠	نظام المعلومات والاتصالات
١,٠٠	**٠,٦٣	**٠,٦٠	**٠,٥٦	**٠,٥٥	المراقبة والضبط

\*\* عند مستوى الدلالة ( $\alpha \geq 0,05$ ).

يتبين من الجدول (٤-١٥) أن أعلى معامل ارتباط كان بين المتغيرين (أنشطة الرقابة) و(تقييم المخاطر)، والذي بلغ (٠,٧٨) وهي أقل من (٠,٨٠)، وهذا يدل على عدم وجود ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات، حيث تعتبر قيمة معامل الارتباط التي تتجاوز (٠,٨٠) مؤشراً على وجود مشكلة الارتباط الخطي العالي المتعدد (Guajarati, ٢٠٠٤). ولتأكد النتيجة السابقة تم احتساب معامل تضخم التباين (VIF) لكل من المتغيرات المستقلة للتأكد من عدم وجود ارتباط خطي متعدد، وكانت النتائج كما يلي:

#### الجدول رقم (٤-٤) (١٤-٤)

نتائج اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة

البعد	معامل تضخم التباين VIF	Tolerance
البيئة الداخلية	٠,٣٠	٣,٣٣
تقييم المخاطر	٠,٢٨	٣,٦٢
أنشطة الرقابة	٠,٤٠	٢,٥٢
نظام المعلومات والاتصالات	٠,٤٥	٢,٢٠
المراقبة والضبط	٠,٤٩	٢,٠٥

يبين الجدول (٤-١٦) أن قيم معامل تضخم التباين كانت جميعها أكبر من العدد ١ وأقل من العدد ١٠، كما كانت قيمة (Tolerance) محصورة بين العدد ٠,١ والعدد ١، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين متغيرات الدراسة.

#### ٤-٥ اختبار فرضيات الدراسة

في هذا الجزء من الدراسة نستعرض اختبار الفرضيات، حيث تم اخضاع فرضيات الدراسة لتحليل الانحدار الخطي المتعدد، وأما الفرضية الرئيسية الثانية، فقد تم اخضاعها لتحليل الانحدار الهرمي، وقد كانت النتائج كما يلي:

٤-٥-١ الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند الدلالة ( $\alpha \geq 0,05$ ) لنظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية في البنوك التجارية الأردنية.

هذه الفرضية مقسمة إلى الفرضيات الفرعية التالية:

- الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند الدلالة ( $\alpha \leq 0,05$ ) للبيئة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية.
- الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند الدلالة ( $\alpha \leq 0,05$ ) لتقييم المخاطر والاستجابة لها في تحسين جودة التقارير المالية.
- الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند الدلالة ( $\alpha \leq 0,05$ ) لأنشطة الرقابة في تحسين جودة التقارير المالية.

▪ **الفرضية الفرعية الرابعة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند الدلالة ( $\alpha \leq 0,05$ ) لنظام المعلومات والاتصالات في تحسين جودة التقارير المالية.

▪ **الفرضية الفرعية الخامسة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند الدلالة ( $\alpha \leq 0,05$ ) للمراقبة والضبط في تحسين جودة التقارير المالية.

للتحقق من صحة الفرضية الرئيسية الأولى والفرضيات الفرعية المنبثقة عنها تم تطبيق معادلة الانحدار المتعدد لاختبار الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية لدراسة أثر نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية في البنوك التجارية الأردنية، وفيما يلي عرض النتائج:

جدول (٤-١٥): ملخص الانحدار للفرضية الرئيسية الأولى

النموذج	R	R Square	Adjusted R Square	الخطأ المعياري
١	٠,٨٤	٠,٦٨	٠,٦٧	٠,٥٦

يظهر من جدول (٤-١٧) وجود أثر لنظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية في البنوك التجارية الأردنية، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (R) (٠,٨٤) وهي قيمة تدل على وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة مجتمعة والمتغير التابع، وبلغت قيمة (R-square) (٠,٦٨) وتفسر مقدرة أبعاد نظام الرقابة الداخلية في التأثير على تحسين جودة التقارير المالية في البنوك التجارية الأردنية؛ إذ أن نظام الرقابة الداخلية تفسر ما نسبته (٦٨%) من التغير الحاصل في تحسين جودة التقارير المالية في البنوك التجارية الأردنية، مما يدل على قبول الفرضية الرئيسية الأولى.

تفسير هذه النتيجة بأن نظام الرقابة الداخلية تعتمد بشكل أساسي على الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية في تحقيق جودة التقارير المالية وكسب ثقة الجمهور وتحقيق أهداف قسم المحاسبة في البنك بتقديم الخدمات المالية لجميع الأطراف ذات العلاقة بالتقارير المالية، كما يمكن تفسير هذه النتيجة إلى أن التقارير المالية تعد جزءاً من النظام الكلي للمعلومات في البنوك التجارية؛ إذ أنها تلعب دور ذو أهمية وفعالية يتمثل في أن التقارير المالية تساهم بشكل واضح بتزويد المستويات الإدارية المختلفة بمعلومات صحيحة



وجاهزة لاتخاذ القرارات وذلك مع مراعاة الدقة والتوقيت المناسب لوصول المعلومة؛ الأمر الذي يساهم في رفع مستوى الكفاءة في اتخاذ القرارات على جميع المستويات الإدارية، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة الشيخ (٢٠١٦) التي أظهرت وجود دور فعال للرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، كما اتفقت مع دراسة السامرائي (٢٠١٦) التي أظهرت أن هناك اثر إيجابي لنظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية، ودراسة العجمي (٢٠١٣) التي أظهرت أن تقييم نظم الرقابة الداخلية تؤثر بشكل إيجابي على جودة معلومات التقارير المحاسبية.

جدول (٤-١٦): أسلوب تحليل التباين (ANOVA) لقياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع

الفرضية الرئيسية الأولى

النموذج	مجموع	درجة الحرية	متوسط	F	الدلالة
بين المجموعات	٢٩,٣٠	٧	٤,١٩	١٢٩,١٠	٠,٠٠
الخطأ التجريبي	١٦,٨٣	٦٤	٠,٢٦		
التباين الكلي	٤٦,١٣	٧١			

يتضح من الجدول (٤-١٨) أن قيمة الاختبار (F) بلغت (١٢٩,١٠) بدلالة إحصائية (٠,٠٠) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha \geq ٠,٠٥$ ) وهي تدل على وجود تباين في مقدرة المتغيرات المستقلة في المتغير التابع، كما تدل على صحة النموذج.

جدول (٤-١٧): معاملات التأثير للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع

الدلالة الإحصائية	T	معاملات موحدة	معاملات غير معيارية		البُعد
			Beta	الخطأ المعياري	
٠,٠٠	٧,٠٩		٠,٠٩	٠,٦٥	(Constant)
٠,٠٧	١,٨٦	٠,١١	٠,٠٤	٠,٠٧	البيئة الداخلية
٠,٠٠	٣,٥٤	٠,٣١	٠,٠٦	٠,٢٠	تقييم المخاطر
٠,٠٤	٢,٠٥	٠,١٩	٠,٠٥	٠,١١	أنشطة الرقابة
٠,٣٥	٠,٩٥	٠,٠٦	٠,٠٤	٠,٠٤	نظام المعلومات والاتصالات
٠,٠٠	٥,١٩	٠,٢٤	٠,٠٣	٠,١٤	المراقبة والضبط

#### يظهر من الجدول رقم (٤-١٩) ما يلي:

١. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند الدلالة ( $\alpha \leq 0,05$ ) للبيئة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية، حيث بلغت قيم (t, Beta) (١,٨٦ ، ٠,١١) على التوالي وهي قيم غير دالة إحصائياً، وبالتالي ترفض الفرضية الفرعية الأولى بالصيغة البديلة، واختلفت هذه النتيجة مع دراسة السامرائي (٢٠١٦).
٢. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند الدلالة ( $\alpha \leq 0,05$ ) لتقييم المخاطر والاستجابة لها في تحسين جودة التقارير المالية، حيث بلغت قيم (t, Beta) (٣,٥٤ ، ٠,٣١) على التوالي وهي قيم دالة إحصائياً، وبالتالي تقبل الفرضية الفرعية الرابعة بالصيغة البديلة، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة السامرائي (٢٠١٦).
٣. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند الدلالة ( $\alpha \leq 0,05$ ) لأنشطة الرقابة في تحسين جودة التقارير المالية، حيث بلغت قيم (t, Beta) (٢,٠٥ ، ٠,١٩) على التوالي وهي قيم دالة إحصائياً، وبالتالي تقبل الفرضية الفرعية الخامسة بالصيغة البديلة.
٤. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند الدلالة ( $\alpha \leq 0,05$ ) لنظام المعلومات والاتصالات في تحسين جودة التقارير المالية، حيث بلغت قيم (t, Beta) (٠,٩٥ ، ٠,٠٦) على التوالي وهي قيم غير دالة إحصائياً، وبالتالي ترفض الفرضية الفرعية السادسة بالصيغة البديلة، واختلفت هذه النتيجة مع دراسة السامرائي (٢٠١٦).
٥. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند الدلالة ( $\alpha \leq 0,05$ ) للمراقبة والضبط في تحسين جودة التقارير المالية، حيث بلغت قيم (t, Beta) (٥,١٩ ، ٠,٢٤) على التوالي وهي قيم دالة إحصائياً، وبالتالي تقبل الفرضية الفرعية السابعة بالصيغة البديلة، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة السامرائي (٢٠١٦).

٤-٥-٢ الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية لنظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية في ظل فاعلية لجان التدقيق في البنوك التجارية الأردنية.

هذه الفرضية مقسمة إلى الفرضيات الفرعية التالية:

- **الفرضية الفرعية الأولى:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند الدلالة ( $0,05 \geq \alpha$ ) للبيئة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية في ظل فاعلية لجان التدقيق في البنوك التجارية الأردنية.
- **الفرضية الفرعية الثانية:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند الدلالة ( $0,05 \geq \alpha$ ) لتقييم المخاطر لها في تحسين جودة التقارير المالية في ظل فاعلية لجان التدقيق في البنوك التجارية الأردنية.
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند الدلالة ( $0,05 \geq \alpha$ ) لأنشطة الرقابة في تحسين جودة التقارير المالية في تحسين جودة التقارير المالية في ظل فاعلية لجان التدقيق في البنوك التجارية الأردنية.
- **الفرضية الفرعية الرابعة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند الدلالة ( $0,05 \geq \alpha$ ) نظام المعلومات والاتصالات في تحسين جودة التقارير المالية في تحسين جودة التقارير المالية في ظل فاعلية لجان التدقيق في البنوك التجارية الأردنية.
- **الفرضية الفرعية الخامسة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند الدلالة ( $0,05 \geq \alpha$ ) للرقابة والضبط في تحسين جودة التقارير المالية في تحسين جودة التقارير المالية في ظل فاعلية لجان التدقيق في البنوك التجارية الأردنية.

وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار الانحدار الأحادي الهرمي الذي أظهرت نتائجه وكما هو موضح في الجدول رقم (٤-١٨).

الجدول (٤-١٨): نتائج اختبار الانحدار المتعدد الهرمي لأثر فاعلية لجان التدقيق في العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية في البنوك التجارية الأردنية

الخطوة	المتغير المستقل	( $\beta$ )	قيمة (t)	Sig	(R)	(R <sup>2</sup> )	قيمة (F)	قيمة (F) Change	Sig
الخطوة الأولى	Constant)		٧,٠٩	٠,٠٠	٠,٨٢	٠,٦٨	١٢٩,١٠	١٢٩,١٠	٠,٠٠
	البيئة الداخلية	٠,١١	١,٨٦	٠,٠٧					
	تقييم المخاطر	٠,٣١	٣,٥٤	٠,٠٠					
	أنشطة الرقابة	٠,١٩	٢,٠٥	٠,٠٤					
	نظام المعلومات والاتصالات	٠,٠٦	٠,٩٥	٠,٣٥					
	المراقبة والضبط	٠,٢٤	٥,١٩	٠,٠٠					
	Constant)		٥,١٧	٠,٠٠					
الخطوة الثانية	البيئة الداخلية	٠,١١	١,٨٥	٠,٠٧	٠,٨٣	٠,٠٢	٩٣,١٦	٧,٥٨	٠,٠١
	تقييم المخاطر	٠,٣٢	٣,٤٠	٠,٠٠					
	أنشطة الرقابة	٠,١١	١,٩٣	٠,٠٦					
	Constant)		٥,١٧	٠,٠٠					

						نظام المعلومات والاتصالات	٠,٠٦	٠,٩٤	٠,٣٥
						المراقبة والضبط	٠,٢٤	٥,١٢	٠,٠٠
						فاعلية لجان التدقيق	٠,١٨	٢,٧٥	٠,٠١

المتغير التابع: جودة التقارير المالية.

يظهر من الجدول رقم (٤-١٨) أن قيمة معامل الارتباط بين نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية في البنوك التجارية الأردنية قد ازدادت من (٠,٨٢) إلى (٠,٨٣)، وذلك بعد أن تم إدخال متغير فاعلية لجان التدقيق لبيان أثره كمتغير معدل لنموذج الانحدار، ويظهر من الجدول رقم (٤-١٨) أيضاً أن قيمة معامل التحديد (R-square) لنظام الرقابة الداخلية قد بلغ (٠,٦٨)، وأن التغير في معامل التحديد (R-square Change/R<sup>2</sup> Change) لفاعلية لجان التدقيق قد بلغ (٠,٠٢)، وأن قيمة (F Change) قد بلغت (٧,٥٨) عند مستوى ثقة (٠,٠٠٠) مما يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq ٠,٠٥$ )، الأمر الذي يعني أن فاعلية لجان التدقيق قد ساهم في تحسين العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية في البنوك التجارية الأردنية، حيث أضاف من التفسير ما مقداره (٠,٠٢) من التباين في جودة التقارير المالية. ويظهر من الجدول رقم (٤-١٨) كذلك أن قيمة (F) للنموذج الأول قد بلغت (١٢٩,١٠) عند مستوى ثقة (Sig=) (٠,٠٠٠) مما يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى ( $\alpha \leq ٠,٠٥$ )، وعند خمس درجات حرية (df=٢)، كما يظهر من الجدول رقم (٤-١٦) أن قيمة (F) للنموذج الثاني قد بلغت (٩٣,١٦) عند مستوى ثقة (Sig=) (٠,٠٠٠) الأمر الذي يؤكد أيضاً على معنوية الانحدار عند مستوى ( $\alpha \leq ٠,٠٥$ )، وعند درجة حرية (df=١)، ويمكن تفسير هذه النتيجة من خلال الأهمية النسبية لجان التدقيق في البنوك التجارية؛ إذ أنها تلعب دور هام خصوصاً في ظل تطبيق أسس ومبادئ الحاكمة المؤسسية، مما ينعكس على دورها في تحسين مستوى العلاقة بين نظام الرقابة وجودة التقارير المالية.

كما يمكن تفسير هذه النتيجة من خلال دور لجان التدقيق في تحسين نظام الرقابة الداخلية ورفع التقارير الداخلية مما ينعكس جودة القوائم المالية وذلك التزاماً بالمعايير المحاسبية وتعليمات البورصة، من خلال مطالبتها بالتأكد والتصديق على فعالية قواعد وإجراءات الإفصاح، لضمان أن المعلومات المطلوب الإفصاح عنها في التقارير تم تجميعها وتوصيلها للمستخدمين بشكل ملائم يسمح باتخاذ قرارات سليمة، وهذا ما يتفق مع ما ورد في دراسة نشوان (٢٠١٧) حول وجود اتجاه ايجابي نحو تطبيق التدقيق المشترك لتحسين جودة التقارير المالية، ودراسة (Gras- Gil, ٢٠١٢) التي أظهرت أهمية التدقيق الداخلي لضمان جودة التقارير المالية، ودراسة نصيف (٢٠١٧) التي أظهرت أهمية لجان التدقيق ودورها في تحسين نظام الرقابة الداخلية، واختلفت هذه النتيجة مع دراسة قديح (٢٠١٣) التي أظهرت وجود أثر سلبي لخصائص لجنة التدقيق على جودة التقارير المالية.

وفيما يتعلق بالفرضيات الفرعية بفقد أظهرت النتائج ما يلي:

١. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند الدلالة ( $\alpha \geq 0,05$ ) للبيئة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية في ظل فاعلية لجان التدقيق في البنوك التجارية الأردنية، حيث بلغت قيم (Beta, t) (٠,١١، ١,٨٥) على التوالي وهي قيم غير دالة إحصائياً، وبالتالي ترفض الفرضية الفرعية الأولى بالصيغة البديلة.
٢. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند الدلالة ( $\alpha \geq 0,05$ ) لتقييم المخاطر لها في تحسين جودة التقارير المالية في ظل فاعلية لجان التدقيق في البنوك التجارية الأردنية، حيث بلغت قيم (Beta, t) (٠,٣٢، ٣,٤٠) على التوالي وهي قيم دالة إحصائياً، وبالتالي تقبل الفرضية الفرعية الرابعة بالصيغة البديلة.
٣. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند الدلالة ( $\alpha \geq 0,05$ ) لأنشطة الرقابة في تحسين جودة التقارير المالية في تحسين جودة التقارير المالية في ظل فاعلية لجان التدقيق في البنوك التجارية الأردنية، حيث بلغت قيم (Beta, t) (٠,١٨، ١,٩٣) على التوالي وهي قيم غير دالة إحصائياً، وبالتالي ترفض الفرضية الفرعية الخامسة بالصيغة البديلة.

٤. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند الدلالة ( $0,05 \geq \alpha$ ) نظام المعلومات والاتصالات في تحسين جودة التقارير المالية في تحسين جودة التقارير المالية في ظل فاعلية لجان التدقيق في البنوك التجارية الأردنية، حيث بلغت قيم (t، Beta) (٠,٠٦، ٠,٩٤) على التوالي وهي قيم غير دالة إحصائياً، وبالتالي ترفض الفرضية الفرعية السادسة بالصيغة البديلة.
٥. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند الدلالة ( $0,05 \geq \alpha$ ) للرقابة والضبط في تحسين جودة التقارير المالية في تحسين جودة التقارير المالية في ظل فاعلية لجان التدقيق في البنوك التجارية الأردنية، حيث بلغت قيم (t، Beta) (٠,٢٤، ٥,١٢) على التوالي وهي قيم دالة إحصائياً، وبالتالي تقبل الفرضية الفرعية السابعة بالصيغة البديلة.

## الفصل الخامس

### النتائج والتوصيات

- ١-٥ النتائج
- ٢-٥ التوصيات



## الفصل الخامس

### النتائج والتوصيات

بناءً على الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث حول أثر فاعلية لجان التدقيق في العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية في البنوك التجارية الأردنية، وبعد أن تم تحليل البيانات الخاصة بها، والإجابة على أسئلتها، واختبار الفرضيات التي وردت فيها، فقد خلصت هذه الدراسة لمجموعة من النتائج، وأوصت بمجموعة من التوصيات، والتي كانت كما يلي:

#### ١-٥ النتائج

بعد إجراء التحليل الإحصائي تبين للباحث ما يلي:

- ١- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند الدلالة ( $\alpha \geq 0,05$ ) لنظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية في البنوك التجارية الأردنية.
- ٢- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند الدلالة ( $\alpha \leq 0,05$ ) للبيئة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية.
- ٣- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند الدلالة ( $\alpha \leq 0,05$ ) لتقييم المخاطر لها في تحسين جودة التقارير المالية.
- ٤- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند الدلالة ( $\alpha \leq 0,05$ ) لأنشطة الرقابة في تحسين جودة التقارير المالية.
- ٥- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند الدلالة ( $\alpha \leq 0,05$ ) لنظام المعلومات والاتصالات في تحسين جودة التقارير المالية.
- ٦- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند الدلالة ( $\alpha \leq 0,05$ ) للمراقبة والضبط في تحسين جودة التقارير المالية.
- ٧- يوجد أثر ذات دلالة إحصائية لنظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية في ظل فاعلية لجان التدقيق في البنوك التجارية الأردنية.

- ٨- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند الدلالة ( $0,05 \geq \alpha$ ) للبيئة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية في ظل فاعلية لجان التدقيق في البنوك التجارية الأردنية.
- ٩- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند الدلالة ( $0,05 \geq \alpha$ ) لتقييم المخاطر لها في تحسين جودة التقارير المالية في ظل فاعلية لجان التدقيق في البنوك التجارية الأردنية.
- ١٠- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند الدلالة ( $0,05 \geq \alpha$ ) لأنشطة الرقابة في تحسين جودة التقارير المالية في تحسين جودة التقارير المالية في ظل فاعلية لجان التدقيق في البنوك التجارية الأردنية.
- ١١- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند الدلالة ( $0,05 \geq \alpha$ ) نظام المعلومات والاتصالات في تحسين جودة التقارير المالية في تحسين جودة التقارير المالية في ظل فاعلية لجان التدقيق في البنوك التجارية الأردنية.
- ١٢- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند الدلالة ( $0,05 \geq \alpha$ ) للرقابة والضبط في تحسين جودة التقارير المالية في تحسين جودة التقارير المالية في ظل فاعلية لجان التدقيق في البنوك التجارية الأردنية.

## ٥-٢ التوصيات

- في هذا القسم يقدم الباحث مجموعة من الاقتراحات والتوصيات التي من الممكن أن تكون مفيدة للجهات في البنوك التجارية، وتشمل الآتي:
١. أن تهتم البنوك التجارية بتوفير تقارير المالية تحتوى على معلومات ذات ومصداقية عالية وكافة مراحل إعداد وتجهيز البيانات.
  ٢. أن تقوم ادارة البنوك التجارية بالتأكد من مدى التزام الموظفين بالنزاهة والقيم الاخلاقية في اجراءات التعامل الداخلية والخارجية.
  ٣. استخدام أساليب محاسبية حديثة في إعداد التقارير المالية بشكل محايد ودون التحيز من قبل المتخصصين في البنوك التجارية.
  ٤. إعداد التقارير المالية التي تراعي البيانات التي قد يحتاجها مستخدمي البيانات عند الحاجة اليها لاتخاذ القرارات السليمة.
  ٥. إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية التي تتناول أثر فاعلية لجان التدقيق في العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية في البنوك التجارية الأردنية ، أو ادخال متغيرات أخرى لضبط العلاقة.

## قائمة المصادر والمراجع

### أولا: المراجع العربية

أبو بكر زيتو عولا، وخضر جرجيس مصطفى، وعزت ريزان صلاح الدين.(٢٠١٧). "أثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على جودة المعلومات المحاسبية دراسة ميدانية"، مجلة تكريت للعلوم الانسانية والاقتصادية، المجلد (١)، العدد (٧٣).

احمد عبد هلا برمه ناصر.(٢٠١٦). الحوكمة المصرفية وأثرها على جودة التقارير المالية دراسة ميدانية على عينة من المصارف التجارية بولاية، رسالة ماجستير، جامعة كردفان، الخرطوم.

أسعد حميد العلى.(٢٠١٠). الإدارة المالية \_ الأسس العلمية والتطبيقية، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع الطبعة (١).

بلال براج.(٢٠١٥). تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلي في المؤسسات الاقتصادية على المدققين الداخليين بالجزائر، (رسالة ماجستير) جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس.

جمعة، تيسر، محمد.(٢٠١٦). "تقويم نظام الرقابة الداخلية على وفق المعلومات المحاسبية المضللة، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد ٩٢، المجلد ٢٢، ص ٥٠٧-٥٢٨.

حسين، مهند سعدي أحمد.(٢٠١٥). "أثر لجان التدقيق في تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية: دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"، كلية الادارة، جامعة الشرق الاوسط.

خالد أمين عبد الله.(٢٠١٤). العمليات المصرفية، الطرق المحاسبية الحديثة، دار وائل للنشر، ط ٧.

خلف.(٢٠١٨). دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من التهرب الضريبي(دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للضرائب)، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد(٢)، العدد (٢٢)، ص ٢٧٢-٢٦٠.

الدفاعي.(٢٠١٨). دور اجهزة الرقابة الداخلية في تقويم اداء المؤسسات الخدمية(دراسة تطبيقية في دائرة عقارات الدولة فرع الديوانية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد (٣٨).

دهمان، أسامة كمال.(٢٠١٢). فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحقيق جودة التقارير المالية على وزارة المالية الفلسطينية، (رسالة ماجستير)، الجامعة الاسلامية، غزة.

الذنيبات، علي عبد القادر.(٢٠١٠). تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية والانظمة والقوانين المحلية نظرية وتطبيق، ط٣، عمان : المكتبة الوطنية.

الذنيبات، علي.(٢٠١٠). تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية والانظمة والقوانين المحلية، النظرية والتطبيق، الطبعة (٣)، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع.

السامرائي، محمد حامد.(٢٠١٦). أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية على شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، (رسالة ماجستير)، جامعة الشرق الأوسط الأردن.

شاهين، علي عبد الله.(٢٠١١). النظرية المحاسبية، ط ١ \_ غزة : نشر مكتبة آفاق للطباعة والنشر والتوزيع الجامعة الاسلامية.

شحاتة، حسين حسن.(٢٠١٧). منهج وأساليب تقييم الرقابة وتقييم الأفراد، جامعة الأزهر، مصر.

الشرع مجيد.(٢٠١٠). الرقابة الداخلية ودلالاتها في الحد من الفساد المالي دراسة تطبيقية في جهات رقابي، المؤتمر العلمي العاشر- مجلة المنصور العدد(١٤)، ص ٦١ - ٧٨.

الشرع، علاء حسن كريم.(٢٠١٧). دور لجان التدقق في الحد من ممارسات إدارة الارباح وأثرها على جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة العراقية (دراسة تطبيقية على عينة من شركات التأمين المدرجة في سوق العراقية للاوراق المالية)، مجلة المثنى لعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد(٧)، العدد(١).

الشطناوي، حسن محمود.(٢٠١٨). أثر الإفصاح عن المعلومات غير المالية على جودة التقارير المالية على جودة التقارير المالية والقيمة السوقية للبنوك التجارية الاردنية " دراسة تطبيقية"، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، العدد(٢٦)، المجلد(٣)، ص ١٥٠-١٢٤.

الشيخ صادق مأمون أحمد.(٢٠١٦). دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية بقطاع شركات الصناعة (رسالة ماجستير)، جامعة الزعيم الأزهرى، السودان.  
عبد العزيز، عبد الحميد عبدالله.(٢٠١٤). دور استقلال المراجع الخارجي في جودة التقارير المالية على ديوان المراجع القومي بالسودان، (رسالة ماجستير)، جامعة الزعيم الأزهرى، السودان.

العجمي عبدالله.(٢٠١٣). تقييم نظام الرقابة الداخلية وأثرها في جودة معلومات التقارير المحاسبية دراسة ميدانية في البنوك التجارية في دولة الكويت، (رسالة ماجستير)، جامعة الشرق الأوسط اردنية .

عياش، عبد الوهاب أحمد.(٢٠١٤). دور الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الاداء المالي في شركات الاتصالات اليمنية، مجلة جامعة الناصر (٤)، ص ١٨٣ – ١٥٥.

قديح، بسام سليمان.(٢٠١٣). أثر خصائص لجان التدقيق على جودة التقارير المالية على المصارف المدرجة في بورصة فلسطين، (رسالة ماجستير)، الجامعة الاسلامية غزة .  
اللايد علي عبد الغني، والشوبكي يونس عليان، والحمدان يوسف نيسان.(٢٠١٣). أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية) مجلة الفقهي، العدد(٤)، ص ٩٦ – ١١٠.

محمد والصقر، فاطمة جاسم محمد وثامر عادل الصقر.(٢٠١٢). تقييم فاعلية لجان المراجعة في المصارف العراقية الاهلية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد (٣٠)، المجلد (٨)، جامعة البصرة.

المطارنة، غسان فالح.(٢٠١٩). مدخل الى تدقيق الحسابات المعاصر. ط ١، عمان: زمزم للنشر والتوزيع.

مليجي مجدي مليجي عبد الحكيم.(٢٠١٤). أثر التحول الى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية – دراسة نظرية تطبيقية عمادة البحث العلمي بجامعة سلمان بن عبد العزيز.

النجار عايش.(٢٠١٦).العلاقة بين جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار للشركات المدرجة في بورصة فلسطين (رسالة ماجستير)، الجامعة الاسلامية، غزة.

نشوان، اسكندر محمود حسين.(٢٠١٧). الاتجاه نحو التدقيق المشترك كمدخل لتحسين جودة التقارير المالية \_ دراسة تطبيقية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد(١٠٠)، المجلد(٢٣)، ص ٥٦٧-٦٠٥.

نصيف، علاء حسين.(٢٠١٧). "أهمية لجان التدقيق ودورها في تحسين نظام الرقابة الداخلية"، مجلة الغربي للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (١٤)، العدد(٣). ص ٧٦٢.

نظمي، ايهاب و العزب، هاني.(٢٠١٢). تدقيق الحسابات، ط١، دار وائل للطباعة للنشر والتوزيع: عمان، الاردن.

الوادية محمد رفيق.(٢٠١٦). دور الرقابة الداخلية عبي المخزون السلعي في المحافظة على رأس المال العام بوزارة الصحة الفلسطينية، (رسالة ماجستير)، الجامعة الاسلامية، غزة.

الواردات خلف عبد الله.(٢٠١٣). دليل التدقيق الداخلي، دار الراية للنشر والتوزيع: عمان.

## ثانياً: المراجع الأجنبية

- Abiola , Idowu & oyewole adedokun taiwo ,(٢٠١٣) Internal control system on fraud detection: nigeria experience , **journal of accounting and finance**. vol. ١٣(٥).
- Adel, B, & Maissa, T, (٢٠١٣), “Interaction Between Audit Committee and Internal Audit: Evidence from Tunisia”, **IUP Journal of Corporate Governance**, ١٢ (٢): ٥٩-٨٠.H
- Adel, B, & Maissa, T.(٢٠١٣).“Interaction Between Audit Committee and Internal Audit: Evidence from Tunisia”, **IUP Journal of Corporate Governance**, ١٢ (٢): ٥٩-٨٠.HOR
- Agyei,Mensah, ( ٢٠١٣).Adoption of International Financial Reporting Standards (IFRS) in Ghana and the Quality of Financial Statement Disclosures Macrothink Institute, **International Journal of Accounting and Financial Reporting**, ISS, Vol. ٣, No. ٢,
- Akeju& Babatunde,(٢٠١٧).Board Characteristics and Financial Reporting Quality, **Journal of Accounting and Financial Management**.
- Al-Bawab., A. (٢٠١٥). **The Role of the Elements of the Internal Control by the Commission**.
- Al-Dhaimesh& Abdul Rahman (٢٠١٨) "The effect of applying COSO-ERM model on reducing fraudulent .financial reporting of commercial banks in Jordan"



- Al-Maryani, M. (2014). Testing the Requirements Availability for Disclosure and Transparency in Financial Reporting for Corporate Governance in Emerging Market Economies: The Case of Iraqi Listed Firms. *Dirasat, Administrative Sciences*, 41 (1): 141-153.
- Al-Hanini, Eman (2015), Evaluating the Reliability of the Internal Control on the Computerized Accounting Information Systems: An Empirical Study on Banks Operating in Jordan", *Research Journal of Finance and Accounting*, Vol. 6, No. 8, 2015, Pp 176-186.
- Ayagre, Philip (2014), The effectiveness of Internal Control Systems of banks: The case of Ghanaian banks, *International Journal of Accounting and Financial Reporting* Vol. 4, No. 2, pp 377- 389.
- Andrew J. Leone (2007). "Factors Related To Internal Control Disclosur". *Journal of Accounting and Economics* Volume 44, Issue 2,
- Arens, A. A., Elder, R. J., & Mark, B. (2012) " Auditing and assurance services: an integrated approach. Boston: Prentice Hall,
- Asegdew, Kirubel, (2016). **Determinants of Financial Reporting Quality: Evidence from Large Manufacturing Share Companies of Addis Ababa,**  
<http://localhost:80/xmlui/handle/123456789/3920>,
- Ayagre, P., Appiah-Gyamerah, I. S. H. M. A. E. L., & Nartey, J. (2014). The effectiveness of Internal Control Systems of banks. The case of Ghanaian banks. **International Journal of Accounting and Financial Reporting**, 4(2), 377.

- Bayyoud, m & Sayyad, NA. (٢٠١٥) The Impact of Internal Control and Risk Management on Banks in Palestine. *International Journal of accounting and Economics Faineance and Management Sciences*, ٣(٣), ١٥٦-١٦١.
- Chakroun, R., & Hussainey K. (٢٠١٤). Disclosure quality in Tunisian annual reports. **Corporate Ownership & Control**, ١١(٤), ٥٨-٨٠. [http://doi.org/١٠,٢٢٤٩٥/cocv١١٤p٥](http://doi.org/١٠.٢٢٤٩٥/cocv١١٤p٥)
- Chalaki&Rianezhad& Didar .(٢٠١٢). Corporate Governance Attributes and Financial Reporting Quality: Empirical Evidence from Iran. **International Journal of Business and Social Scienc**, Vol. ٣ No. ١٥; August
- COSO, (٢٠١٣) **Internal Control-Integrated Framework**, Excutive Summary, aicpa,
- COSO,(٢٠١١). "the Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway internal control - Integrated Framework", New York, NY,٢٠١١.
- Douglas j. skinner.(٢٠١٢). Audit quality and Auditor Reputation Ovidence from Japan, **journal of Accoenting and Auditing**, N: ٠٥, ٨٧.
- Elder Randal J., Mark S. Beasley, and Alvin A. Arens (٢٠١٠), **Auditing And Assurance Services- An Integrated Approach**, Thirteenth Edition, Pearson prentice Hall, United States of America.
- Eskandari ,Alireza& Rasid, Siti Zaleha Abdul& Basiruddin, Hosseini, Mohammad Reza, (٢٠١٤)"Review of empirical literature on audit quality and cost of debt capital", **International journal of accounting and taxation December**, V١٢, N٤, ٢٠١٤

- Faisal Alanezi<sup>1</sup> & Mishari Alfraih.(٢٠١٦). The Awareness of External Auditors and the Management of Kuwaiti Listed Companies on Determinants of Audit Fees: An Exploratory Study. **International Journal of Business and Management**; Vol. ١١, No. ١.
- Gras –Gil, E, Mrin –Hernandez, S & Garcia-perez de lema,D. (٢٠١٢)Internal Audit and Financial Reporting in the Spanish Banking Industry. **Managerial Auditing Journal**, ٢٧(٨), ٧٢٨-٧٥٣..
- Grewal, J., Riedl, E. & Serafeim, G.(٢٠١٥). Market Reaction to andatory Nonfinancial Disclosure. **SSRN**, ١٥(١), ١-١٥
- Hassan, S.U. & Bello, A., (٢٠١٣). Firm characteristics and financial reporting quality of listed manufacturing firms in Nigeria. **International Journal of Accounting, Banking and Management**, ١(٦).٤٧-٦٣.
- Hussein, Fuad Elmahed& Hanefah ,Mustafa mohd,(٢٠١٣). "Over view of surrogates to measure audit quality", **universitains Islam Malaysia**, ٧٨, N١٧,٢٠١٣.
- Hussein, Fuad Elmahed& Hanefah ,Mustafa mohd,(٢٠١٣). "Over view of surrogates to measure audit quality", **universitains Islam Malaysia**, ٧٨, N١٧.
- Khalil Suleiman Abu Saleem, Omar Mohammed Zraqat , Samer Mohammed Okour.(٢٠١٩). The Effect of Internal Audit Quality (IAQ) on Enterprise Risk Management (ERM) in Accordance to COSO Framework, **European Journal of Scientific Research ISSN ١٤٥٠-٢١٦X / ١٤٥٠-٢٠٢X Vol. ١٥٢ No ٢ March, ٢٠١٩**, pp. ١٧٧-١٨٨.

<http://www.europeanjournalofscientificresearch.com>

ISA ٣١٥, (٢٠١٣),"international standard on Auditing (٣١٥) REVISED,"  
**Identifying and assessing the risks of material misstatement through understanding the entity and its environment** "Effective for audits of financial statements for periods ending on or after December ١٥.

Iyer, Venkataraman M; Michael, Bamber & Jeremy, Griffin, (٢٠١٣),"Characteristics of Audit Committee Financial Experts: An Empirical Study", **Managerial Auditing Journal**, ٢٨ (١): ٦٥ – ٧٨.

Iyer, Venkataraman ; Michael, Bamber & Jeremy, Griffin, (٢٠١٣),"Characteristics of Audit Committee Financial Experts: An Empirical Study", **Managerial Auditing Journal**, ٢٨ (١): ٦٥ – ٧٨.

Jagongo, A. O., & Kariuki, G. (٢٠١٣). Institutional Investors' Perceptions on Quality of Financial Reporting in Kenya. **International Journal of Humanities and Social Science**, ٣(٢١), ١٤٤-١٥٦.

Liapis, K., & Thalassinou, E.(٢٠١٣).A Comparative Analysis for the Accounting Reporting of “Employee Benefits” between IFRS and other Accounting Standards: A Case Study for the Biggest Listed Entities in Greece. **International Journal of Economics & Business Administration**, ١(١), ٩١-١١٦.

Luy, D. ٢٠١٠. Evaluation of Credit Risk Management Policies and Practices in a **Vietnamese** Joint-Stock Commercial Banks' Transaction Office. working paper, Business Economics and Tourism, VAASA University of Applied Sciences .

- Malgharni, A., yusoff, W., Arumugam, V. (٢٠١٣). The Effect of Disclosure of Non- Financial Performance Indicators On Stock Price Estimate in Iran. **Australian. Journal of Basic and Applied Sciences.** ٧(٤), ٥٦٣-٥٧٤.
- Mary E.Barth,Watne R.Landsman,Danqing Young and Zili Zhuang. (٢٠١٤).Relevance of Differences Between Net Income Based on IFRS and Domestic Standards for European Firm's".**Journal of Business Finance &Accounting.** ٤١(٣)&(٤),٢٩٧-٣٢٧.
- mawanda,s,p,(٢٠١١).**Effects of internal control systems on financialperformance in an institution of higher learning in Uganda : acase of Uganda martyrs university ( doctoral dissertation ,Uganda martyrs university ) .**
- Nelson, Sherliza Puat & Devi, Susela, (٢٠١١),"Audit Committee Experts and Earnings Quality", **Corporate Governance: The International Journal of Business in Society**, ١٣ (٤): ٣٣٥ – ٣٥١.
- Oluwafemi, A., Adebisi, A., Simeon, O. and Olawale, O.(٢٠١٣). Risk Management and Financial Performance of Banks In Nigeria. **Journal of Business and Management**, ١٤(٦), ٥٢-٥٦.
- Oluwafemi, A.S., Adebisi, A.N.S., Simeon, O., & Olawale, O. (٢٠١٣). Risk management and financial performance of banks in Nigeria. **Journal of Business and Management**, ١٤(٦), ٥٢-٥٦.
- Pickett, K. (٢٠١٠). **The Internal Auditing Handbook**, Third Edition, A John Wiley and Sons, Ltd., Publication.

- Palanisamy, L.(٢٠١٥).**Internal Control Financial Reporting and Firm Performance: A Public Policy Evaluation of Section ٤٠٤ (a) of the Sarbanes Oxley Act of ٢٠٠٢** (Doctoral dissertation).
- Rittenberg, Larry E., (٢٠٠٦)"Internal Control No Small Matter ", **the Internal Control Journal** , Vol .٦٣,Iss.٥.
- Rose-Green, Ena and et al.,(٢٠١١), The Association between Auditor Industry Specialization and Firms' Disclosure of Internal Control Weaknesses|| , **International Journal of Auditing**, No(١٥), P: ٢٠٤–٢١٦
- Thiruvadi, S, & Huang, H, (٢٠١١),"Audit Committee Gender Differences and Earnings Management", **Gender in Management: An International Journal**, ٢٦(٧): ٤٨٣ – ٤٩٨.
- Velazquez, M., Callen, Y., Fernandez, B., and Uribe, M. (٢٠١٣). Impact of Disclosure of Financial Information in Latin-American Companies. **Global Conference on Business and Finance Proceedings**. ٨ (١): ٧٧١- ٧٨١.
- Xiao , Q .(٢٠١١). research on the status of SMEs of ya'an in the internal control . **journal of management and strategy** , ٢(٣) , ٨٦.
- Zaman, M, & Sarens, G.(٢٠١٣).“Informal Interactions Between Audit Committees and Internal Audit Functions Exploratory Evidence and Directions for Future Research”, **Managerial Auditing Journal**, ٢٨ (٦): ٤٩٥ – ٥١٥.
- Zulkifflee M. and Mazlina, M. Nava. ٢٠١٢. Internal Audit Attributes and External Audit's Reliance on Internal Audit, Implications for Audit Fees, **International Journal of Auditing**, ١٦(٣).

## الملاحق

### ملحق (١)

#### أعضاء تحكيم أداة الدراسة (الإستبانة)

م	الاسم	الرتبة	الجامعة
١	الأستاذ الدكتور محمد الرحاطة	استاذ دكتور	جامعة آل البيت
٢	الدكتور مهند اكرم نزال	أستاذ مشارك	جامعة آل البيت
٣	الدكتور نوفان العليمات	استاذ مشارك	جامعة آل البيت
٤	الدكتور طارق بني خالد	أستاذ مساعد	جامعة آل البيت
٥	الدكتور صقر الطاهات	استاذ مساعد	جامعة آل البيت
٦	الدكتور ابراهيم محمود منصور	استاذ مشارك	الجامعة الهاشمية
٧	الدكتور فادي شهاب شيايب	استاذ مساعد	الجامعة الهاشمية
٨	الدكتور احمد العموش	استاذ مساعد	الجامعة الهاشمية
٩	الدكتور محيي الدين عبدالرزاق	استاذ مشارك	جامعة الزرقاء
١٠	الدكتور طارق المبيضين	استاذ مشارك	جامعة الزرقاء
١١	الدكتور ايمن صالح حرب	استاذ مساعد	جامعة الزرقاء

## ملحق (٢)

### الاستبانة بصورتها النهائية



عمادة الدراسات العليا

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم المحاسبة

الموظف...../الموظف/ة

نضع بين أيديكم هذه الاستبانة وهي احدى المتطلبات الدراسية للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة في جامعة آل البيت وهي بعنوان: "أثر فاعلية لجان التدقيق في العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية في البنوك التجارية الأردنية".

يمثل هذا الاستبيان أحد الجوانب المهمة للبحث بهدف التعرف على أثر فاعلية لجان التدقيق في العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية في البنوك التجارية الأردنية، لذلك تم تصميم هذا الاستبيان المرفق لجمع المعلومات اللازمة لهذه الدراسة.

يرجى التكرم بتقديم إجاباتكم بكل موضوعية والممثلة لقناعاتكم الشخصية، وسوف يتم التعامل مع الاجابات بالسرية التامة ولن تستعمل إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم تعاونكم ومؤكدين أن لإجاباتكم تأثيراً مهماً في دقة النتائج وتحقيق أهداف الدراسة ومساعدة الباحث في التوصل الى نتائج صحيحة ومفيدة.

**وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير**

الباحث

أحمد حمدان أبو محارب



## البيانات الشخصية والوظيفية

<input type="checkbox"/> من ٣١ الى ٣٥ سنة	<input type="checkbox"/> اقل من ٣٠ سنة	<b>١. العمر</b>
<input type="checkbox"/> أكبر من ٤٦ سنة	<input type="checkbox"/> من ٣٦ الى ٤٥ سنة	
<input type="checkbox"/> من ٦ سنوات الى ١٠ سنوات	<input type="checkbox"/> ٥ سنوات فأقل	<b>٢. سنوات الخبرة</b>
<input type="checkbox"/> أكثر من ١٦ سنة	<input type="checkbox"/> من ١١ سنة الى ١٦ سنة	
<input type="checkbox"/> بكالوريوس	<input type="checkbox"/> دبلوم	<b>٣. المؤهل العلمي</b>
<input type="checkbox"/> دكتوراه	<input type="checkbox"/> ماجستير	
<input type="checkbox"/> مدير تدقيق داخلي	<input type="checkbox"/> مدير مالي	<b>٤. المسمى الوظيفي</b>
<input type="checkbox"/> مدير الرقابة الداخلية	<input type="checkbox"/> مدير لجنة التدقيق	
<input type="checkbox"/> عضو لجنة التدقيق	<input type="checkbox"/> مدققين داخليين	

الجزء الاول: أداة قياس نظام الرقابة الداخلية :

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
<b>المجال الاول: البيئة الداخلية</b>						
١	تقوم ادارة البنوك التجارية بالتأكد من مدى التزام الموظفين بالنزاهة والقيم الاخلاقية في اجراءات التعامل الداخلية والخارجية.					
٢	تقوم ادارة البنوك التجارية بالتأكد من مدى امتلاك الموظفين الكفاءة والخبرة والمهارة والتدريب لأداء وظائفهم.					
٣	يوجد ضمن الهيكل التنظيمي في البنوك التجارية دائرة خاصة بإدارة المخاطر.					
٤	تقوم إدارة البنوك التجارية بالتأكد من وجود سياسات فاعلة للتوظيف في البنك.					
٥	تقوم ادارة البنوك التجارية بالتأكد من مدى وجود قواعد إرشادية والامتثال للقوانين والأنظمة.					
٦	تقوم إدارة البنوك التجارية باطلاع كافة الموظفين على أدوارهم في إطار عمليات الرقابة الداخلية بطريقة واضحة ومكتوبة.					

				٧	تقوم إدارة البنوك التجارية بالتأكد من واقعية أهداف الأداء وقابليتها للتحقق.
				٨	تقوم إدارة البنوك التجارية بمراقبة المعاملات والأنشطة والفعاليات المرتبطة بالأحداث ومقارنتها بمعايير محددة مسبقاً.
				٩	تقوم إدارة البنوك التجارية بمراجعة التقنيات المستخدمة في تحديد المخاطر والفرص.
<b>المجال الثاني: تقييم المخاطر</b>					
				١	تقوم إدارة البنوك التجارية بتحديد أهداف كل مستوى إداري والمخاطر المرتبطة به.
				٢	تتوفر في البنوك التجارية خطة طوارئ مرنة يمكنها التعامل مع كافة المخاطر التي تم تحديدها.
				٣	تقوم إدارة البنوك التجارية بمراجعة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها كل مستوى إداري بشكل دوري.
				٤	تقوم إدارة البنوك التجارية بتحديد المخاطر التي يمكن السيطرة عليها والتي لا يمكن السيطرة عليها.
				٥	يساعد الهيكل التنظيمي إدارة البنوك التجارية على تحديد مستوى المخاطر المقبولة بشكل واضح.
				٦	تقوم إدارة البنوك التجارية بتقييم المخاطر انطلاقاً من خطوط العمل الدنيا صعوداً الى الأنشطة العامة.

					٧	تقوم إدارة البنوك التجارية بتحديد المخاطر الرئيسية لكل هدف رئيسي في جميع المستويات في البنك.
					٨	تقوم إدارة البنوك التجارية بمراعاة مبدأ التكلفة والمنفعة لدى تقييم المخاطر في البنك
<b>المجال الثالث: أنشطة الرقابة</b>						
					١	تتأكد إدارة البنوك التجارية من تطبيق السياسات والاجراءات التي تضمن الفصل بين المهام المتعارضة في البنك بحيث تحسن من اداء الرقابة.
					٢	يتوفر في البنوك التجارية الضوابط المادية التي تمنع الوصول غير المسموح به الى الموجودات والسجلات.
					٣	تساهم السياسات والاجراءات في ضمان مراجعة الاداء الفعلي ومقارنته مع الاداء المخطط.
					٤	تستخدم التقارير الادارية المكتوبة في الشركة كأداة رقابية.
					٥	تساهم عملية توزيع الصلاحيات على المستويات الادارية المختلفة بالبنوك التجارية في تحسين ادارات الرقابة الداخلية.
					٦	تقوم إدارة البنوك التجارية بالفحص الدوري لوظائف الأنشطة الرقابية عند الحاجة لمقابلة احتياجات التغيير.
					٧	تساهم اجراءات حل المشاكل المفاجئة سواء ما يتعلق بالإبلاغ أو سرعة التدخل في تحسين اجراءات الرقابة الداخلية.

المجال الرابع: نظام المعلومات والاتصالات

					١	تقوم إدارة البنوك التجارية بالتأكد من وجود خطة طوارئ لضمان سير العمل وتقليل احتمالات تعطل الأنظمة الإلكترونية.
					٢	تقوم إدارة البنوك التجارية بالتأكد من توفر ووعي كافٍ لدى مستخدمي أنظمة المعلومات الإلكترونية.
					٣	يوجد في البنوك التجارية نظام أمن لعدم اختراق الأنظمة المحوسبة.
					٤	تقوم إدارة البنوك التجارية بالتأكد من وضوح الصلاحيات والمسؤوليات من خلال نظام اتصال فعال.
					٥	تقوم إدارة البنوك التجارية بالتأكد من توفر قنوات اتصال تمكن الموظفين من توصيل المعلومات الخاصة بأية مخالفات واختراقات تحدث في البنك.
					٦	يوجد في البنوك التجارية خطة استراتيجية لتطوير أنظمة المعلومات.
					٧	يوجد في البنوك التجارية آليات لمعالجة ومتابعة الاتصالات الواردة من أطراف خارجية.
					٨	يتم استخدام أرقاماً سرية للدخول إلى برامج العمل المحوسبة في البنوك التجارية.

المجال الخامس : المراقبة والضبط						
					١	يتم التعامل مع نشاطات الرقابة الداخلية كجزء من الواجبات اليومية.
					٢	تساهم استقلالية المدقق الداخلي في تحسين اجراءات الرقابة الداخلية.
					٣	تؤخذ نتائج تقارير الرقابة والاداء بعين الاعتبار عند اجراء التنقلات بين العاملين.
					٤	يتمتع العاملين في مجال الرقابة بكامل الصلاحية للوصول الى كافة السجلات والوثائق.
					٥	يتمتع العاملين في قسم الرقابة بالتأهيل العلمي والخبرة الطويلة.
					٦	بتمتع العاملين في قسم الرقابة والتدقيق بالاستقلالية.
					٧	تستخدم نتائج تقارير الرقابة والاداء في معالجة القصور وتطوير العمل.

## الجزء الثاني: أداة قياس جودة التقارير المالية:

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١	المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية المعدة وفق التدقيق المشترك يتم اعدادها وفق اساس او معيار معين.					
٢	تساهم التقارير المالية في البنوك التجارية على بناء التوقعات والتنبؤات.					
٣	تتوافق التقارير المالية في البنوك التجارية مع متطلبات عمله لاحتوائها على معلومات مالية وغير مالية.					
٤	توفر أنظمة الرقابة الداخلية ثبات (الاتساق) لطرق واساليب الافصاح دون تشوية بنتائج الاعمال والمركز المالي.					
٥	توفر التقارير المالية في البنوك التجارية تغذية عكسية عن نتائج نشاطاتها وأعمالها.					
٦	توفر التقارير المالية في البنوك التجارية معلومات دقيقة بالوقت المناسب.					
٧	تتميز التقارير المالية في البنوك التجارية بالدقة والخلو من الاخطاء.					
٨	تتميز التقارير المالية بالوضوح والشفافية واكتمال المعلومات.					
٩	تتساعد أنظمة الرقابة الداخلية في تطابق أو تماثل للوحدات النقدية المستخدمة في اية مجموعة متناسقة من القوائم المالية لفترة زمنية معينة مع الوحدات النقدية المستخدمة في القوائم المالية التي تعد في فترة زمنية أخرى.					
١٠	أنظمة الرقابة الداخلية قادرة على توفير معلومات محاسبية قادرة على تحديد اتجاهات الاداء، والمراكز المالية والتغيرات في المركز المالي للمنشأة بالنسبة للمنشآت الاخرى المماثلة.					
١١	توفر أنظمة الرقابة الداخلية معلومات وبيانات محاسبية تتسم بالموضوعية وعدم التحيز.					

					١٢	تساعد انظمة الرقابة الداخلية على توفير معلومات محاسبية يمكن التحقق من صحتها.
					١٣	تساعد انظمة الرقابة الداخلية في تطبيق اجراءات رقابية تضمن صحة البيانات وبالتالي سلامة المعلومات المستخدمة.



### الجزء الثالث: أداة قياس فاعلية لجان التدقيق

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١	تقوم لجان التدقيق بتلقي وفحص الرد على رسالة مدقق الحسابات بشأن أوجه الضعف في الرقابة الداخلية.					
٢	تقيم لجان التدقيق الاجراءات اللازمة لتحديد مخاطر الاحتيال وتقييمها.					
٣	تقوم لجان التدقيق بالإشراف على أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة على الادارة عند إعداد التقارير المالية.					
٤	تعمل لجان التدقيق على التأكد من كفاية الإفصاح في التقارير المالية.					
٥	تضع لجان التدقيق الاقتراحات والحلول البديلة من اجل زيادة فعالية الرقابة الداخلية.					
٦	تشرف لجان التدقيق على سياسات وبرامج الشركة لضمان التزامها بالسلوك والدستور الاخلاقي.					
٧	تساعد لجان التدقيق في تحقق اهداف الرقابة الداخلية عن طريق تحليل المؤشرات المالية وغير المالية.					
٨	تزود لجان التدقيق اعضاء مجلس الادارة بتقارير دورية عن نتائج التحقق من تنفيذ السياسات الادارية بهدف تحسين قرارات المجلس في ادارة البنوك التجارية.					
٩	تقوم لجان التدقيق فحص مدى ملائمة الانظمة والتحقق من انها توفر الضمانات الكفيلة بمنع حدوث الاخطاء والمخالفات.					
١٠	تقوم لجان التدقيق بفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلي ومناقشته مع مجلس الادارة والمدقق الداخلي.					